



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشَّيخ الشَّهيد العربي التَّبسي - تَبسة
UNIVERSITE LARBI TEBESSI - TEBESSA
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



قسم : العلوم المالية والمحاسبة

اثر الإصلاحات الجبائية على التحصيل الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب للفترة 2016-2023

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر - تخصص " محاسبة ومالية "

إشراف الأستاذ :

- قتال عبد العزيز

إعداد الطالبة :

- مطروح أميمة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة في اللجنة
د. زعيم باهية	أستاذ محاضر - أ -	العربي التبسي - تبسة -	رئيسا
د. قتال عبد العزيز	أستاذ	العربي التبسي - تبسة -	مشرفا ومقررا
د. جوال مروى	أستاذ محاضر - ب -	العربي التبسي - تبسة -	ممتحنا

السنة

السنة الجامعية: 2025/2024



المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الإصلاحات الضريبية ودورها الحيوي في تعزيز الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها في رفع حجم إيرادات الخزينة العمومية. كما تسهم هذه الإصلاحات في تمكين الإدارة الجبائية من استرجاع مستحقاتها من الضرائب والرسوم، الأمر الذي يفرض ضرورة البحث عن آليات فعالة تُمكن مصالح الجباية من تحسين أداء عملية التحصيل الضريبي، وتحفيز المكلفين على بالتزاماتهم الضريبية من خلال بحثنا توصلت الدراسة الميدانية المنجزة على مستوى مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023، إلى أن فعالية عملية التحصيل الضريبي ترتبط ارتباطاً وثيقاً باعتماد أساليب ملائمة واتباع طرق متنوعة في التحصيل، تساهم في إنجاح هذه العملية وتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات الضريبية، تحصيل الضريبي، نظام الضريبي، طرق التحصيل.

Abstract :

This study aims to shed light on the importance of tax reforms and their vital role in strengthening the national economy by contributing to the increase of public treasury revenues. These reforms also help the tax administration recover its dues from taxes and fees, which necessitates the search for effective mechanisms that enable tax authorities to enhance the efficiency of the tax collection process and encourage taxpayers to fulfill their tax obligations.

Through our research, we sought to answer the central question: To what extent do tax reforms impact the effectiveness of tax collection within the Algerian tax system?

The field study conducted at the Tax Directorate of Tébessa Province during the period from 2016 to 2023 concluded that the effectiveness of tax collection is closely linked to the adoption of appropriate methods and the implementation of diverse collection strategies, all of which contribute to the success of the process and the achievement of its objectives.

key words : Tax Reforms , Tax Collection ,Tax System ,Collection Methods.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعلموا فسيروا الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

اشكر الله العلي القدير الذي انار لي الطريق الى دروب العلم
والمعرفة في أداء هذا الواجب

أتقدم بجزيل الشكر وأسمى العبارات والعرفان و

الإمتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور قتال عبد العزيز
لإشرافه على المذكرة، وعلى ملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة
، فجزاه الله عنا خير الجزاء

ونتقدم بالشكر والتقدير والاحترام و الامتنان إلى اللجنة المحترمة
على تواضعهما قبول مناقشة هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الكبير إلى كل من ساعدنا وقدم لنا يد العون في
انجاز هذه المذكرة فجزاهم الله عنا خير الجزاء ونتقدم بالشكر إلى
عمال وأسائذة

(كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية)

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



اهداء

لقد كانت طريقا طويلة مليئة بالإخفاقات والنجاحات، فنحن بحمد
الله فخورين بكفاحنا لتحقيق أحلامنا.

الى العزيز الذي حملت اسمه فخرا، وإلى من كلله الله بالهيبة
والوقار الى من حصد الأشواك عن دربي وزرع لي الراحة بدلا
منها إلى أبي .

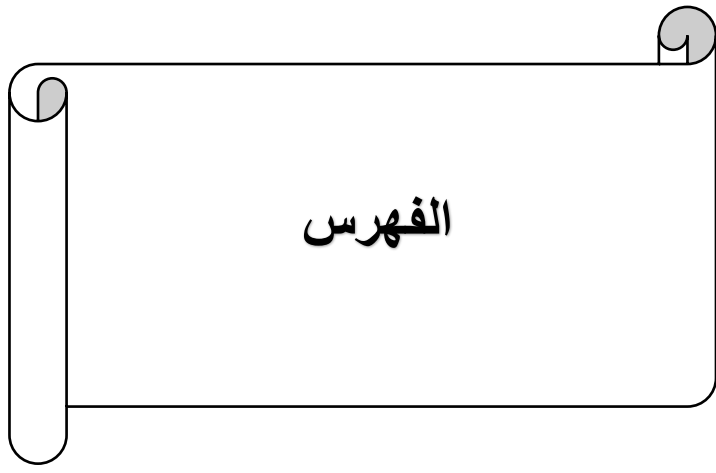
الى من علمتني الأخلاق قبل أن اتعلمها الى الجسر الصاعد بي
إلى الجنة الى اليد الخفية التي أزالته عن طريقي العقبات، ومن
ضلت دعواتها تحمل اسمي ليلا ونهارا أُمي محبوبتي وملهمتي.

الى من وهبني الله نعمت وجودهم إلى مصدر قوتي، وأرضي
الصلبة وجدار قلبي المتين إخوتي .

الى من رفقني بالقلب قبل الدرب رفيقات دربي ابتسام وبشرى
و أصحابي و أحبتي , ومن ساعدني من قريب وبعيد .



م
ر



I.....	الفهرس
II	قائمة الجداول
III	قائمة الاشكال
أ.....	المقدمة

الفصل الأول

الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

2	تمهيد
3	المبحث الاول: أساسيات حول الضريبة والنظام الضريبي
3	المطلب الاول: ماهية النظام الضريبي
3	الفرع الأول: مفهوم الضريبة
6	الفرع الثاني: مفهوم النظام الضريبي
8	المطلب الثاني: المبادئ العامة للضريبة وأهدافها
9	الفرع الاول: المبادئ العامة للضريبة
11	الفرع الثاني: اهداف الضريبة
12	المطلب الثالث: الاصلاحات الجبائية
12	الفرع الاول: تعريف الإصلاح الجبائي
13	الفرع الثاني: جوهر الإصلاحات الضريبية
20	الفرع الثالث: الإجراءات والإصلاحات الجبائية في الجزائر خلال سنتي 2023 و 2024
23	المبحث الثاني: التحصيل الضريبي وألياته

الفهرس

24	المطلب الاول: الوعاء الضريبي وطرق تقديره
24	الفرع الاول: تعريف الوعاء الضريبي
25	الفرع الثاني: طرق تقدير حجم الوعاء الضريبي
27	المطلب الثاني: التحصيل الضريبي
27	الفرع الاول: ماهية التحصيل الضريبي
30	الفرع الثاني: قواعد التحصيل الضريبي
32	المطلب الثالث: تحصيل الضريبة ومعوقاته في النظام الضريبي الجزائري
32	الفرع الاول : التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري
36	الفرع الثاني: معوقات التحصيل الضريبي في الجزائر
38	المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومقرنتها بالدراسات الحالية
38	المطلب الأول: الدراسات سابقة باللغة العربية
41	المطلب الثاني: الدراسات سابقة باللغة الأجنبية
43	المطلب الثالث: أوجه تشابه واختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
45	خلاصة الفصل الاول :

الفصل الثاني

دراسة حالة لمديرية الضرائب تبسة للفترة 2016-2023

48	تمهيد
48	المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب تبسة
49	المطلب الأول: مديرية الضرائب لولاية تبسة
49	الفرع الاول: المديرية الفرعية
52	الفرع الثاني: المديرية الفرعية للتحصيل

53	المطلب الثاني: مصالح الوعاء والتحصيل
53	الفرع الأول : مصالح الوعاء (المفتشيات)
54	الفرع الثاني: مصالح التحصيل (القباضات)
55	المطلب الثالث: أنظمة الإخضاع الجبائي والإصلاحات المعاصرة في الجزائر
55	الفرع الأول: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين
	الفرع الثاني : مؤشري التحصيل الجبائي R1 و R2 على ضوء الإصلاحات الجبائية في مديرية
58	الضرائب - تبسة -
63	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
64	المطلب الاول: التحضيرات للدراسة الميدانية
64	الفرع الاول: مجتمع الدراسة
65	الفرع الثاني: عينة الدراسة
66	الفرع الثالث: أدوات جمع البيانات
66	الفرع الرابع: إجراءات الدراسة
67	المطلب الثاني: أداة الدراسة
67	الفرع الاول: محتوى أداة الدراسة
67	الفرع الثاني: تصميم الاستبيان
68	الفرع الثالث: اختبار واهمية اداة الدراسة
69	الفرع الرابع : اختبار ثبات وصدق الاستبيان
70	المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
70	المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة
76	المطلب الثاني: اختبار النتائج ومناقشة الفرضيات
89	خلاصة الفصل الثاني:

الفهرس

91الخاتمة:
95قائمة المصادر والمراجع.
100الملاحق



قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

قائمة الجداول

- جدول رقم (1): اهم تعديلات الضريبة الجزافية 13
- جدول رقم (2): اهم التعديلات التي طرأت على الضريبة على ارباح الشركات 15
- جدول رقم (3): تعديلات معدل الرسم على القيمة المضافة من سنة 1992 إلى آخر تعديل 2017 19
- جدول رقم (4): دراسة عابي وليد, سراي صالح, مومن سميرة 38
- جدول رقم (5): دراسة بوقلع ووداد 39
- جدول رقم (6): دراسة خروبي هني, جيلالي عياد غلام الله 40
- جدول رقم (7): دراسة حجار مبروكة 41
- جدول رقم (8): دراسة Abdat Mourad, Hayoula imane 41
- جدول رقم (9): دراسة Benkedidah Soufyane 42
- جدول رقم (10): أوجه تشابه واختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 43
- جدول رقم (11): التحصيل السنوي 58
- جدول رقم (12): مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R1 60
- جدول رقم (13): مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R2 61
- جدول رقم (14): تداول الاستبانة 65
- جدول رقم (15): درجات مقياس ليكارت 69
- جدول رقم (16): اختبار ثبات وصدق الاستبيان 69
- جدول رقم (17): قيمة معامل ألف كرونباخ لمحاور الاستبيان 69
- جدول رقم (18): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس 71
- جدول رقم (19): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية 71
- جدول رقم (20): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي 73
- جدول رقم (21): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في المجال الضريبي 75
- جدول رقم (22): نتائج المحور الأول الإصلاحات الجبائية 76
- جدول رقم (23): نتائج المحور الثاني التحصيل الضريبي 80
- جدول رقم (24): اختبار معامل الارتباط بيرسون 83

قائمة الجداول

- 84 جدول رقم (25): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية
- 86 جدول رقم (26): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى
- 87 جدول رقم (27): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

- الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب تبسة 51
- الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لمديرية الفرعية للتحصيل 53
- الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب (الوعاء) 54
- الشكل رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس 71
- الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لمصالح التحصيل 54
- الشكل رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي 72
- الشكل رقم (6) : توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي 73
- الشكل رقم (7) : توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المجال الضريبي 75



المقدمة

المقدمة

على إثر التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها المجتمعات الحديثة، بات من الضروري أن تتبنى الدول سياسات إصلاحية تمس مختلف الميادين، وعلى رأسها المجال الجبائي، لما له من أهمية قصوى في تمويل خزينة الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي فالجبائية، باعتبارها المصدر الأساسي للإيرادات العمومية، تمثل الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات لتلبية احتياجات المواطنين وتوفير مختلف الخدمات العامة. غير أن أداء المنظومة الجبائية يتأثر بمدى فعالية سياسات الإصلاح المعتمدة، وكذا بآليات التحصيل ومدى انخراط المكلفين في النظام الجبائي.

لقد عرفت الجزائر منذ بداية التسعينات مسارا إصلاحيا عميقا في المنظومة الجبائية، سعى إلى تجاوز النقائص التي ميزت النظام الجبائي التقليدي، من تعقيد الإجراءات وتعدد الضرائب إلى ضعف العدالة الجبائية وارتفاع معدلات التهرب. ولعل من أبرز هذه الإصلاحات إدخال نظم معلوماتية حديثة، إعادة تنظيم الهيئات الجبائية، وإدخال تعديلات متواصلة على قوانين الضرائب، بما في ذلك الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية الوحيدة.

وجاءت هذه الدراسة للبحث في أثر هذه الإصلاحات الجبائية على فعالية التحصيل الضريبي، باعتباره المعيار الحقيقي لنجاح السياسات الجبائية. إذ لا يكفي سن القوانين وتعديل التشريعات، ما لم تنعكس هذه الجهود على أرض الواقع في صورة تحصيل فعلي للإيرادات وتحقيق الاستقرار المالي للدولة. وقد تم اختيار مديرية الضرائب لولاية تبسة كدراسة حالة، لكونها تمثل نموذجا واقعيًا لتطبيق هذه السياسات على المستوى المحلي، وتوفر بيئة خصبة لتحليل الأداء الجبائي في ظل الإصلاحات المعتمدة.

1- الإشكالية:

انطلاقا مما سبق تتجسد إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري التالي:

✚ ما مدى تأثير الإصلاحات الجبائية على فعالية التحصيل الضريبي في النظام الجبائي

الجزائري؟

2- تساؤلات الدراسة:

✓ ما هي أبرز ملامح الإصلاحات الجبائية التي عرفها النظام الجبائي الجزائري؟

✓ ما هي آليات التحصيل الضريبي المعتمدة في مديرية الضرائب؟

المقدمة

- ✓ كيف ساهمت الإصلاحات الجبائية في تحسين فعالية التحصيل؟
- ✓ ما هي أبرز العوائق التي تحد من فعالية التحصيل الضريبي رغم الإصلاحات؟

3- فرضيات الدراسة:

أ- الفرضية الرئيسية:

تتطرق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإصلاحات الجبائية و فعالية التحصيل الضريبي في النظام الجبائي الجزائري

ب- الفرضيات الفرعية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اصلاحات جبائية و تقرير التزام الضريبي من خلال تبسيط نظام وزيادة شفافية بديرية ضرائب تبسة.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساسيات التحصيل الضريبي في تحسين كفاءة التحصيل و تقليل المتأخرات.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة الشاملة بمسألة الإصلاحات الجبائية في الجزائر، ومحاولة تقييم مدى فعاليتها من خلال انعكاسها على مستوى التحصيل الضريبي، الذي يُعدّ مؤشراً حقيقياً لنجاح أو فشل أي سياسة ضريبية. ومن خلال التركيز على واقع مديرية الضرائب لولاية تبسة كنموذج ميداني، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، النظرية والتطبيقية.

■ توضيح الإطار المفاهيمي للإصلاح الجبائي وأهميته في تعزيز موارد الدولة وتحقيق العدالة الجبائية.

■ إبراز العلاقة بين إصلاح النظام الضريبي وفعالية التحصيل من الناحية الاقتصادية والتنظيمية.

■ تحليل مختلف أنواع الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي الجزائري منذ بداية التسعينات إلى غاية اليوم.

■ التعرف على واقع التحصيل الضريبي على مستوى مديرية الضرائب بتبسة ومدى تأثيره بالإصلاحات الجبائية.

المقدمة

- قياس أثر بعض التغييرات (مثل تبسيط الإجراءات، الرقمنة، تغيير معدلات الضرائب) على أداء التحصيل.
- رصد تقييمات موظفي الإدارة الجبائية لمدى فعالية الإصلاحات وتأثيرها الفعلي على تسهيل مهامهم وتحقيق الأهداف الجبائية.
- استخلاص التحديات التي لا تزال تواجه الإدارة الضريبية بالرغم من تطبيق الإصلاحات، واقتراح توصيات عملية لتجاوزها وتحسين فعالية التحصيل.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مساهمتها في إثراء الرصيد المعرفي المتعلق بالإصلاح الجبائي، من خلال تقديم إطار مفاهيمي وتحليلي يوضح طبيعة الإصلاحات الجبائية التي تبنتها الجزائر منذ التسعينيات، وبيّن مدى تأثيرها على أحد أهم جوانب المنظومة الجبائية، وهو التحصيل. كما توفر هذه الدراسة مرجعاً علمياً للباحثين المهتمين بمجال المالية العامة، لاسيما في سياق الدول النامية التي تعاني من ضعف التحصيل وارتفاع نسب التهرب الضريبي.

فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى في تحليلها لتجربة ميدانية واقعية من خلال دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تبسة، مما يسمح برصد الانعكاسات المباشرة للإصلاحات الجبائية على الأداء الفعلي لعمليات التحصيل. وتكمن القيمة المضافة للدراسة في اعتمادها على آراء الفاعلين المباشرين داخل الإدارة الجبائية، الأمر الذي يمنحها بعداً تطبيقياً عملياً يعزز صدقيتها ويوجه صناع القرار نحو السياسات والإجراءات الأكثر نجاعة.

كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على المعوقات الإدارية والتقنية والبشرية التي قد تحد من أثر الإصلاحات الجبائية، وتقتراح جملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة النظام الجبائي ككل، سواء من حيث التشريع أو التنفيذ أو العلاقة مع المكلفين.

فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من تفاعلها مع الإشكالات المالية الراهنة، وارتباطها الوثيق بمسألة السيادة المالية، وتحقيق الاستقلالية عن الموارد النفطية، عبر تحسين التحصيل الجبائي العادي كمورد مستدام.

6- أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في جملة من المعطيات العلمية والواقعية التي تبرز أهمية البحث في الإصلاحات الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، ومنها:

- يأتي موضوع الإصلاح الجبائي في صلب السياسات الاقتصادية الحديثة، خصوصا في ظل سعي الدول - ومنها الجزائر - إلى تنوع مصادر دخلها بعيداً عن الربيع النفطي، ما يجعل من الجباية العادية أداة تمويل حيوية يجب تطويرها.

- تكرار الإصلاحات وضعف النتائج، بالرغم من تعدد الإصلاحات الجبائية التي عرفها النظام الجبائي الجزائري منذ التسعينات، إلا أن التحصيل الجبائي ما زال يعرف تحديات حقيقية، ما يفرض تحليلاً دقيقاً لمدى نجاعة هذه الإصلاحات.

- قلة الدراسات الميدانية التطبيقية، لوحظ أن غالبية البحوث الأكاديمية في هذا المجال تركز على الجانب النظري، في حين أن التطرق إلى دراسات حالة تطبيقية - مثل مديرية الضرائب بتبسة - ما يزال محدوداً، ما يمنح هذه الدراسة طابعاً خاصاً من حيث العمق الواقعي والتحليل الميداني.

- أهمية التحصيل في تحقيق العدالة الجبائية: فالتحصيل لا يقاس فقط كمياً من حيث الإيرادات، بل يُعتبر مرآة للعدالة الضريبية وفعالية الإدارة الجبائية، وهو ما يستحق الدراسة والتحليل.

ب- الأسباب الشخصية:

أما على المستوى الشخصي، فإن اختيار هذا الموضوع جاء نتيجة مجموعة من الدوافع الذاتية، نذكر منها:

- الرغبة في التخصص في المالية العامة والجبائية، وهو ما يتماشى مع التكوين الأكاديمي للباحثة في مجال المحاسبة والمالية.

- الاطلاع المسبق على مشاكل التحصيل من خلال الزيارات الميدانية أثناء فترة الدراسة، مما ساهم في تكوين اهتمام خاص بواقع الإدارة الجبائية وآليات عملها.

- الرغبة في تقديم مساهمة علمية تطبيقية تتناول موضوعاً حيويًا ومطروحاً بقوة على طاولة النقاش العام والمؤسساتي في الجزائر.

المقدمة

- الاقتناع بأهمية دور الإدارة الجبائية في تعزيز تمويل الدولة وتحقيق التنمية، وما يمكن أن تساهم به الإصلاحات الجبائية في تحسين هذا الدور، إذا ما تم تطبيقها بفعالية.

7- المجال الزمني والمكاني للدراسة:

أ- المجال الزمني:

تمتد الدراسة على الفترة الزمنية ما بين سنة 2017 وسنة 2024، وهي الفترة التي شهدت مجموعة من التعديلات والإصلاحات الجبائية الهامة في الجزائر، سواء من حيث القوانين أو الإجراءات التطبيقية، خاصة تلك المتعلقة بالتحصيل الضريبي وتوسيع الوعاء الجبائي. وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية نظرا لحدوثها وارتباطها بالإصلاحات الأخيرة التي شرعت فيها السلطات العمومية، مما يسمح بقياس أثرها المباشر على واقع التحصيل في الميدان.

كما أن عملية جمع البيانات الميدانية، من خلال الاستبيانات وتحليل المعطيات، قد أنجزت خلال نفس الفترة، ما يمنح الدراسة صبغة آنية ويجعل نتائجها أكثر ارتباطاً بالواقع الفعلي للإدارة الجبائية.

ب- المجال المكاني:

تم اختيار مديرية الضرائب لولاية تبسة كمجال مكاني لتطبيق الدراسة، نظرا لما تمثله من نموذج للإدارة الجبائية المحلية التي تشهد مباشرة تنفيذ الإصلاحات الجبائية على أرض الواقع، وتتولى تطبيق مختلف الإجراءات المتعلقة بالتحصيل ومتابعة المكلفين.

وتعتبر ولاية تبسة من الولايات ذات النشاط الاقتصادي المتوسط، ما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة مدى تفاعل المكلفين مع الإصلاحات الجبائية، ولرصد التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية في سعيها نحو تحسين فعالية التحصيل. كما أن توفر البيانات وسهولة التواصل مع موظفي المديرية شكّل عاملاً إضافياً لاختيار هذا المجال المكاني.

8- منهج الدراسة:

يعتمد نجاح أي بحث علمي على مدى ملاءمة المنهج المستخدم لطبيعة الموضوع وأهداف الدراسة، وفي هذا الإطار تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمقاربة موضوع الإصلاحات الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، وذلك من خلال جمع المعطيات وتحليلها للكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

فالمنهج الوصفي يسمح برصد الظواهر كما هي في الواقع، من خلال وصف الإصلاحات الجبائية التي عرفها النظام الجبائي الجزائري، وتحليل تطورها وأهدافها وأدواتها، بالإضافة إلى استعراض واقع التحصيل الضريبي وتشخيص مشكلاته. أما التحليل فقد تم توظيفه لفهم العلاقة بين المتغيرات، واستنتاج مدى تأثير الإصلاحات على فعالية التحصيل.

كما تم دعم هذا المنهج من خلال الجانب الميداني التطبيقي، وذلك عبر تصميم استبيان موجه إلى عينة من موظفي مديرية الضرائب لولاية تبسة، باعتبارهم الفاعلين المباشرين في تنفيذ الإجراءات الجبائية، والأكثر قدرة على تقييم أثر الإصلاحات على الواقع العملي للتحصيل.

وبالنسبة لمعالجة البيانات الميدانية، فقد تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة، مثل:

- برنامج الإحصائي SPSS لتحليل النتائج بدقة وموضوعية.

- معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

- تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لتحديد أثر المتغير المستقل (الإصلاحات الجبائية) على المتغير التابع (فعالية التحصيل الضريبي).

9- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي وجدها في إعداد المذكرة منها:

- نقص المعلومات الجبائية من الإدارة الضرائب التي تمتنع خروج معلومات زبائنها لو كانت معلومات عامة

- نقص المعلومات الالكترونية، وخاصة في التحصيل الالكتروني الذي يكون شبه معدوم لحدثة استعماله

10 - هيكل الدراسة:

تماشياً مع أهداف الدراسة وإشكالياتها، وبغرض التدرج المنطقي في معالجة الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين، يضم كل منهما مجموعة من المباحث والمطالب، وذلك تناولت في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة حيث تم تخصيص هذا الفصل لتأصيل المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالإصلاحات الجبائية والتحصيل الضريبي، من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية والتشريعية والتنظيمية، وتم التطرق إلى أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر، أما الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حيث عالج هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم تقديم المنهجية المعتمدة، عرض وتحليل البيانات المجمعة، واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى نتائج مرضية في البحث

الفصل الاول
الإطار النظري لفعالية
التحصیل الضريبي

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

تمهيد

نظرًا للأهمية البالغة التي تحتلها الضريبة باعتبارها أحد المصادر الأساسية لتمويل الخزينة العمومية، فقد أصبح من الضروري اعتماد نظام ضريبي فعال قادر على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وفي هذا الإطار، عرفت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الجبائية التي استهدفت مجموعة من الضرائب والرسوم، سعياً منها إلى تحديث المنظومة الجبائية، وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية، وتوسيع القاعدة الضريبية بما يضمن استقرار الموارد المالية للدولة، وتتجلى أهمية هذه الإصلاحات في وضع قواعد ضريبية تتلائم مع القدرات التكلفة للمكلفين، ما يعزز من درجة قبولهم للضريبة، ويُسهّل من مهام الإدارة الجبائية في تحصيل الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، لذا تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: أساسيات حول الضريبة والنظام الضريبي.

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي والياتة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

المبحث الاول: أساسيات حول الضريبة والنظام الضريبي

تعتبر الضريبة الركيزة الأساسية لرفع من عملية التنمية الاقتصادية حيث مثلت خلال مراحل طويلة محور الدراسات العلمية والمالية ذلك باعتبارها أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة وهذا بجانب أهمية و دور الضريبة في تحقيق السياسة المالية من جهة وما تحدثه من إشكاليات من جهة أخرى، بالإضافة الى ذلك فان النظام الضريبي يتكون من الناحية الفنية من مجموعة الضرائب المختلفة، حيث يقوم النظام الضريبي على مرتكزات ودعائم اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، في هذا السياق سنتطرق للعناصر التالية :

✓ ماهية النظام الضريبي

✓ المبادئ العامة للضريبة وأهدافها

✓ الاصلاحات الضريبية

المطلب الاول: ماهية النظام الضريبي

نجد أن النظام الضريبي من ناحيته الفنية يتكون من مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين بدفع الضريبة في زمن معين ومن ثم فإن الضريبة هي وحدة بناء ذلك النظام.

الفرع الأول: مفهوم الضريبة

على الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم الضريبة، إلا أن معظمها يتفق على مجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميز الضريبة عن غيرها من أشكال الاقتطاعات المالية.

اولا: تعريف الضريبة

إن أول تعريف عصري للضريبة هو ما أتى به الفقيه الفرنسي جيزه jese ، حيث يعرف الضريبة أنها : "استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة " ¹.

¹لابد أزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد - للمسان، سنة 2011/2012، ص : 2.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

كما عرفها الأستاذ عبد الحميد دراز على أنها "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من قيام بتحديد أهداف المجتمع".

ويعتبر تعريف الأستاذ جاستون جيز Gaston jeze من أكثر هذه التعاريف شيوعاً حيث عرفها بأنها: "أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية النفقات العامة".¹ كما اعتبرت بأنها "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين حسب قدراتهم التساهمية عن طريق السلطة التي تقوم بتحويل الأموال المحصلة بشكل نهائي ودون مقابل وذلك لتحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية".²

فوفق التعاريف التي سبق نكرها من حيث محتواها، يمكن اعتبار الضريبة بأنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين، وحسب مقدرتهم التكليفية، ودون مقابل خاص بدافعها بمعنى دون أن يتحصل دافعها على منفعة مباشرة، وذلك من أجل تحقيق منفعة عامة.

ثانياً: خصائص الضريبة

- **الضريبة اقتطاع مالي:** على عكس ما كان شأنها في الماضي عندما كانت الضرائب تُفرض بشكل عيني بسبب غياب الاقتصاد النقدي، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة تحصيلها، أصبحت الضرائب تعتمد على الاستقطاع النقدي من أموال المكلفين.
- **الضريبة تفرض من قبل الدولة:** لا يجوز فرض الضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بموجب قانون، حيث تقتصر صلاحيات الإدارة الضريبية على جباية الضرائب المقررة قانوناً وتحصيلها وفق ما تحدده السلطات المختصة.

¹ علي سمان، أثر الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة-، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة ومراجعة، جامعة الي محند او لحاج - البويرة-، 2022-2023، ص07.

² احمد بريك، أثر النظام الجبائي على القوائم المالية المدمجة في مجمع الشركات في الجزائر - دراسة حالة مجمع كوندور 2020-2021- أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية، جامعة فرحات عباس - سطيف1-، 2023-2024، ص53.

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

- يشير العنصران السابقان إلى أن المكلف الذي يتأخر في دفع الضريبة أو يمتنع عن سدادها، أو يحاول التهرب منها، يتعرض لعقوبات وجزاءات منصوص عليها في القانون.
- **الضريبة تفرض وفقا للمقدرة التكليفية للمكلفين:** تُفرض الضريبة على الأفراد بناءً على قدرتهم المالية، حيث تُعد وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين المواطنين وفقاً لمقدرتهم التكليفية. وقد دعا آدم سميث إلى هذا المبدأ من خلال قاعدة العدالة، التي تنص على أن يشارك جميع أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة بما يتناسب مع قدرتهم النسبية على الدفع.
- **تفرض الضريبة بلا مقابل ومن أجل تحقيق منفعة عامة:** يدفع المكلف الضريبة دون أن يحصل على منفعة مباشرة، بل يستفيد منها عبر الإنفاق العام الذي يُوجه إلى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما ينبغي أن يكون الهدف من الإيرادات الضريبية تحقيق المنفعة العامة وليس تحقيق مصالح خاصة¹.
- تفرض الضريبة بشكل إلزامي على المدينين القانونيين وتُدفع حصراً نقداً، حيث لا يُسمح بأي شكل آخر للدفع، مما يجعلها مخالفة للدفع العيني.
- تُدفع الضريبة من قبل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، حيث يتحمل الأشخاص الطبيعيون مسؤولية دفعها، سواء كانوا أفراداً عاديين أو وكلاء اقتصاديين يمارسون نشاطاً لتحقيق الربح.
- وفقاً لقدرتهم على المساهمة: وتعيدنا هذه السمة إلى أحد المبادئ الأساسية للضرائب وهو مبدأ المساواة، أي أن المواطنين في بلد ما متساوون عندما يتعلق الأمر بالضرائب².
- **تدفع بصفة نهائية:** تتميز الضريبة بأنها مبلغ مالي نهائي يُدفع إلى الخزينة العامة للدولة بصفة إلزامية، دون أن يكون لدافعها الحق في استرداده، سواء قامت الدولة بإنفاقه أم لم تقم، طالما تم تحصيله وفقاً لأحكام القانون الضريبي. كما لا يجوز المطالبة بأي عائد أو فائدة عن هذا المبلغ³.

¹ محمود جمام، النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص : علوم اقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009 – 2010، ص16.

² Pr BIA Chabane، Management des risques fiscaux des entreprises exerçant dans un environnement fiscal algérien lié au cadre déclaratif، Option : Management des Entreprises،diplôme de Magister، UNIVERSITÉ MOULOUD MAMMARI DE TIZI OUZOU.

³ بوقلغ وداد، مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري - دراسة تحليلية للفترة 1992-2019، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 2021-2022.

الفرع الثاني: مفهوم النظام الضريبي

يعد النظام الضريبي من المفاهيم الأساسية في المالية العامة، وقد تنوعت التعريفات المتعلقة به بين المفهوم الواسع والمفهوم الضيق، وذلك حسب زاوية النظر إليه، سواء من الناحية الاقتصادية، القانونية أو الإدارية.

اولا: تعريف النظام لضريبي

يقصد بالنظام الضريبي " مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يتداخل تأثيرها وتفاعلها لتشكيل كيان ضريبي محدد، يُعتبر الواجهة الحسية للنظام وتختلف سمات هذا الكيان بشكل طبيعي بين مجتمع متقدم اقتصادياً ومجتمع يعاني من التخلف"¹

وعرف بأنه "مجموعة من القواعد والقوانين والتدابير التي تحكم المجال الضريبي لبلاد ما."²

كما يرى الدكتور حامد دراز أن النظام الضريبي: " هو مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع"³.

يُعرف النظام الضريبي بأنه الإطار الذي يشمل مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين خلال فترة زمنية محددة، ويتضمن مختلف أنواع الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، عامة أو محددة. ويُعد هذا النظام أداة فعالة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية⁴.

¹ رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 ، 2013-2014، ص6.

² Nathan Onwelumadu & Ven. Dr. JKJ Omanra 2021،Effect of Tax Reforms on Revenue Performance in Nigeria ،Revue internationale de recherche innovante en finance et économie 9(1):115-130, janvier-mars 2021 ،Publications O Seahi, 2021 ،ISSN : 2340-86X ، www.alipokorz.

³ محمد العلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2014/2015 ، ص ص : 124-125.

⁴ Hayoula imane,Abdat Mourad, Evaluation of the Algerian tax system performance after tax reforms ,Management & Economics Research Journal,Vol. 05. No. 02 (2023).p04

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

يتجسد النظام الضريبي في مجموعة من الأشكال الفنية المحددة للضرائب التي تتناسب مع ظروف البيئة المحيطة، ويعكس برامج ضريبية متكاملة. يعتمد اختيار النظام الضريبي المناسب على خصائص المجتمع وظروفه، بالإضافة إلى كفاءة الأجهزة الإدارية والضريبية، ومستوى التقدم الذي يمر به ذلك المجتمع.

ثانياً: خصائص النظام الضريبي:

بعد تعرفنا على مفهوم النظام الضريبي من الواسع إلى الضيق نتعرف فيما يلي على مختلف الخصائص الواجب توفرها في النظام الضريبي من أجل تحقيقه للأهداف المرغوبة، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي¹:

- يجب أن يأخذ النظام الضريبي بعين الاعتبار قدرة المكلفين على الدفع، بحيث لا يفرض عليهم أعباء ضريبية ثقيلة أو أسعار مرتفعة كما ينبغي تجنب كثرة الضرائب المفروضة، مع مراعاة الظروف الشخصية للأفراد المكلفين يجب أن تكون الضرائب متوافقة مع إمكانياتهم المالية لتجنب مشكلة التهرب الضريبي، حيث إن إرهاب المكلفين بضرائب متعددة ومرتفعة يؤدي إلى استنزاف رأس المال تدريجياً، مما يؤثر سلباً على نشاطهم الاقتصادي وقد يتسبب ذلك في إنهاء مشاريعهم، مما يعرقل النمو الاقتصادي بشكل عام.
- يجب أن يتميز النظام الضريبي بالعدالة من خلال تطبيق الضريبة على جميع أفراد المجتمع وفقاً لقدراتهم، بحيث يساهم الجميع في تحمل أعباء النفقات العامة كما ينبغي أن يحافظ على قاعدة العدالة، لأن أي انتهاك لها قد يؤثر سلباً على الحياة الاجتماعية.
- يجب أن يكون النظام الضريبي واضحاً لتسهيل فهمه من قبل الموظفين الجدد، وتعزيز استيعاب معالمه، والحد من التهرب الضريبي الناتج عن استغلال الثغرات المختلفة فيه.
- يجب أن يتمتع النظام الضريبي بمرونة تتيح إمكانية فرض الضريبة على نشاط جديد أو إعفاء نشاط آخر منها، وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال فترة معينة، مع الحفاظ على جوهر النظام الضريبي دون المساس بأساسه الرئيسي.

¹ مؤيد جميل محمد مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، ص: 13-14.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

- تعزيز العلاقة بين المكلف بالضريبة والخزانة العامة، والعمل على تقليل التوتر والخلاف بينهما، بهدف تحقيق التوافق العام.

ثالثاً: أسس النظام الضريبي

ترتكز بنية النظام الضريبي على ثلاثة أسس وهي السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، والإدارة الضريبية.

1- السياسة الضريبية: تُعرّف بأنها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تضعها الدولة وتنفذها بهدف استخدام جميع مواردها الضريبية الحالية والمستقبلية لتحقيق آثار اقتصادية اجتماعية وسياسية مرغوبة مع تجنب الآثار السلبية وذلك لدعم تحقيق أهداف المجتمع وتُعد السياسة الضريبية أداة فعّالة في تعزيز كفاءة السياسة الاقتصادية.

2- التشريع الضريبي: تشمل صياغة السياسة الضريبية وضع مبادئ وقواعد في إطار قوانين تهدف إلى تحقيق أهداف محددة ينبغي أن تكون التشريعات الضريبية محكمة الصياغة لمنع فرص التهرب الضريبي، وفي الوقت نفسه مرنة بما يكفي لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة لكل دولة.

3- الإدارة الضريبية: الإدارة الضريبية تمثل الجهة المسؤولة عن تطبيق التشريعات الضريبية، وهي الأداة الرئيسية لتنفيذ النظام الضريبي.¹

" تتولى الإدارة الضريبية مسؤولية تنفيذ القوانين الضريبية وضمان تطبيقها بشكل صحيح، بما يحقق حماية حقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى. كما تعمل على اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي تعزز كفاءة النظام الضريبي وتساهم في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية."²

المطلب الثاني: المبادئ العامة للضريبة وأهدافها

تُعتبر الضريبة وسيلة مالية جوهرية تعتمد عليها الدول لتمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وهي عبارة عن التزام مالي تُفرضه الدولة على الأفراد والمؤسسات وفق قواعد

¹ علي سمان، مرجع سابق، ص ص 4-5.

² حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 121.

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

ومعايير محددة ولضمان كفاءة النظام الضريبي وتحقيق العدالة والشفافية، يجب الالتزام بمجموعة من المبادئ العامة التي تنظم عملية فرض الضرائب وتحصيلها وهذا ما تم التطرق اليه.

الفرع الأول: المبادئ العامة للضريبة

يقصد بها مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب أن يضعها المشرع المالي في الاعتبار عند اختيار النظام الضريبي للدولة. حيث تهدف هذه القواعد إلى تحقيق أهداف الضرائب ،. يُعتبر "آدم سميث" أول من وضع هذه القواعد في كتابه الشهير "ثروة الأمم" وتتلخص في أربع مبادئ أساسية ألا وهي¹: قاعدة العدالة، اليقين، الملائمة، الاقتصاد.

أولاً: قاعدة العدالة:

ان الهدف الذي قصده آدم سميث من خلال مبدأ العدالة يتمثل في أن يتحمل جميع أفراد المجتمع أعباء الدولة وفقاً لقدرتهم النسبية، أي بما يتناسب مع الدخل الذي يتمتع به كل فرد.

غير أن هذا المبدأ، في العصر الحديث، تطوّر ليأخذ شكلاً أكثر تحديداً من خلال نظام الضريبة التصاعديّة، الذي يستند إلى ما يحققه الأفراد من أرباح حقيقية، بحيث يدفع أصحاب الدخل المرتفع نسبة أكبر من الضرائب مقارنةً بذوي الدخل المحدود، بما يحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية، أما الضريبة النسبية تُشكّل عبئاً أكبر على الطبقات محدودة الدخل مقارنةً بالطبقات ذات الدخل المرتفع، رغم أنها تقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد دون الأخذ في الاعتبار تفاوت قيمة الدخل التي يحصلون عليها.

ثانياً: قاعدة اليقين:

تشير قاعدة اليقين إلى ضرورة تجنب الغموض، مما يعني أن تكون الضريبة واضحة في جميع جوانبها، مثل القيمة، الوعاء، موعد الدفع، الجهة المسؤولة عن التحصيل، وطرق الطعن الإداري والقضائي.

¹ رحمة نابتي، مرجع سابق، ص 20-21.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

ثالثا: قاعدة الملاءمة في الدفع

يجب أن تتناسب الضريبة مع توقيت تحصيلها وطريقة دفعها من قبل المكلف ينبغي أن يتزامن موعد التحصيل مع لحظة حصول المكلف على الإيراد أو الدخل بالنسبة للمزارع، يكون الوقت المناسب هو نهاية الموسم الزراعي عندما يتم تحقيق الإنتاج بينما بالنسبة للموظف يكون الوقت الملائم هو لحظة استلامه للراتب أما بالنسبة للتاجر فيكون التوقيت المناسب عند استلام البضاعة أو بيعها من الضروري أن يتضمن التشريع الضريبي مختلف التسهيلات التي تخفف من عبء الضريبة على المكلف مثل إمكانية الدفع على شكل أقساط أو دفعات.

نتج عن هذه القاعدة مبدأ "الحجز عند المنبع" فيما يتعلق بضريبة الدخل، حيث يُعتبر الاقتطاع عند المنبع أكثر ملاءمة وسهولة لكل من المكلف والإدارة الضريبية في نفس الوقت.

رابعا: قاعدة الاقتصاد في النفقات:

- تنص هذه القاعدة على ضرورة تقليل كلفة جباية الضريبة وفقاً لما ذكره "آدم سميث"، حيث يجب أن يكون الفرق بين المبلغ المدفوع من قبل المكلف بالضريبة وما يُدخل إلى خزينة الدولة ضئيلاً جداً وهذا يعني أن على الدولة اختيار أسلوب جباية يتسم بأقل تكلفة ممكنة، حتى لا يتحمل المكلف عبئاً كبيراً فكل زيادة في كلفة الجباية تؤدي إلى تحميل المكلف بأعباء لا تقابلها زيادة في الإيرادات العامة ومن هنا، يتضح أن أفضل أنواع الضرائب هي تلك التي تتميز بارتفاع حصيلتها وانخفاض كلفة تحصيلها.

- بعد استعراض القواعد الأساسية التي تنظم جباية الضرائب، والتي حددها "آدم سميث" في أربع قواعد رئيسية، يجب مراعاتها عند اختيار أي نظام ضريبي. ورغم أن هذه القواعد لا تزال تحظى باهتمام كبير في مجال المالية الحديثة، فقد أضاف بعض علماء المالية قاعدتين إضافيتين هما المرونة والإنتاجية.¹

¹ رحمة نابتي، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

الفرع الثاني: أهداف الضريبة

تصبو الضريبة في أي مجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تحديدها كالاتي¹:

- 1- **الأهداف المالية:** تشير هذه العبارة إلى أن الضريبة تهدف إلى تغطية الأعباء العامة، حيث تساهم في توفير الموارد المالية اللازمة للدولة لتلبية التزاماتها تجاه الإنفاق على الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع وبالتالي، فإنها تمول الإنفاق على الخدمات العامة واستثمارات الإدارة الحكومية.
- 2- **الأهداف الاقتصادية:** تشير الضريبة إلى استخدامها كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بعيداً عن التضخم أو الانكماش في إطار الدولة الحديثة تُعتبر الضريبة أداة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية وتعزيز الاستقرار يمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية الرئيسية للضرائب فيما يلي:
 - تشجيع بعض أنواع المشاريع من خلال تقديم إعفاءات ضريبية كلية أو جزئية
 - حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات وإعفاء الصادرات من الضرائب كلياً أو جزئياً.
 - استخدام عائدات الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يساهم في زيادة الاستهلاك ورفع الطلب الكلي بهدف تحقيق التشغيل الكامل.
- 3- **الأهداف الاجتماعية:** تسعى الضريبة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية ومن أبرزها:
 - تقليل الفجوة بين الدخل والثروات العالية حيث تعتمد الدولة على زيادة الضرائب المفروضة على الأفراد ذوي الدخل والثروات المرتفعة، ثم تقوم بإعادة توزيع العائدات على أصحاب الدخل المنخفضة، وذلك من خلال تطبيق نظام تصاعدي على الضرائب المفروضة على الدخل.
 - يهدف إلى زيادة عدد المساكن المتاحة للتخفيف من أزمة السكن، من خلال إعفاء مداخل الإيجارات من الضرائب أو منح تخفيضات عليها. يمكن استخدام الضرائب كوسيلة لمعالجة مشكلة السكن، وذلك من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة محددة.

¹ عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى 1432 هـ - 2012م، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 17-19

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

المطلب الثالث: الإصلاحات الجبائية

أصبح من الضروري أن تتبنى معظم الدول النامية بما في ذلك الدول العربية إصلاحات في أنظمتها الضريبية لتتوافق مع البيئة المحيطة بها فهذه الإصلاحات تلعب دوراً حيوياً في تعزيز معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا السياق سنتطرق الى:

الفرع الاول: تعريف الإصلاح الجبائي

يقصد بالإصلاح الضريبي إصلاح النظام الضريبي في الدولة بشكل يجعله ينسجم مع مجمل السياسة العامة فيها، ومع حاجة الاقتصاد، وذلك من خلال ادخال ضرائب أكثر تطورا، والبحث عن اليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل والثروة، وإلغاء أنواع الضرائب التي تشوه الاقتصاد، واختيار كادر الجهاز الضريبي من الأشخاص المؤهلين علميا وفنيا واخلاقيا.¹

يعرف الإصلاح الضريبي بأنه إدخال الدولة سلسلة من التغييرات على النظام الضريبي بهدف تحسين الكفاءة المالية وتغطية النفقات العامة. ويمكن تحقيق ذلك إما بفرض ضرائب جديدة أو بإلغاء الضرائب الحالية التي لا تتوافق مع الظروف الاقتصادية أو ذات العائد المنخفض.²

يُعرف الإصلاح الضريبي بأنه التعديلات التي تُجرى على النظام الضريبي في الدولة بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية أو لتحقيق أهداف خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو يمكن أن يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لكافة مكونات الهيكل الضريبي للدولة، أو قد يقتصر على جوانب معينة مثل نوع محدد من الضرائب أو بعض أحكام الضريبة وتحتاج هذه العملية إلى دراسة شاملة للنظام الضريبي القائم.³

الإصلاح الجبائي يشير إلى إدخال تحسينات تهدف إلى تعزيز النظام الضريبي ويتضمن ذلك معالجة الثغرات والفراغات القانونية الموجودة في النظام السابق، بهدف زيادة كفاءته ورفع مردوده بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني سواء العام أو الخاص.⁴

1 عمار السيد عبد الباسط نصر، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2013، ص27.

2 Benkedidah Soufyane، 'The role of fiscal reforms and measures in enhancing tax revenue in Algeria'، <https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/886> المجلد 19، 2025، ص53.

3 سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 53.
4 جمام محمود، الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد، 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان، 2009، ص252.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

المقصود هنا هو إصلاح النظام الضريبي في أي دولة بطريقة تتماشى مع سياستها العامة واحتياجات اقتصادها يتضمن ذلك إدخال ضرائب أكثر تطوراً والبحث عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل والثروة كما يتطلب الأمر إلغاء الضرائب التي تؤثر سلباً على الاقتصاد واختيار أفراد مؤهلين علمياً وفنياً وأخلاقياً لتشكيل الجهاز الضريبي هذا يمكن الدولة من مكافحة التهرب الضريبي، مما يجعل الإيرادات الضريبية كافية لتغطية النفقات وبالتالي تعزيز قدرتها على تنفيذ مشاريعها التنموية.¹

الفرع الثاني: جوهر الإصلاحات الضريبية

اولاً: الإصلاح في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة

1- تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة

تأسست الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية لسنة 2007، حيث نصت المادة 2 منه على أنه " تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني² ".
وفقاً لأحكام المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017، لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة المستحقة على الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة عن 10.000 دج³؛

2- /هم تعديلات الضريبة الجزافية

جدول رقم (1): أهم تعديلات الضريبة الجزافية

السنة	معدل	مجال التطبيق
2007	6% بالنسبة للأشخاص الذين تتمثل تجارتهم في بيع بضائع 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى	الأشخاص الطبيعيين اللذين تتمثل تجارتهم في بيع البضائع والذين يمارسون أنشطة أخرى لا يتجاوز رقم أعمالهم 3.000.000

¹ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2015 - 2016، ص 77-78.

² شافعي عبود، حتمية إصلاح النظام الجبائي في ظل النظام المحاسبي المالي -دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2023-2024، ص 34.

³ المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

الأشخاص الطبيعيين اللذين تتمثل تجارتهم في بيع البضائع والذين يمارسون أنشطة أخرى لا يتجاوز رقم أعمالهم 5.000.000	/	2010
الأشخاص الطبيعيين اللذين تتمثل تجارتهم في بيع البضائع والذين يمارسون أنشطة أخرى لا يتجاوز رقم أعمالهم 10.000.000	/	2011
/	5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى.	2012
الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والشركات الذين يمارسون نشاط بيع وشراء البضائع والأشياء إضافة الى ممارسة أنشطة أخرى لا يتجاوز رقم أعمالهم 30.000.000	/	2015
اشخاص طبيعيين يمارسون نشاطا صناعيا تجاريا وحرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الذي لا يتجاوز رقم أعمالهم عن 15.000.000	/	2020
اشخاص طبيعيين يمارسون نشاطا صناعيا تجاريا وحرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الذي لا يتجاوز رقم أعمالهم عن 15.000.000	/	2021
اشخاص طبيعيين اللذين تتمثل تجارتهم في بيع البضائع وممارسة الأنشطة الأخرى الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 8.000.000، اما المقاول الذاتي رقم اعماله لا يتجاوز 5.000.000	5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى. 5% بالنسبة للمقاول الذاتي	2022
/	/	2023

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ثانيا: الاصلاح في مجال الضرائب على المداخيل والأرباح

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

1- الضريبة على ارباح الشركات

1-1- تعريف حسب نص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات¹.

1-2- اهم التعديلات التي طرأت على الضريبة على ارباح الشركات

جدول رقم(2): اهم التعديلات التي طرأت على الضريبة على ارباح الشركات

تعديل سنة 2015 تكميلي	تعديل سنة 2015	تعديل سنة 2009 التكميلي	تعديل سنة 2008 التكميلي	تعديل 2006 التكميلي	تعديل سنة 1999	تعديل سنة 1994	تعديل سنة 1992	التعديل
%19 23% 26%	23%	%19%/25	%19%/25	25%	30%	38%	42%	المعدل العادي
ملغى	ملغى	ملغى	ملغى	/	/	/	%5 تفرض على الأرباح المعاد استثمارها	المعدل المخفض

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية من سنة 1992-2015.

يُلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه أن التخفيض التدريجي للمعدل العادي للضريبة على المؤسسات قد استهدف بشكل رئيسي تخفيف العبء الجبائي عن هذه المؤسسات، وتحفيزها على تطوير وتحسين الإنتاج. فعلى سبيل المثال، انخفض المعدل العادي من 42% في سنة 1992 إلى 25% في سنة 2006، علاوة على ذلك، شهدت معدلات الضريبة تطوراً ملحوظاً تمثل في التمييز

بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مراعاةً لطبيعة نشاط المؤسسة، فقد وصلت هذه المعدلات في سنة 2009 إلى 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية. كما تم تحديد معدل 19% للأنشطة المختلطة التي يساوي أو يفوق فيها رقم الأعمال 50%

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة، 135 مرجع سبق ذكره، ص58.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

من إجمالي رقم الأعمال، في حين بلغ المعدل 25% للأنشطة المختلطة التي يتجاوز فيها رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات نسبة 50% من إجمالي رقم الأعمال، من جهة أخرى.

كانت هناك معدلات مخفضة تراوحت بين 5% في سنة 1999 و 12% في سنة 2006، إلا أنه تم إلغاء هذه المعدلات ابتداءً من سنة 2008، في إطار جهود تبسيط النظام الضريبي وتوحيد قواعده في سياق متصل، شهد المعدل العادي تعديلاً إضافياً بموجب قانون المالية لسنة 2015، حيث تم تحديده عند 23%. غير أن هذا المعدل عدل لاحقاً في القانون المالي التكميلي لنفس السنة، ليصبح 19% للأنشطة المنتجة للسلع، و 23% للأنشطة المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية والري، إضافة إلى الأنشطة السياحية والحمامات مع استثناء وكالات الأسفار، فيما حدد المعدل بنسبة 26% للأنشطة الأخرى

2- الضريبة على الدخل الإجمالي

2-1- تعريف : وتضمنت المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي:

تؤسس ضريبة سنوية على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة¹

2-2- اهم تعديلات الضريبة على الدخل الإجمالي: وعليه سيتم التعرض لبعض تعديلات

قانون المالية، وهي كالآتي:²

- **اهم تعديلات سنة 2016،** شهد النظام الجبائي الجزائري تعديلات هامة على الضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك من خلال قانون المالية رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 تعديل السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك بهدف تخفيف العبء الضريبي على الأفراد ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. وفقاً للمادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تم بموجب المادة 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، تعديل المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بحيث تم تعميم إعفاء الجزء من الدخل السنوي الصافي الذي لا يتجاوز 5.000 دينار بالنسبة لجميع الأشخاص الطبيعيين، بغض النظر عن أصناف المداخيل التي يحققونها

قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 01، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضريبة، 2015، ص 1.15

² مقابلة لمسؤولي مديرية الضرائب .

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

- **اهم التعديلات 2017:** وفق المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
 - تم تعديل هذه المادة لتخضع مداخيل بيع العقارات المبنية وغير المبنية من طرف الأفراد للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل ثابت قدره 5%، مع إعفاء الأرباح المحققة من بيع عقار مملوك لمدة تفوق 10 سنوات .
 - تم تعديل هذه المادة لتخضع مداخيل الإيجار للضريبة على الدخل الإجمالي وفقاً للمعدلات التالية
 - 7% للمساكن ذات الاستعمال الجماعي.
 - 10% للمساكن ذات الاستعمال الفردي.
 - 15% للمحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني.
- ويُطبق هذا المعدل أيضاً في حالة تأجير المسكن للمؤسسات، حيث يُعتبر المؤجر والمستأجر متضامنين في دفع هذه الضريبة
- تم إلغاء الإعفاءات السابقة المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للإيجارات المخصصة للطلاب
- **اهم التعديلات لسنة 2018:**
 - توسيع الإعفاءات الضريبية لفئات معينة: نص قانون المالية لسنة 2018 على إعفاء المكافآت والتعويضات الخاصة بالمنح العائلية ومنح التمدرس من الضريبة على الدخل الإجمالي، وذلك من أجل التخفيف من العبء الضريبي على الأسر، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة
 - إعادة تصنيف بعض المداخل المهنية: تمت مراجعة تصنيف بعض الأنشطة المهنية غير التجارية ضمن النظام الجزائي أو النظام الحقيقي، مما أثر بشكل مباشر على طريقة احتساب الضريبة على هذه الفئات، وذلك في إطار محاربة التهرب الجبائي وتحقيق المزيد من الشفافية في المعاملات الاقتصادية.
 - إدراج نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لبعض المهن الحرة: توسعت قائمة الأنشطة الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة لتشمل مهناً حرة جديدة، ما سمح بتبسيط الإجراءات الجبائية وتسهيل عمليات التحصيل، إضافة إلى تقليص الضغط الجبائي على صغار المهنيين

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

- تحسين آليات الرقابة الجبائية والامتثال الطوعي: عملت السلطات الجبائية على تحسين آليات التصريح والدفع من خلال رقمنة الإجراءات وتعزيز الرقابة على التصاريح الجبائية، لا سيما في ما يخص الدخل الإجمالي الناتج عن الأنشطة التجارية والمهنية
- **إبقاء على السلم التدريجي المعتمد سنة 2016:** رغم التعديلات، تم الإبقاء على السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي كما تم تعديله سنة 2016، تأكيداً على سياسة الدولة في دعم الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط .
 - **أهم التعديلات لسنة 2019:** في سنة 2019، لم تطرأ تعديلات جوهرية على الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) في الجزائر. ومع ذلك، تم إدخال بعض التعديلات على الأنظمة الجبائية الأخرى التي قد تؤثر بشكل غير مباشر على IRG ، خاصة فيما يتعلق بالضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) والضرائب المرتبطة بالأنشطة المهنية.
 - **أهم التعديلات 2020:** لإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للأجور التي لا تتجاوز 30.000 دج شهرياً إعادة ضبط السلم التدريجي للضريبة على الدخل الإجمالي ادراج إعفاءات ضريبية إضافية لبعض الفئات الهشة تم تعزيز الرقمنة في عملية التصريح بالضريبة ودفعها، بما يساهم في تسهيل الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ويقلص من حالات التهرب والغش الجبائي، دون المساس بحقوق الخاضعين.
 - **أهم التعديلات 2021:** إعفاء جزئي جديد لفائدة الأجور التي تفوق 30.000 دج وتقل عن 35.000 دج شهرياً بعد أن تم في سنة 2020 إعفاء الأجور التي تعادل أو تقل عن 30.000 دج شهرياً من الضريبة على الدخل الإجمالي، جاء قانون المالية لسنة 2021 ليقر إعفاءً جزئياً إضافياً يخص شريحة الأجور التي تتراوح ما بين 30.001 دج و35.000 دج. يهدف هذا التعديل إلى تجنب "العبء الضريبي الهامشي المرتفع" الذي قد يقع على الأفراد مباشرة بعد تجاوز عتبة الإعفاء الكلي. تعزيز الإعفاءات الممنوحة لبعض الفئات الاجتماعية.
- تدعيم الرقمنة وتسهيل التصريح الإلكتروني: شهدت سنة 2021 تسريعاً لوتيرة التحول الرقمي في الإدارة الجبائية، لا سيما من خلال توسيع استخدام المنصات الإلكترونية لتقديم التصريحات الجبائية وتسديد الضريبة على الدخل الإجمالي، ما ساهم في تقليص التكاليف الإدارية وتحسين الامتثال الجبائي.

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

- أهم التعديلات 2022: تم تعديل السلم التدريجي الضريبة على الدخل الاجمالي بحيث أصبح يتكون من ستة مستويات ضريبية مقارنة بأربعة مستويات في السابق.

3- الإصلاح في مجال الرسم على القيمة المضافة TVA

3-1- تعريف الرسم على القيمة المضافة وفقا للقانون الجزائري

تأسس الرسم على القيمة المضافة ليراجع ويعوض النقائص والاختلالات السابقة التي ميزت نظام الرسم على رقم الأعمال والمشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات وأسس الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991.¹

وتضمنت المادة 65 من قانون 36/90 المؤرخ في 1990/12/31 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991 ما يلي "يؤسس رسم على القيمة المضافة ورسم خاص على عمليات البنوك والتأمينات تسري عليه أحكام هذا الرسم " غير أن ما هو جدير بالإشارة هو أن الرسم لم يدخل حيز التطبيق إلا بداية من 1992/04/01. نظرا لأن قواعد وفصول منه لم تكتمل إلا بصدور قانون المالية لسنة 1992 وهو ما أتاح الفرصة لفهمه سواء من قبل أعوان الإدارة أو المكلفين بهذا النوع الجديد من الضرائب غير المباشرة على الجزائر.²

3-2- أهم تعديلات ونسب الرسم على القيمة المضافة

في هذا الإطار تبنى المشرع الجبائي الجزائري العديد من معدلات الرسم على القيمة المضافة منذ بداية العمل بها إلا أن تطبيقها بمعدلات متباينة يؤدي إلى الكثير من الإختلالات والتعقيدات في عملية التطبيق وهو ما أدى بالقائمين إلى تسهيلها وتبسيطها على المكلفين من خلال التعديلات التي شملتها ويمكن أن نوجز هذه التعديلات من خلال الجدول التالي

جدول رقم (3): تعديلات معدل الرسم على القيمة المضافة من سنة 1992 إلى آخر تعديل 2017

المعدل	المعدل	المعدل	المعدل	المعدل
التعديل	المخفض	المخفض	العادي	المضاعف
تعديل قانون المالية لسنة	13%	7%	21%	40%

¹ القانون رقم 36/90 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية، 1991 المادة، 65 مرجع سبق ذكره، ص 1927
² لأمر رقم 03/94 المؤرخ في 1995/12/31 المتضمن قانون المالية، 1995 المادة 38 الفقرة، 13 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد، 87 الصادرة، بتاريخ، 1994/12/31، ص 10.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

				1992
ملغى	%13	%7	%21	تعديل قانون المالية لسنة 1995
/	%14	%7	21%	تعديل قانون المالية لسنة 1997
/	ملغى	7%	%17	تعديل قانون المالية لسنة 2001
/	ملغى	9%	19%	تعديل قانون المالية لسنة 2017

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوانين المالية :

- القانون رقم 25/91 المؤرخ في 18/12/1991، المتضمن قانون المالية، 1992 المواد 22، 23، 24، 21،
- الأمر رقم 03/94 المؤرخ في 31/12/1995، المتضمن قانون المالية، 1995 المواد 40، 41، 45، 48.
- الأمر رقم 31/96 المؤرخ في 30/12/1996، المتضمن قانون المالية، 1997 المواد 49، 50، 51، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد، 85.
- 31/12/1996 القانون رقم 06/2000 المؤرخ في 23/12/2000، المتضمن قانون المالية، المادة، 2001، 21، 22، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الفرع الثالث: الإجراءات والإصلاحات الجبائية في الجزائر خلال سنتي 2023 و2024

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

شهدت الجزائر خلال عامي 2023 و2024 جملة من الإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى تعزيز مناخ الاستثمار، دعم القدرة الشرائية، تبسيط الإجراءات الجبائية، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي. نستعرض فيما يلي أبرز هذه التدابير¹:

أولاً: الإصلاحات الجبائية لسنة 2023

1- دعم الاستثمار وتبسيط الإجراءات:

إعفاء تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات واتحاداتها المعتمدة من الضريبة على أرباح الشركات.

تأسيس نظام جبائي خاص للمقاول الذاتي، حيث يتم إخضاع الأنشطة الممارسة ضمن هذا النظام إلى الضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 5%، بشرط ألا يتعدى رقم الأعمال السنوي 5 ملايين دج. رفع سقف الخصم من النتيجة الجبائية للنفقات المخصصة للبحث والتطوير من 100 مليون إلى 200 مليون دج، مع منح نفس الامتياز للنفقات في إطار برامج الابتكار مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال".

2- تحسين الامتثال الجبائي ومكافحة الغش:

توسيع مجال الرقابة الجبائية ليشمل الضريبة على الثروة، لتشمل جميع الأشخاص الطبيعيين، المقيمين وغير المقيمين في الجزائر. تمديد فترة التقادم الرباعية عند إجراء الرقابة الجبائية في حالات القوة القاهرة التي تمنع الشروع أو سير عملية الرقابة.

3- تحفييزات مالية وجبائية:

إلغاء الديون الجبائية الواقعة على عاتق الشركات المصادرة عن طريق حكم قضائي نهائي، بهدف تطهير بواقي التحصيل المتراكمة. تخفيض الحقوق الجمركية على عمليات استيراد لحوم الأبقار والأغنام الطازجة والمبردة وماشية الأبقار الحية المستوردة من 30% إلى 5%، ساري المفعول من 1 مارس 2023 إلى 31 ديسمبر 2024.

¹ المديرية العامة للضرائب - وزارة المالية الجزائرية

تتضمن هذه الصفحة القوانين الجبائية المحدثة بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2024، بما في ذلك قانون الإجراءات الجبائية.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

ثانياً: الإصلاحات الجبائية لسنة 2024¹

1- دعم القدرة الشرائية:

- إعفاء مؤقت من الرسم على القيمة المضافة لبعض المواد واسعة الاستهلاك، مثل البقوليات، الأرز، الفواكه والخضر الطازجة، بيض الاستهلاك، الدجاج اللاحم، والديك الرومي، حتى 31 ديسمبر 2024.
- إعفاء الدقيق العادي والممتاز والسميد من الرسم على القيمة المضافة، بغض النظر عن وجهة استعماله.
- خفض حقوق الطابع المطبقة على جوازات السفر ذات 48 صفحة الصادرة في الجزائر أو لفائدة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

2- تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال:

- إلغاء الرسم على النشاط المهني، مما يساهم في تخفيف العبء الجبائي على الشركات.
- تعديل معدل الضريبة الجزافية المطبقة على نشاط المقاول الذاتي من 5% إلى 0.5%.
- إعفاء رقم الأعمال الناتج عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج من الضريبة الجزافية الوحيدة.
- تجديد الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات على مداخيل الأسهم والأوراق المماثلة لها والمسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة لمدة 5 سنوات ابتداءً من 1 يناير 2024.

3- تعزيز الموارد الجبائية ومكافحة الغش:

- رفع نسبة الضريبة التكميلية على أرباح شركات إنتاج التبغ والرسم الإضافي على المنتجات التبغية من 37 إلى 50 دج عن كل علبة
- رفع مساهمة التضامن من 2% إلى 5% على عمليات استيراد المواد والمدخلات التي تدخل في إنتاج التبغ.
- تأسيس الرسم المحلي للتضامن على أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

4- تسهيلات جبائية وتبسيط الإجراءات:

¹ وكالة الأنباء الجزائرية (APS) - جباية: أهم التدابير والإجراءات المقررة في 2024 مقال يستعرض التدابير الجبائية الجديدة التي تم إدراجها في قانون المالية لسنة 2024، مع التركيز على دعم الاستثمار والحفاظ على القدرة الشرائية.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

تمديد الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لغاية 31 ديسمبر 2026 للتكاليف والاتاوى المرتبطة بخدمات النفاذ الثابت لشبكة الإنترنت، وتأجير الشريط المار، وتوفير خدمات الإنترنت، وإيواء المواقع، وتصميمها، وتطويرها، والصيانة ذات الصلة بمواقع الويب.

تطبيق المعدل المخفض 9% للرسم على القيمة المضافة على النفايات القابلة للثمين من الورق، المطاط، الإطارات المطاطية غير المستعملة، زيوت المحرك، علبه السرعة، زيوت التشحيم المستعملة، زيوت التشحيم، الزيوت والمواد الدسمة الغذائية، والمجمعات التي تحتوي على الرصاص.

تظهر هذه الإصلاحات الجبائية التزام الجزائر بتحسين مناخ الأعمال، دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتبسيط الإجراءات الجبائية. كما تعكس توجهاً نحو تعزيز الشفافية ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي وآلياته

يشمل التحصيل الضريبي مختلف الإجراءات والخطوات التي يتوجب اتباعها من أجل الحصول على مبلغ الضريبة المستحق من المكلفين، ويُعد جزءاً أساسياً من المنظومة الجبائية. كما يُعتبر تحديد وعاء الضريبة مرحلة جوهرية، يتم من خلالها تحديد ما يجب أن يدفعه المكلف بناءً على المادة الخاضعة

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

للضريبة، والتي قد تتمثل في أحد أشكال الثروة أو الدخل أو الإنفاق، ويؤدي الوعاء الضريبي دورًا محوريًا في تقدير قيمة الضريبة، إذ يُبنى على مقاييس موضوعية تهدف بدرجة أولى إلى تحقيق العدالة الجبائية. لذلك، من الضروري اعتماد طرق وأساليب ملائمة في تحديد الوعاء وفي عمليات التحصيل، بما يضمن فعالية التحصيل الضريبي وحُسن استخدام العائدات الجبائية بما يخدم أهداف السياسة المالية للدولة. سنستعرض للعناصر التالية:

✓ الوعاء الضريبي وطرق تقديره

✓ التحصيل الضريبي

✓ تحصيل الضريبة ومعوقاته في النظام الضريبي الجزائري

المطلب الاول: الوعاء الضريبي وطرق تقديره

يُعتبر الوعاء الضريبي المرحلة الأولى في عملية فرض الضريبة، حيث يتم من خلاله تحديد قيمة الضريبة التي يتعين على المكلف دفعها إلى مصلحة الضرائب المختصة، وهذا ما سنطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الاول: تعريف الوعاء الضريبي.

الوعاء الضريبي هو الموضوع أو المادة أو النشاط الذي يخضع للضريبة ويشير إليه فقهاء المالية في العصر الحديث بمصطلح "الثروة" لذا يمكن تعريف الوعاء الضريبي بأنه "الثروة التي تخضع للضريبة والتي تُستخدم كأساس لقياس مقدار الضريبة".

يعرف أيضًا بمطرح الضريبة وهو العنصر الاقتصادي الذي تُفرض عليه الضريبة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ويتضمن ذلك تحديد الإجراءات اللازمة للوصول إلى هذا العنصر وتحديد حجمه.¹ ويعتبر قاسم إبراهيم الحسيني "وعاء الضريبة المنبع الذي تغترف الدولة منه مؤونتها بواسطة الضرائب، أو بعبارة أخرى ما يخضع للضريبة".

¹ أولاد سالم عبد الرؤوف، التهريب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023-2024، ص45.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

يختلف الوعاء الضريبي عن مصدر الضريبة حيث يشير المصدر إلى مصدر الثروة التي يتم من خلالها سداد الضريبة فعلياً، ويعتبر الدخل هو المصدر الأساسي للضرائب وهذا يعني أنه لا يوجد تطابق دائم بين المصدر والوعاء، إلا في حالات ضرائب الدخل أو الريح بينما يختلف الوعاء عن المصدر في العديد من الضرائب الأخرى مثل الضرائب على التملك والضرائب غير المباشرة.¹

الفرع الثاني: طرق تقدير حجم الوعاء الضريبي .

اعتمد علماء المالية على أسلوبين رئيسيين للوصول إلى قيمة المادة الخاضعة للضريبة، وهما أسلوب التقدير بواسطة الادارة الضريبية وأسلوب التقدير بواسطة المكلفين.

أولاً: التقدير المباشر: أي أن يتم تقدير الوعاء بطريقة مباشرة ويأخذ هذا النوع شكلين:

- 1- إقرار المكلف:** تقوم هذه الطريقة على التزام المكلف بتقديم إقرار يُبين فيه مقدار دخله، بحيث يُعتمد هذا الإقرار كأساس رئيسي لتحديد الوعاء الضريبي بشكل دقيق. ولضمان أن يعكس الإقرار الواقع الحقيقي للدخل، يشترط أن يكون صادقاً وخالياً من أي تلاعب أو تحايل. مما يساهم في تحقيق العدالة الضريبية وضمان فعالية عملية التحصيل.²
- 2- الاقرار المقدم من الغير:** يُقصد بهذه الطريقة أن يتولى شخص آخر غير المكلف الأصلي بالضريبة مهمة تقديم الإقرار الضريبي إلى الإدارة الضريبية نيابةً عنه، وذلك بشرط وجود علاقة قانونية تربط بين المكلف بالضريبة والشخص المُقرّر.³
- 3- طريقة الإقرار الاداري :** "يعتمد هذا المنهج على منح المشرّع المالي الإدارة الضريبية صلاحيات واسعة، تتيح لها الاستعانة بجميع الوسائل الممكنة للكشف عن الوضعية المالية للمكلف. وتُعدّ

¹ . عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى 1432 هـ - 2012م ،دار

زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص31

² سالم محمد الشوابكة، قرار تقدير ضريبة الدخل وطرق الطعن به، مجلة الحقوق، مجلد 24، عدد2، سنة 2000، 186.

³ عبد الرحيم لواج ،فصل بوزيان، وليد حمياني، دور التدقيق الجبائي في الكشف عن الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين بالضريبة-دراسة حالة ملف جبائي خاضع للتدقيق المحاسبي- مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05،

العدد01، 2021، ص77

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

طريقة التقدير الإداري من أكثر الأساليب فعالية في التقدير الدقيق لدخل المكلف، نظراً لما تنطوي عليه من إجراءات صارمة في تحديد الوعاء الضريبي.¹

ثانياً: التقدير الغير مباشر

وفقاً لهذه الطريقة، تقوم المصالح الضريبية بتقدير الوعاء الضريبي أو المادة الخاضعة للضريبة للمكلف استناداً إلى عناصر خارجية، وذلك من خلال إحدى الطريقتين:

1- التقدير عن طريق المظاهر الخارجية: يقصد بهذه الطريقة استنتاج الوعاء الضريبي للمكلف استناداً إلى مجموعة من المؤشرات والمظاهر الخارجية، مثل عدد السيارات المملوكة، وقيمة وحجم العقارات، ونمط المعيشة، ومستوى الرفاهية وغيرها من المعطيات المتاحة. وتُعتمد هذه الطريقة على استخدام كافة المعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية عن المكلف، بهدف تقدير دخله الضريبي بصورة غير مباشرة، وعلى الرغم من بساطة هذه الطريقة وسهولة تطبيقها من قبل الإدارة الضريبية، إلا أنها تُعد في كثير من الحالات غير دقيقة، كونها لا تستند إلى الدخل الحقيقي للفرد، وإنما إلى مظاهر خارجية قد لا تعكس بدقة الوضع المالي الفعلي للمكلف. وعليه، فإن اعتماد هذه الطريقة يتعارض مع مبدأ العدالة الضريبية، الذي يقتضي ربط العبء الضريبي بالقدرة الحقيقية على الدفع.²

2- طريقة التقدير الجزافي: تستند هذه الطريقة إلى تحديد المادة الخاضعة للضريبة استناداً إلى دلائل وقرائن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوعاء الضريبي للمكلف، تشبه طريقة التقدير الجزافي إلى حد كبير طريقة المظاهر الخارجية، حيث يقوم كلاهما بتحديد حجم الدخل أو الثروة من خلال عوامل أخرى ومع ذلك يختلفان في أن طريقة التقدير الجزافي تعتمد على عوامل لها صلة مباشرة بالفترة الخاضعة للضريبة، مما يجعلها أكثر دقة من المظاهر الخارجية. فالقرائن المستخدمة في هذه الطريقة تكون أكثر موضوعية وتعكس بشكل أوضح حجم الوعاء الضريبي.

ويتم استخدام التقدير الجزافي وفقاً لأحد الأسلوبين:

¹ د. لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مارس 2018، ص 118.

² عبد الرحيم لواج، فيصل بوزيان، وليد حمياني، مرجع سبق ذكره، ص 76

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

الجزاف القانوني: يتم من خلاله تحديد حجم الوعاء الضريبي بشكل قانوني، حيث يحدد القانون الضريبي هذه القرائن وينظمها وفقاً لطبيعة كل منها.

الجزاف الاتفاقي بموجب هذا الاتفاق يتم تحديد حجم الوعاء الضريبي بين الإدارة الضريبية والمكلف، ومن ثم تقوم المصالح الضريبية بتحديد قيمة الضريبة المستحقة يتم التوصل إلى رقم معين يمثل حجم المادة الخاضعة للضريبة، مما يجعل هذا الأسلوب يتمتع بقدر كبير من المرونة، ويعتمد على الثقة المتبادلة بين الطرفين في العلاقة الضريبية ولا يمكن للمكلف الاعتراض على نسبة الضريبة إلا في حال وجود أخطاء مادية في حساب قيمتها.

أما الأنشطة التي لا يمكن خضوعها للنظام الجزافي، فتتمثل في¹:

- الأنشطة المتعلقة بتطوير العقارات وتقسيم الأراضي.
- الأنشطة الخاصة باستيراد السلع والبضائع المخصصة لإعادة البيع كما هي.
- أنشطة الشراء وإعادة البيع كما هي، وفقاً لشروط البيع بالجملة.
- جميع الأنشطة التي يقوم بها الوكلاء.
- أنشطة تقديم الطعام والإقامة المصنفة.

الأنشطة التي يمارسها القائمون على عمليات تكرير وإعادة تدوير المعادن الثمينة، بالإضافة إلى صانعي وتجار المنتجات المصنوعة من الذهب والفضة والبلاستيك.

- أنشطة الأشغال العامة والري والبناء.

المطلب الثاني: التحصيل الضريبي.

يُعد التحصيل الضريبي عملية حيوية لضمان تمويل الدولة، وتحقيق العدالة الضريبية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل وتحفيز الاستثمار.

الفرع الاول: ماهية التحصيل الضريبي

اولاً: تعريف التحصيل الضريبي:

¹ ولاد سالم عبد الرؤوف، نفس المرجع، ص 70-78.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

يُعرّف التحصيل الضريبي بأنه مجموعة من العمليات والإجراءات التي تسهم في نقل التزام الضريبة من المكلف بها إلى الخزينة العامة، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها في هذا السياق.¹ هي مجموعة من الإجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من ذمة المكلف بها إلى الخزينة العامة.² يُعرف التحصيل الضريبي بأنه المرحلة النهائية التي يتم فيها إدخال العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفقاً للأصول والقواعد القانونية المعتمدة. بعد ذلك، تُترك للدوائر المعنية مسؤولية اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية اللازمة لجمع إيرادات الضرائب.³

من خلال هذه التعريفات، يمكننا أن نستنتج أن التحصيل الضريبي هو مجموعة من العمليات التي تهدف من خلالها الإدارة الجبائية إلى جمع الأموال المستحقة من المكلفين بالضريبة.

ثانياً : أهمية وأهداف التحصيل الضريبي

تكمن أهمية وأهداف التحصيل الضريبي فيما يلي:

1- أهمية التحصيل الضريبي:

- تُعتبر عملية التحصيل الضريبي ذات أهمية كبيرة، حيث تُعد الضرائب من أبرز الموارد المالية التي تعتمد عليها ميزانية الدولة والهيئات المحلية.

¹ بن محمد رابح، قتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برامج العصرية الجبائية مديرية الضرائب بـبرج بوعريـريـج نموذج للفترة (2013-2021)، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، العدد ، 02 جامعة العربي التبس ي، تبسة، الجزائر ، ، 2022ص749.

² محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري، نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي، مجلة الاستراتيجيات والتنمية، المجلد ،10 العدد05، 2020، ص562.

³ معزوز دليـلة، مسـقم مريم، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: آلية لضمان تحصيل الديون الجبائية، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، العدد ، 03 جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر ، ، 2024ص352.

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

- تُعتبر مرحلة التحصيل المرحلة الأهم لسببين: أولاً، يتم فيها جمع المبالغ التي تم تقديرها مسبقاً، وثانياً، فإن عدم إتمام عملية التحصيل يُفقد جميع الخطوات السابقة قيمتها، مما يؤدي إلى عجز في الميزانية.

- تؤدي مرحلة التحصيل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لميزانية الدولة، مما يقلل من الحاجة إلى الاقتراض من الخارج، وهذا قد يؤثر على السيادة الوطنية ويجعلها عرضة لتوجيهات غير وطنية.

- إن نجاح عملية التحصيل يمكّن الدولة من توجيه استثماراتها نحو مشاريع تعزز الرفاهية وتساهم في تطور البلاد.¹

- يعد تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال فرض الضرائب وفقاً للقدرة المالية للمكلف، أحد الجوانب الأساسية التي تُبرز أهمية عملية التحصيل الضريبي. إذ يعكس هذا التوجه التزام النظام الضريبي بمبدأ العدالة، من خلال توزيع الأعباء العامة بما يتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية لكل مكلف، الأمر الذي يُسهم في تعزيز الثقة في النظام المالي وتحقيق التوازن الاجتماعي.

- يمثل دعم الاستقرار الاقتصادي أحد الجوانب الحيوية لأهمية التحصيل الضريبي، إذ يُسهم في تعزيز الإيرادات العامة للدولة، مما يُقلل من الحاجة إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، وعلى رأسها الديون. ويُعتبر هذا الدور جوهرياً في تحقيق التوازن المالي والاستقلالية الاقتصادية، بما يُعزز من قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها التنموية بكفاءة واستدامة.²

2- أهداف التحصيل الضريبي:³

- الحفاظ على الاقتصاد الوطني يتطلب التمويل المستمر لميزانية الدولة.
- يجب تحصيل الضرائب سنوياً، حيث تُعتبر من أبرز مصادر الإيرادات التي تسهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية.

¹ مبارك محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الأحياء، العدد، 29، جامعة الجزائر، 1، الجزائر، 2021، ص 1078.

² حجار مبروكة، عصنة الإدارة الجبائية مفتاح لزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2019-2023، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 09 العدد 02، سنة 2024، ص 79.

³ مبارك محمد الصالح، مرجع سابق، ص 1078.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

- كما ينبغي منع التهرب من دفع الضرائب من خلال فرض العقوبات المختلفة التي تحددها الدولة.
- يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال زيادة معدلات الادخار، وذلك عن طريق تقليل الاستهلاك غير الضروري عبر فرض ضرائب مرتفعة. كما تُستخدم هذه الضرائب كوسيلة لتشجيع الاستثمار من خلال تقديم الإعانات والتخفيضات.
- يتم فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الضارة بالصحة العامة، والتي تؤدي إلى أمراض مزمنة وخطيرة، بهدف تقليل استهلاكها.

الفرع الثاني: قواعد التحصيل الضريبي:

حدد المشرع الجبائي مجموعة من القواعد التي يجب اتباعها لتحصيل الضريبة، حيث إن غياب هذه القواعد يؤدي بالضرورة إلى عدم شرعية عملية التحصيل الضريبي التي تقوم بها الإدارة. تشمل هذه القواعد ضرورة تحقق الفعل الذي يولد الضريبة، والملاءمة في عملية التحصيل، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق الكفاءة في نفقات التحصيل، وأخيراً قاعدة السنوية.

اولا: الفعل المولد للضريبة: يُحدّد الفعل المُولّد للضريبة بموجب نصوص التشريع الجبائي، ويُقصد به المناسبة أو السلوك القانوني أو الواقعة الاقتصادية التي تُنشئ الالتزام الضريبي، وتُحول للإدارة الجبائية حق تحصيل الضريبة من المكلف. ويضع التشريع الجبائي قواعد تفصيلية تُحدد طبيعة هذا الفعل بالنسبة لكل نوع من أنواع الضرائب، مع بيان الشروط التي ينبغي توفرها في المكلف حتى يُعد خاضعاً للضريبة. ومن ثم، فإن الفعل المُولّد للضريبة يختلف باختلاف نوع وطبيعة الضريبة المفروضة، سواء تعلق الأمر بضريبة مباشرة أو غير مباشرة، ما يعكس تنوع الأسس التي يقوم عليها النظام الجبائي.

1

ثانيا: الملاءمة في التحصيل: ينص هذا المبدأ على أهمية تبسيط إجراءات التحصيل واختيار الأوقات والأساليب المناسبة لظروف المكلف، وذلك لتجنب إرهاقه عند دفع الضريبة، مما يساهم في

¹ داودي محمد، الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، 2005-2006 ص17.

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

تخفيف العبء الضريبي عليه. كما يهدف إلى حماية الخزينة العمومية، ويتطلب تحقيق ذلك توافر شروط معينة.¹:

- اتصاف النظام الجبائي بالشفافية ليسمح للمكلف بتحديد ما عليه من ضرائب.
- يتعين على مصالح الإدارة الجبائية أن تأخذ بعين الاعتبار المكلفين الذين يواجهون صعوبات مالية وتمويلية، والعمل على تسوية أوضاعهم في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً: الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي : نعني بذلك أن تكون إيرادات الضرائب أكبر من المبالغ المحصلة، وبالتالي يجب أن يكون الفارق بين ما يدفعه المكلف وما تحصل عليه الخزينة العامة ضئيلاً قدر الإمكان. فزيادة الأعباء الضريبية تؤدي إلى تقليل إيرادات الخزينة العامة، حيث كلما انخفضت نفقات الجباية، زادت إيرادات الضرائب. لذا، يُعتبر هذا المبدأ ضرورة ملحة يتعين على الإدارة الالتزام بها. ومن ثم، يجب على الإدارة مراعاة شروط معينة، منها:

- توظيف الموظفين وفقاً للاحتياجات، حيث تُعتبر أجورهم نفقات تتحملها الدولة، مع التركيز على الأفراد الذين يمتلكون الكفاءات المطلوبة.
- استخدام تقنيات متطورة مثل الحوسبة لتوفير الوقت.
- تحسين استخدام المطبوعات والمناشير المتعلقة بعملية التحصيل..

رابعاً: قاعدة السنوية : تُفرض الضرائب وتُحصّل سنويًا لتقادي تراكمها على مدى عدة سنوات، وذلك لارتباطها بالفترة المالية للشركات الاستثمارية. عادةً ما يتم حساب الأرباح التي حققتها الشركات في كل سنة، بالإضافة إلى إعداد دفاتر الحسابات والميزانية العامة. يُعتبر هذا النظام الأنسب للدولة أيضاً، حيث تُعدّ الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة. ومع ذلك، هناك خيار للدفع الشهري، حيث يمكن تسديد الضريبة خلال العشرين يوماً الأولى من الشهر التالي للشهر المستحق فيه الضريبة، أو يمكن دفعها كل ثلاثة أشهر.²

¹ أحمد الحضر، دراسة مقارنة للضريبة والزكاة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص26.

² شبيطة هاني محمد حسن، حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية وضمانات المكلفين، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008، ص12.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

المطلب الثالث: تحصيل الضريبة ومعوقاته في النظام الضريبي الجزائري

الفرع الاول : التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري.

تتبع الإدارة الجبائية الجزائرية مجموعة من الأساليب لتحصيل حقوقها الضريبية، حيث تتداخل هذه الأساليب بناءً على نوع الضريبة المفروضة وطبيعة الشخص المعني بها. وتتمثل هذه الأساليب في ما يلي:¹

1- تطبيقات طريقة الدفع المباشر في النظام الضريبي الجزائري:

تُعرف هذه الآلية أيضًا بطريقة الدفع الذاتي أو العفوي، حيث يتولى المكلف بالضريبة سداد المستحقات تجاه خزينة الدولة بمبادرة منه، دون أي تدخل أو مطالبة من قبل الإدارة الجبائية. وتُعتمد هذه الطريقة أساسًا من قبل المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، إذ يقومون بتسديد الحقوق المستحقة بصفة شهرية، خاصةً تلك المتعلقة بالرسم على النشاط المهني، والرسم على القيمة المضافة، وحقوق الطابع، وغيرها. يقوم المكلف في هذا السياق بملء التصريح الدوري G50، الذي يتضمن تفصيلًا للضرائب الواجبة، ويقوم بإيداعه لدى إدارة الضرائب مرفوقًا بالدفع، وذلك في أجل لا يتعدى العشرين (20) يومًا الأولى من الشهر الذي يلي شهر تحقيق المادة الخاضعة للضريبة.

كما تُطبق هذه الطريقة كذلك على المكلفين الخاضعين للنظام الجزافي، في ما يخص الضريبة الجزافية الوحيدة، من خلال ملء التصريح التقديري والتصريح النهائي برقم الأعمال، ودفع ما يترتب عن ذلك من ضرائب جزافية، سواء كانت تقديرية أو نهائية.

وتُستخدم أيضًا في دفع وتحصيل الضريبة على المداخل الإيجارية IRG/RL، حيث يلتزم المؤجر (سواء لعقار مبني أو غير مبني) بملء التصريح الجبائي نموذج G51، دون الحاجة إلى إشعار مسبق من إدارة الضرائب، ثم يقوم بإيداعه لدى المصلحة الجبائية التابعة لمكان تواجد العقار المؤجر، وذلك في أجل أقصاه ثلاثون (30) يومًا من تاريخ استحقاق مبلغ الإيجار، مرفقًا بدفع الضريبة المستحقة.

تتميز هذه الطريقة بكونها تمنح للمكلف مرونة في تسديد التزاماته الجبائية بشكل طوعي، دون تدخل مباشر من الإدارة، ما يُفترض معه أن يكون على دراية تامة بحقوقه وواجباته الجبائية، وبالمواعيد المحددة

¹سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد ،

15 جامعة حسيبة بن

بوعلي الشلف، الجزائر، 2021، ص ص 21-25.

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

لذلك، تبادياً للعقوبات المحتملة في حالة الإخلال. ومن جهة أخرى، تُخفّف هذه الطريقة من الأعباء الإدارية على مصالح الضرائب، حيث يتولى المكلف بنفسه إجراءات التصريح والدفع.

2- تطبيقات طريقة الدفعات في النظام الضريبي الجزائري:

تُعرف هذه الطريقة كذلك باسم طريقة التسبيقات، حيث تتيح للممول من تسديد الضريبة على شكل دفعات دورية خلال السنة، استناداً إلى قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة. وفي نهاية السنة المالية، يتم إجراء تسوية نهائية بناءً على الحساب الدقيق للضريبة، حيث يُطالب الممول بدفع الفارق في حال كانت الضريبة المحسوبة أعلى من التسبيقات المدفوعة، أو يُمنح حق استرداد الفائض إن تجاوزت تلك التسبيقات المبلغ المستحق فعلياً.

وقد أقرّ المشرع الجبائي الجزائري إمكانية اعتماد هذه الطريقة في دفع الضريبة على أرباح الشركات، وذلك بشكل اختياري ودون إشعار مسبق. ويتعين على المكلف أداء ثلاثة تسبيقات، تمثل كل واحدة منها 30% من مبلغ الضريبة المستحقة عن أرباح السنة المالية المختتمة، وفق تقديرات إدارة الضرائب، سنة مالية مختتمة وذلك في التواريخ التالية: من 20 فبراير إلى 20 مارس، ومن 20 مايو إلى 20 يونيو، ومن 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر على الترتيب، يجب دفع رصيد التصفية الناتج عن ذلك، بعد خصم مبلغ التسبيقات من الضريبة المستحقة على الأرباح، وذلك من خلال التصريح السنوي قبل 30 أبريل من السنة التالية.

كما تُستخدم هذه الطريقة في تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) الخاصة بالأرباح المهنية، بالنسبة للمكلفين الذين تجاوزت الضريبة المفروضة عليهم في السنة السابقة مبلغ 1.500 دج، وذلك من خلال أداء تسبيين ورصيد تصفية بنفس طريقة ضريبة أرباح الشركات.

إضافة إلى ذلك، سمح التشريع الجبائي للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي بأداء كل من الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة وفق نظام التسبيقات، بالاعتماد على رقم الأعمال المحقق خلال السنة الماضية، على أن تُجرى لاحقاً تسوية بين التسبيقات المدفوعة والمبالغ الفعلية المستحقة، دون الحاجة لأي إشعار مسبق من الإدارة.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

وفي سياق التيسير، حوّل القانون الجبائي للقباض الضريبي صلاحية منح جدول للتقسيم لفائدة المكلفين المدينين الذين تراكمت عليهم الديون الجبائية إلى حد يعجزون فيه عن السداد دفعة واحدة. ويُلزم هذا الجدول المكلف بدفع جزء من الدين فوراً، مع تقسيم الباقي على أقساط شهرية.

وتتميز هذه الطريقة بكونها تعتمد على مبدأ الدفع الطوعي المباشر، دون انتظار إشعار مسبق من إدارة الضرائب. وهي تتيح للممول تسديد التزاماته بشكل مريح، من خلال توزيع الأعباء على مدار السنة، بدلاً من تراكمها في نهاية السنة، مما يجنبه صعوبات السداد. في المقابل، تضمن هذه الآلية تدفقاً مستمراً للإيرادات نحو الخزينة العمومية، بما يتماشى مع حاجات الدولة المالية، وتُجسد بذلك مبدأ الملاءمة في الدفع، حيث تُراعى مصالح كل من المكلف والخزينة على حد سواء.

3- تطبيقات طريقة الاقتطاع من المصدر في النظام الضريبي الجزائري:

تُعرف هذه الطريقة أيضاً باسم الحجز من المنبع، وهي آلية يُلزم فيها طرف ثالث غير المكلف مباشرة بالضريبة، وبموجب القانون، باقتطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم حقوق مالية لديه، ثم يقوم بتحويل هذا المبلغ إلى خزينة الدولة نيابةً عنهم.

وقد نصّ القانون الجبائي الجزائري على اعتماد هذه الطريقة لتحصيل الضريبة على المداخل الأجرية (IRG/S)، حيث يُطلب من أرباب العمل اقتطاع مبلغ الضريبة من أجور ورواتب مستخدميهم، وتسديده إلى إدارة الضرائب في أجل أقصاه اليوم العشرون من الشهر الذي يلي الشهر أو الفصل الذي دُفعت فيه تلك الأجور.

كما يشمل هذا النظام تحصيل الضريبة على مداخل القيم المنقولة، مثل مداخل الحقوق، الودائع، الأسهم والحصص الاجتماعية. ففي هذا الإطار، تُلزم البنوك التي تدفع فوائد باقتطاع الضريبة من المبالغ الإجمالية للفوائد المدفوعة شهرياً، ثم تحويلها إلى صندوق محصل الضرائب التابع لمقرها خلال العشرين يوماً الأولى من الشهر الموالي. وبالمثل، يُلزم الموزعون لقسائم الأرباح (DIVIDENDES) بإجراء الاقتطاع من المصدر عند كل دفعة وتسديد الضريبة إلى قباضة الضرائب المختصة في نفس الأجل

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على تطبيق نظام الاقتطاع من المصدر على إيرادات الشركات الأجنبية التي لا تملك منشأة دائمة في الجزائر. ففي هذه الحالة، يلتزم المتعامل الجزائري باقتطاع الضريبة عند كل عملية دفع لصالح هذه الشركات، ثم تحويل المبلغ إلى مصلحة الضرائب المختصة أو إلى مكتب تمثيل الشركة بالجزائر، وذلك خلال العشرين يوماً الأولى من الشهر الذي يلي شهر الدفع. ويُعتبر هذا النظام فعالاً من حيث سهولة وسرعة التحصيل، كما أنه يقلل من التكاليف الجبائية، إذ غالباً ما لا يتقاضى الشخص المكلف بالاقتطاع والتحويل أجراً مقابل هذه المهمة، ما يعزز مبدأ ترشيد النفقات العمومية.

4- تطبيقات طريقة إصدار سند للتحصيل في النظام الضريبي الجزائري:

تعتمد هذه الطريقة على تدخل إدارة الضرائب بشكل مباشر في عملية التحصيل، من خلال إعداد جداول تُعرف بـ"الأوردة الفردية"، تتضمن معلومات دقيقة حول سنة الإخضاع، نوع الضريبة، مبلغها، وكذا العقوبات المترتبة عنها إن وُجدت. تقوم الإدارة بعد ذلك بإرسال هذه الجداول إلى المعنيين، مرفقة بطلب رسمي للدفع في آجال محددة.

يُطبَّق هذا الأسلوب عادة على أنواع معينة من الضرائب التي تقتضي تدخلًا إداريًا مباشرًا، كالرسم العقاري والرسم التطهيري، حيث تُرسل الإدارة سنويًا إشعارًا إلى الخاضعين بالرسم، يلزمهم بتسديد المبلغ المستحق قبل نهاية الشهر الثاني الذي يلي تاريخ إدراج الجدول في عملية التحصيل.

كما تُستخدم هذه الطريقة أيضًا في حالات أخرى، لاسيما بالنسبة للمكلفين الذين لا يبادرون بتسديد التزاماتهم الجبائية تلقائيًا. ومن الأمثلة على ذلك، حالات الإخضاع التلقائي للضريبة أو عندما تسفر الرقابة الجبائية عن تقويمات ناتجة عن إغفالات أو أخطاء في التصريحات الجبائية. ففي هذه الحالة، يمكن تسوية الوضعية عن طريق إصدار واردة فردي، وذلك خلال أجل أقصاه أربع سنوات، وهي المدة الممنوحة للإدارة الجبائية لتصحيح أوجه النقص أو السهو في الوعاء الضريبي.

ومن الجدير بالذكر، أنه في حال امتناع المكلف عن دفع ما عليه من ديون جبائية رغم إشعاره، فإن إدارة الضرائب تملك صلاحية اللجوء إلى إجراءات تحصيل قسري. وتشمل هذه الإجراءات توجيه إنذارات،

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

غلق المحلات المهنية بشكل مؤقت، تجميد الأرصدة لدى الغير، حجز الممتلكات، البيع بالمزاد العلني، حرمان المكلف من بعض الامتيازات، أو حتى اللجوء إلى الإكراه البدني في بعض الحالات القصوى

الفرع الثاني: معوقات التحصيل الضريبي في الجزائر

يمكن إرجاع عدم فاعلية التحصيل الضريبي في الجزائر للأسباب التالية¹:

• الأسباب السياسية

يمكن تصنيف الأسباب السياسية التي أدت إلى عدم تحقيق فعالية التحصيل الضريبي إلى أربع مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى (1992-2000): جاءت هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والسياسية التي تم تنفيذها خلال الفترة ما بين 1989 و1991. وفي سياق التفاعل مع هذه التحولات، شرعت الإدارة الجبائية في تبني مجموعة من الإجراءات الإصلاحية الرامية إلى تحسين المنظومة الضريبية، وذلك بهدف رفع كفاءة النظام الضريبي وزيادة معدلات التحصيل. غير أن السياق العام الذي طبع تلك الفترة، وما اتسم به من تحديات سياسية واقتصادية وأمنية، حال دون تحقيق الأهداف المنشودة، ما انعكس سلباً على حجم إيرادات الخزينة العمومية، وتسبب في تكبد الإدارة الضريبية لخسائر مادية ومعنوية معتبرة.

المرحلة الثانية (2001-2010): شهدت هذه المرحلة استمرار الإدارة الجبائية في تنفيذ إصلاحاتها الهيكلية بهدف تعزيز حجم التحصيل الضريبي. وقد تميزت هذه الفترة بمبادرات متعددة، من أبرزها السعي إلى تخفيف العبء الضريبي، وإصدار قانون الإجراءات الجبائية، بالإضافة إلى تأسيس هيكل قاعدية جديدة تركز على منطق الأداء. تم في هذا السياق توحيد المهام والوظائف في مصلحة موحدة، ما يعكس توجهاً نحو تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. وعلى الرغم من الطفرة المالية التي عرفت الجزائر خلال هذه الحقبة، فإن السلطات العليا لم تول الجبائية العادية العناية الكافية، وهو ما انعكس سلباً على فعالية النظام الجبائي.

¹ خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022 صص 121-126.

الفصل الأول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

المرحلة الثالثة (2019-2011) : اتسمت هذه المرحلة بظهور نفوذ قوي للوبيات المال، والتي كان لها تأثير بالغ على هيكله الاقتصاد الوطني. وقد انعكس هذا الواقع سلبيًا على أداء الإدارة الضريبية، حيث أدى إلى إضعافها وعرقلة قدرتها على فرض سيادة القانون وتطبيق التشريعات الجبائية بشكل فعال. وضمن هذا السياق، تم تعيين عدد من الكفاءات النزيهة في مناصب إدارية، غير أن ذلك ترافق أيضًا مع ممارسات توظيف لم تراخ مبادئ الشفافية والموضوعية. وأسهم هذا التدهور في تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي، مما أدى إلى ارتفاع ملموس في حجم الديون الجبائية غير المحصلة، والتي بلغت حسب تصريحات مسؤولي القطاع حوالي 4500 مليار دينار.

المرحلة الرابعة (2020) : شهدت هذه المرحلة تداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي ألفت بظلالها السلبية على الاقتصاد العالمي برمته، بما في ذلك الاقتصاد الجزائري. وفي إطار الاستجابة لهذه الأزمة الصحية غير المسبوقة، اتخذت السلطات العليا في البلاد جملة من التدابير لدعم العاملين في القطاع الاقتصادي الذين تأثروا ماليًا. وفي إطار الإجراءات التي وضعتها السلطات العامة، قررت المديرية العامة للضرائب إلغاء الغرامات والزيادات وعقوبات التأخير المتعلقة بالإيداع المتأخر للتصريحات، وكذلك دفع الحقوق والضرائب والرسوم المرتبطة بها.

• **الأسباب الإدارية:** ساهمت الأسباب الإدارية بشكل ملموس في تعميق الفجوة بين الإيرادات الضريبية الفعلية وتلك الممكنة تحقيقها، الأمر الذي انعكس سلبيًا على كفاءة النظام الجبائي، وأدى إلى تدني مستوى مساهمة الموارد الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة. ومن أبرز هذه الأسباب نذكر:

- محدودية الموارد المادية والتكنولوجية.
- عدم تفعيل إدارة المتابعات.
- نقص الكوادر المتخصصة في مجال التحصيل الضريبي.
- عدم وجود برامج تدريبية في مجال التحصيل الضريبي.
- تدني الرواتب.
- كثرة الإحصائيات المطلوبة لإعدادها.
- غياب التوزيع الفعال للعاملين بين الإدارات.
- عدم وجود تنسيق بين إدارات الوعاء وإدارات التحصيل.
- ضعف الرقابة الداخلية.

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

- **الأسباب التقنية:** يُعد غياب العدالة الضريبية، سواء على مستوى فرض الضرائب أو آليات التعامل معها، إلى جانب عدم استقرار المنظومة التشريعية الجبائية وضعف فعالية الرقابة الضريبية، من أبرز العوامل التقنية التي ساهمت في ضعف أداء النظام الضريبي في الجزائر. وقد نتج عن هذه الاختلالات تزايد معدلات التهرب، إضافة إلى عدم جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية نتيجة لغياب بيئة ضريبية محفزة تتسم بالوضوح والاستقرار.
- **الأسباب القانونية:** تتمثل الأسباب القانونية بشكل عام في عدم اهتمام المشرع بتحصيل الضرائب من مكونات النظام الضريبي. فالأحكام المتعلقة بالتحصيل الضريبي لم تشهد أي تعديلات منذ صدور قانون الإجراءات. كما يُلاحظ أن التبليغ، الذي يُعتبر من الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة، لم يُعطَ الأهمية اللازمة. من جهة أخرى، منح المشرع المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام التصريح الحقيقي إمكانية إيداع تصريحاتهم المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم لدى قابض الضرائب المختص، دون الحاجة لدفع الحقوق المستحقة في نفس الوقت. وهذا التسهيل قد يؤدي إلى زيادة قيمة الديون الضريبية غير المحصلة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسات الحالية

سيتم في هذا المبحث التطرق الى بعض الدراسات التي تمت حول موضوع الإصلاحات الجبائية والتحصيل الضريبي.

المطلب الأول: الدراسات سابقة باللغة العربية

جدول رقم(4): دراسة عابي وليد، سراي صالح، مومن سميرة

دراسة/السنة	دراسة: عابي وليد، سراي صالح، مومن سميرة /2019
عنوان الدراسة	الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة 2017-1993

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

نوع ومكان	مقال علمي/مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة/ المجلد 04, العدد 02
اشكالية الدراسة	ما مدى مساهمة الاصلاحات الجبائية في تمويل الموازنة العامة خلال الفترة 1993-2017؟
أهداف الدراسة	إلقاء نظرة عامة على أهم الاصلاحات الجبائية في الجزائر منذ سنة 1993 إلى غاية سنة 2017. دراسة وتحليل رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الاصلاحات .
نتائج الدراسة	جاء الاصلاح الجبائي كنتيجة حتمية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر، وقد تمثلت أهم أهدافه في تبسيط النظام الجبائي، وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. رافقت فترة الاصلاحات الجبائية زيادة متنامية في النفقات العامة بشقيها(نفقات التسيير ونفقات التجهيز) مستفيدة بذلك من ارتفاع ايرادات الجباية البترولية.

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على دراسة عابي وليد ,سراي صلاح , مومن سميرة

جدول رقم(5):دراسة بوقلغ وداد

دراسة/السنة	دراسة: بوقلغ وداد, (2022/2021)
عنوان الدراسة	مساهمة الاصلاحات الجبائية في تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري -دراسة تحليلية للفترة 1992-2019
نوع والمكان	أطروحة دكتوراه، جامعة ميلة
اشكالية الدراسة	ما مدى مساهمة الاصلاحات الجبائية في الجزائر من تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري؟

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

<p>دراسة وتحليل آثار الاصلاحات الجبائية على التحصيل الضريبي من الضرائب المباشرة والغير مباشرة خلال الفترة 1992-2019؛</p>	<p>أهداف الدراسة</p>
<p>الاصلاح الجبائي عملية ضرورية ومستمرة تهدف لتصحيح أوجه القصور في النظام الضريبي وجعله يتماشى مع التغيرات التي تشهدها بيئة النظام داخليا وخارجيا، والاصلاح الجبائي ثالثة أبعاد؛ بعد قانوني يخص الهيكل الضريبي، بعد هيكلية يشمل الادارة الضريبية، وبعد مجتمعي يرتبط بالمكلفين بالضريبة، وللإصلاح الجبائي أهداف متعددة مالية واجتماعية واقتصادية، والهدف العام في سياق دراستنا يتمثل تحسين المردودية المالية للنظام الضريبي.</p> <p>يعتمد الاصلاح الجبائي على العديد من الوسائل والتي تتطلب اهتماما خاصا لتعطي النتائج الايجابية المطلوبة التي يهدف الاصلاح الجبائي لتحقيقها، ولعل أهمها علاج فجوة التحصيل الضريبي من خلال تقليص أو القضاء على الفجوة بين الحصيلة الضريبية الفعلية والممكنة، توسيع القاعدة الضريبية من خلال استحداث أنواع جديدة من الضرائب و تحسين كفاءة النظام الضريبي بما يسمح بالوصول إلى الشرائح غير المغطاة، إصلاح وعصرنة الادارة الضريبية بالتركيز على مجموعة من المحاور على رأسها الرقمنة</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على دراسة بوقلغ وداد

جدول رقم(6):دراسة خروبي هني, جيلالي عياد غلام الله

<p>دراسة: خروبي هني, جيلالي عياد غلام الله (2022)</p>	<p>الدراسة/السنة</p>
<p>إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>مقال علمي/مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية / المجلد13, العدد2</p>	<p>نوع ومكان</p>
<p>فيما تكمن الاسباب الرئيسية التي أدت إلى ضعف التحصيل الضريبي في الجزائر؟ وما الاليات الواجب اعتمادها للحد منها ؟</p>	<p>إشكالية الدراسة</p>

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

أهداف دراسة	تهدف الدراسة إلى الوقوف على معوقات التحصيل الضريبي ومحاولة ايجاد الحلول العملية لها.
نتائج الدراسة	عدم قدرة إدارة الضرائب على ممارسة مسؤولياتها في مجال التحصيل الضريبي؛ اجراءات التحصيل جد معقدة؛ انعدام المساواة الجبائية وبالتالي ضعف نسبة التحصيل الضريبي؛

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على دراسة خروبي هني, جيلالي عياد غلام الله

جدول رقم(7): دراسة حجار مبروكة

الدراسة/السنة	دراسة: حجار مبروكة (2024)
عنوان الدراسة	عصرنة الإدارة الجبائية مفتاح لزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2019-2023
نوع ومكان	مقال علمي/مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة /المجلد09,العدد02
إشكالية الدراسة	كيف ساهمت عصرنة الادارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2019 - 2023؟
أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور عصرنة الادارة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2019-2023
نتائج الدراسة	التحسينات التي أدخلت على الادارة الجبائية في الجزائر كان لها تأثير ايجابي على زيادة الايرادات الضريبية.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على دراسة حجار مبروكة

المطلب الثاني: الدراسات سابقة باللغة الأجنبية

جدول رقم(8):دراسة Abdat Mourad, Hayoula imane

الدراسة/السنة	2023/ Abdat Mourad, Hayoula imane
---------------	-----------------------------------

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

Evaluation of the Algerian tax system performance after tax reforms "تقييم أداء النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات الضريبية"	عنوان الدراسة
مقال علمي/ "مجلة أبحاث الإدارة والاقتصاد" /المجلد5,العدد2	نوع ومكان
ما مدى فعالية الإصلاحات الضريبية التي خضع لها النظام الضريبي "الجزائري؟"	اشكالية الدراسة
محاولة تقييم أداء الإصلاحات التي خضع لها النظام الضريبي الجزائري. التعرف على جهود الجزائر في تفعيل نظامها الضريبي من خلال معالجة الإصلاحات والتعديلات التي تم إجراؤها؛ التعرف على جهود الجزائر في تفعيل نظامها الضريبي من خلال معالجة الإصلاحات والتعديلات التي تم إجراؤها؛	أهداف الدراسة
خضع النظام الضريبي الجزائري لعدة إصلاحات. وهذه الإصلاحات الضريبية تُعد جزءًا من خطة التنمية الاقتصادية الشاملة التي كان هدفها إقامة نظام ضريبي عادل وفعال، لكنها لم تحقق أهدافها التي ما تزال بعيدة المنال في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية؛ محاولة استخدام نماذج ضريبية مطبقة في بعض الدول التي تختلف بياناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن البيئة الجزائرية، وهو ما يفسر العدد الكبير من التعديلات والإصلاحات الضريبية؛	نتائج الدراسة

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على دراسة Hayoula imane, Abdat Mourad

جدول رقم(9):دراسة Benkedidah Soufyane

2025/Benkedidah Soufyane	الدراسة/السنة
The role of fiscal reforms and measures in enhancing tax revenue in Algeria دور الاصلاحات والاجراءات الجبائية في تعزيز الايرادات الضريبية في الجزائر	عنوان الدراسة
مقال علمي/المجلة الدولية للأفاق الاقتصادية/المجلد19, العدد2	نوع ومكان

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

إشكالية الدراسة	ما هو دور الإصلاحات والإجراءات الضريبية في تعزيز تحصيل الضرائب في الجزائر؟
أهداف الدراسة	• تسليط الضوء على واقع الإصلاحات الضريبية في الجزائر؛ تقديم إحصاءات رسمية حول تحصيل الضرائب الوطنية للفترة 2019-2023
نتائج الدراسة	تهدف الدولة، من خلال الإصلاحات الضريبية، إلى إدخال سلسلة من التغييرات على النظام الضريبي لتحسين الكفاءة المالية وتغطية النفقات العامة؛ ساهمت الإصلاحات الضريبية المطبقة في السنوات الأخيرة في زيادة تحصيل الضرائب في الجزائر، وهو ما تؤكد الإحصائيات الواردة في الدراسة، والتي أظهرت نموًا ملحوظًا في الموارد الضريبية خلال تلك السنوات.

المصدر : إعداد الطالبة اعتمادا على دراسة Benkedidah Soufyane

المطلب الثالث: أوجه تشابه واختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

جدول رقم (10): أوجه تشابه واختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسات السابقة باللغة العربية		
دراسة، عابي وليد، سراي صالح، مومن سميرة	ابرز أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر منذ سنة 1993 إلى غاية سنة 2017. تمحورت أبرز أهدافه حول تبسيط المنظومة الجبائية وتعزيز فعاليتها.	ابرز مكانة الإيرادات الجبائية في المساهمة الإيرادات العامة للجزائر دراسة وتحليل رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الإصلاحات .

الفصل الاول: الإطار النظري لفعالية التحصيل الضريبي

<p>تطور كل من الجباية العادية ودورها في الإيرادات الجبائية والعمامة وكذا نسبتها في تغطية النفقات العامة في الجزائر مقارنة مع الجباية النفطية. دراسة وتحليل نسب الضرائب المباشرة والغير مباشرة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1992-2019.</p>	<p>يعتبر الاصلاح الجبائي الذي طبقته الجزائر بداية التسعينات أكبر اصلاح ضريبي ومالي منفذ وأكثر أهمية منذ استقلالها الاصلاح الجبائي عملية ضرورية ومستمر في النظام الضريبي وجعله يتماشى مع التغيرات</p>	<p>دراسة, بوقلغ وداد</p>
<p>/</p>	<p>ابرار معوقات التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري</p>	<p>دراسة خروبي هني, جيلالي عياد غلام الله</p>
<p>إبراز دور عصنة الادارة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي في الجزائر الرقابة الجبائية الالكترونية</p>	<p>كلا المفهومين يهدفان إلى رفع فعالية التحصيل الضريبي، وتقليص التهرب الجبائي، وزيادة مداخيل الخزينة العمومية.</p>	<p>دراسة حجار مبروكة</p>
<p>الدراسات السابقة باللغة الأجنبية</p>		
<p>التهرب الضريبي</p>	<p>التطرق الى مرحلة الإصلاحات الضريبية في النظام الضريبي الجزائري , الأسس, وهيكله</p>	<p>Hayoula imane ,Abdat Mourad دراسة</p>
<p>•الامتثال الضريبي ومكافحة الاحتيال والتهرب الضريبي</p>	<p>الاصلاح الضريبي واثره على التحصيل الضريبي</p>	<p>Benkedidah Soufyane دراسة</p>

المصدر : إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل الاول :

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لكل من الضريبة والنظام الضريبي، حيث بُين أن الضريبة تُعد إلزاماً مالياً تفرضه الدولة على الأفراد الطبيعيين والمعنويين بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق التوازن المالي. وحتى تتمكن الضريبة من أداء دورها بفعالية في تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية، فإنه من الضروري أن تستند إلى أسس ومبادئ واضحة، ضمن نظام ضريبي يتسم بالعدالة والكفاءة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والإدارية. وفي هذا السياق، يُعد الوعاء الضريبي نقطة الانطلاق الأساسية في سلسلة إجراءات التحصيل الضريبي، حيث يُمثل تحديده بدقة عاملاً حاسماً لضمان عدالة الضريبة وفعالية الإيرادات.

كما تم التطرق إلى أن عملية التحصيل الضريبي تُعد من المهام الجوهرية للإدارة الجبائية، إذ تعتمد على مجموعة من الأساليب والإجراءات التقنية والتنظيمية التي تهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز كفاءة عملية التحصيل. وفي إطار الإصلاحات الضريبية، برزت ثلاث ضرائب رئيسية تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والرسم على القيمة المضافة (TVA)، والتي تُعد من الأدوات الأساسية في السياسة الجبائية الجزائرية. وقد أثبتت هذه الضرائب قدرتها على مواكبة متطلبات الإدارة الجبائية الحديثة، ما يجعلها ركيزة مهمة في تعزيز الإيرادات العمومية وتنفيذ توجهات الإصلاح الجبائي بشكل فعال.

الفصل الثاني

جانب تطبيقي لدراسة أثر الإصلاحات
جبائية على التحصيل الضريبي في مديرية
الضرائب تبسة للفترة 2016-2023

تمهيد

يعد النظام الجبائي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل ميزانيتها وتحقيق التوازن المالي، كما يشكل أداة فعالة لتوجيه الاقتصاد وتحفيز الاستثمار، لاسيما في ظل الإصلاحات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر. وتضطلع المصالح الجبائية، لاسيما على المستوى الولائي، بدور محوري في تنفيذ السياسة الجبائية للدولة، سواء من حيث التحصيل، أو مراقبة المكلفين، أو تقديم التسهيلات الإجرائية لضمان الامتثال الضريبي، ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب تبسة؛

- المبحث الثاني: منهجية الدراسة

- المبحث الثالث: دراسة وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب تبسة

تعتبر إدارة الضرائب من الهيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام، حيث تكسب شخصية معنوية وذات مهام و وظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي، وهو تحديد الوعاء الضريبي و حساب الضريبة وتحصيلها والرقابة على التصريحات وفق القوانين الجبائية السارية المفعول وهي قانون الضرائب المباشرة ،قانون الضرائب غير المباشرة ،قانون الطابع،قانون التسجيل، وقانون الرسم على حجم المعاملات وقانون الإجراءات الجبائية.

ولمعرفة كل ذلك تم تقسيم المبحث إلى المطالب الآتية:

- تعريف مديرية الضرائب لولاية تبسة؛

- مراحل وإجراءات التحصيل الضريبي لدى مصالح الضرائب؛

- التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب؛

المطلب الأول: مديرية الضرائب لولاية تبسة

تنفرد المديرية الولائية للضرائب إلى خمسة مديريات فرعية، والتي تنقسم بدورها إلى عدة مكاتب، لذا سيتم عرض مختلف هذه المديريات مع التركيز أكثر على المديرية الفرعية للتحصيل الجبائي.

الفرع الأول: المديريات الفرعية

تضم المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة خمسة مديريات فرعية وكل مديرية فرعية تتكون من مجموعة مكاتب كما يلي:

1- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية (SDOF)

وتكلف بالعمليات التالية:¹

- تنشيط المصالح و تجميعها، كما تكلف بإشغال الإصدار .

- التكفل بطلبات اعتماد خصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.

- متابعة أنظمة الاعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

وتتكون المديرية الفرعية للعمليات الجبائية من أربعة مكاتب هي الآتية:

- مكتب الجداول.

- مكتب الاحصائيات.

- مكتب التنظيم والعلاقات العامة.

¹ - القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلية مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 60، ص: 17.

- مكتب التنشيط و المساعدة.

2- المديرية الفرعية للتحصيل (SDR)

وتكلف بما يأتي:¹

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها، وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر.

- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل و تنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات، وكذا التحصيل الجبري للضريبة.

- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص خاصة فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.

- مراقبة القابضات ومساعدتها بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

وتتكون المديرية الفرعية للتحصيل من ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب مراقبة التحصيل.

- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله.

- مكتب التصفية.

3- المديرية الفرعية للمنازعات (SDCX)

وتكلف بما يأتي:²

- معالجة الحاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.

- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.

- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات المختصة مصالح الإدارة الجبائية.

وتتكون المديرية الفرعية للمنازعات من ثلاثة مكاتب هي الآتية:

- مكتب الاحتجاجات.

- مكتب المنازعات القضائية و لجان الطعن.

¹- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلية مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 65، ص: 18.

²- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلية مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 66، ص: 18.

- مكتب التبليغات و الأمر بالصرف.

4- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (SDCF)¹

وتكلف بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

وتتكون المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من أربعة مكاتب هي:

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية.

- مكتب البطاقات و المقارنات.

- مكتب المراجعات الجبائية.

- مكتب مراقبة التقييمات.

5- المديرية الفرعية للوسائل (SDM)

وتكلف بما يأتي:²

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.

- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها.

- السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

وتتكون المديرية الفرعية للوسائل من أربعة مكاتب هي الآتية:

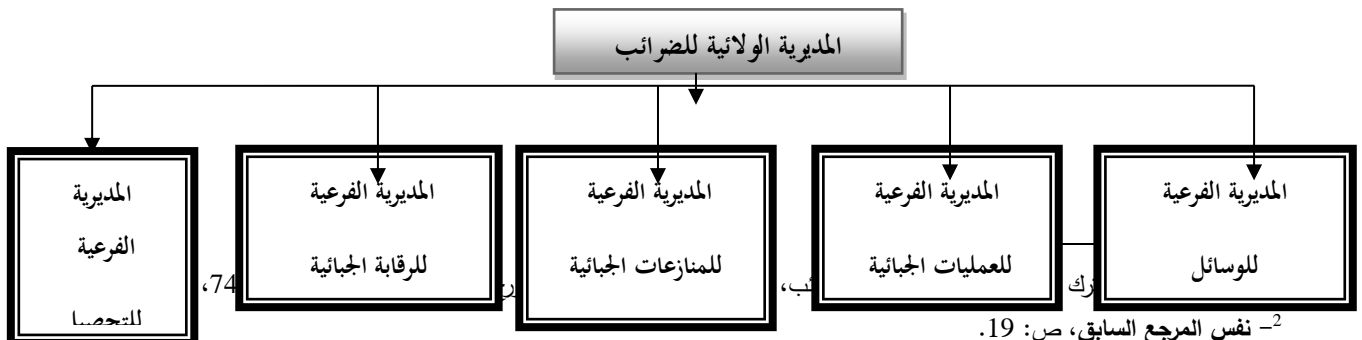
- مكتب المستخدمين والتكوين.

- مكتب عمليات الميزانية .

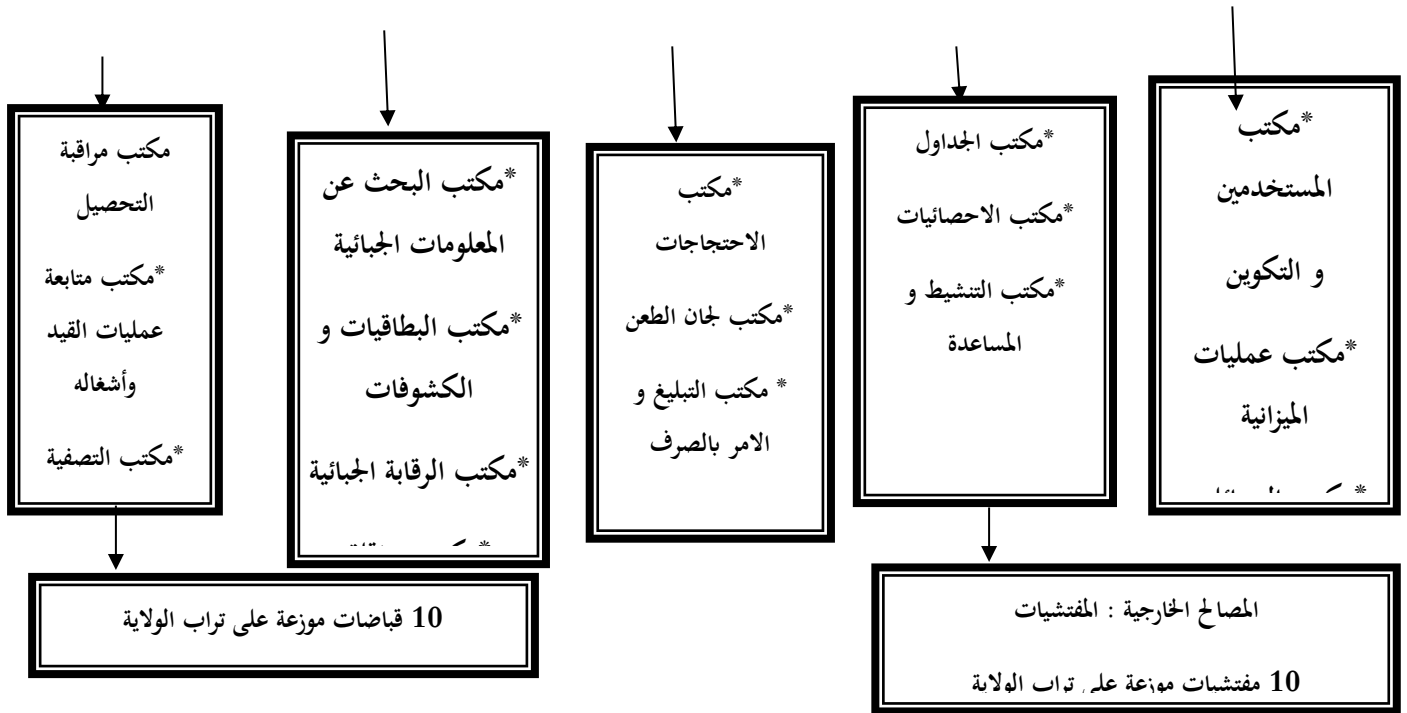
- مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف.

- ومكتب الإعلام الآلي.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب تبسة



² نفس المرجع السابق، ص: 19.



المصدر: القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكله مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 74، ص: 17.

الفرع الثاني: المديرية الفرعية للتحصيل

تنقسم المديرية الفرعية للتحصيل إلى ثلاثة مكاتب وكل مكتب يكلف بمجموعة من المهام.

1- مكتب مراقبة التحصيل¹

- دفع نشاطات التحصيل.
 - المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
 - إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية و كذا الهيئات المعنية.
- #### 2- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله
- ويكلف لاسيما بضمان ما يأتي²:
- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها .
 - المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة .

¹- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكله مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 66، ص: 18.

²- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكله مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 67، ص: 19.

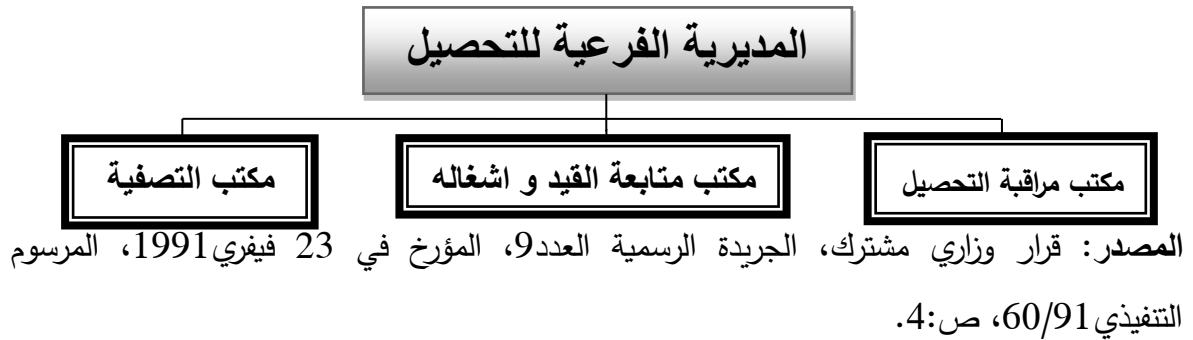
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام الرقابة وتنفيذها.
- إعداد وتأشير القيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3- مكتب التصفية

ويكلف لاسيما بضمان ما يأتي¹:

- مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.
- مركز حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقه.
- التكفل بجداول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للتحصيل



المطلب الثاني: مصالح الوعاء والتحصيل

الفرع الأول : مصالح الوعاء (المفتشيات)

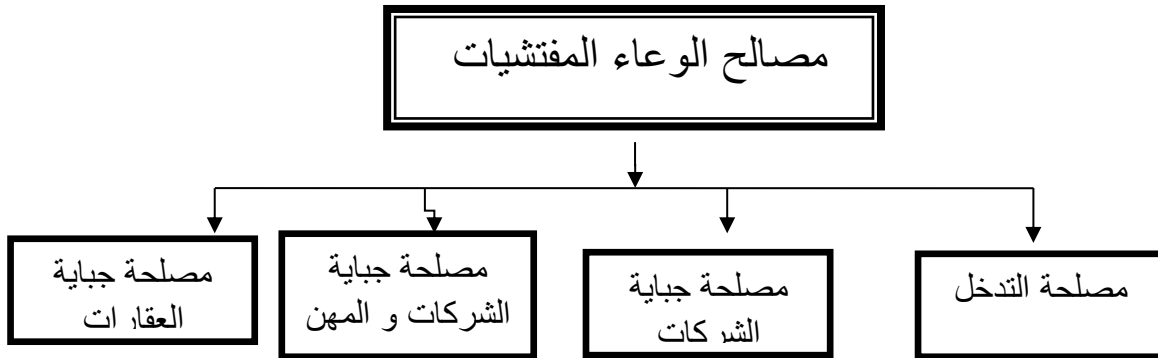
إن الهيئة المسؤولة عن الوعاء " فرض الضريبة" تسمى بالمفتشية inspection وتضم أربعة

مصالح وهي الآتية:

- مصلحة التدخل.
- مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين.
- مصلحة جباية الشركات و المهن الحرة.
- مصلحة جباية العقارات.

¹ - القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكله مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 68، ص: 19.

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمفتشيات الوعاء



المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 5.

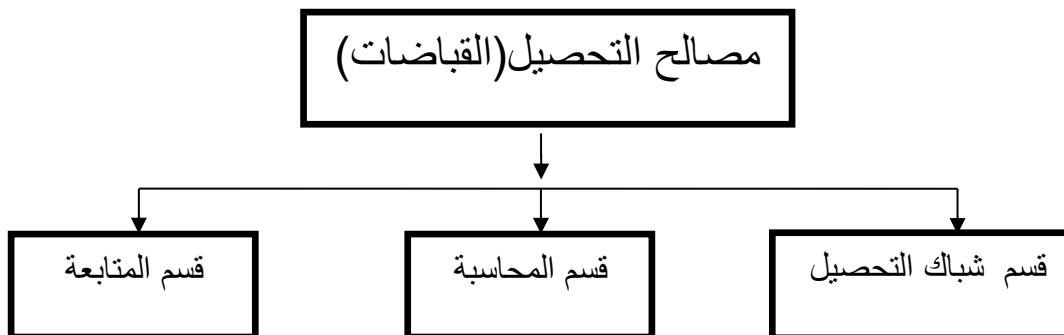
الفرع الثاني: مصالح التحصيل (القباضات)

إن الهيئة المسؤولة عن عملية التحصيل تسمى قباضة الضرائب recette، وهي هيئة قاعدية

مهمتها الرئيسية تحصيل الضرائب وتضم ثلاثة أقسام وهي:

- قسم شباك التحصيل.
- قسم المحاسبة.
- قسم المتابعة.

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لمصالح التحصيل



المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 6.

- وتتمثل مهام المديرية الولائية للضرائب فيما يلي:¹
- ضمان ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
 - السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
 - تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
 - إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.
 - مراقبة التكفل والتصفية ويقوم بهما كل مكتب القبضة ومتابعة تسوية ذلك .
 - متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل .
 - ضمان الرقابة القبلية و تصفية حسابات تسيير القابضين .
 - تنظيم جميع المعلومات الجبائية واستغلالها.
 - إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها .
 - وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأمراً بالزيادة.
- قبل الشروع في أي إجراء متعلق بتحصيل الضريبة، يتعين على المكلف أن يكون في وضعية قانونية تؤهله للدفع، مع ضرورة التصريح بنوع النشاط التجاري الذي يزاوله، لتقوم مصالح مفتشية الضرائب باتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لنظام جبائي محدد.

المطلب الثالث: أنظمة الإخضاع الجبائي والإصلاحات المعاصرة في الجزائر

الفرع الأول: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين

تعتمد الإدارة الجبائية في الجزائر على نظامين أساسيين للإخضاع الضريبي، هما:

1. النظام الجزافي (Forfaitaire)

يطبق هذا النظام على المكلفين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري (8.000.000 دج)، ويُمنح لأصحاب المهن غير التجارية خيار الانتقال إلى النظام المبسط. ويُستثنى من النظام الجزافي الفئات التالية:

¹ - أسماء كرايمية، مرجع سابق، ص: 69.

- تجار الجملة.
- باعة الأدوية والمستلزمات الطبية.
- الوكالات العقارية المعتمدة.
- موزعو الوقود.
- عمليات التصدير والاستيراد لأغراض إعادة البيع.
- تجار الأملاك ومنظمو الألعاب والتسلية.
- مؤسسات الأشغال العمومية.

أ. المعدلات الضريبية المطبقة:

12%: على المهن غير التجارية (محاماة، طب...).

5%: على الأنشطة التجارية (مثل تجار التجزئة).

0.05 % المقاول الذاتي

ب. مواعيد التصريح والدفع:

التصريح التقديري (نموذج ج12): قبل 20 جوان من سنة النشاط. G12

التصريح النهائي (ج+12): قبل 20 جانفي من السنة الموالية، ويُعدل حسب تغير النشاط.

طريقة الدفع: على ثلاث دفعات بنسبة (50%، 25%، 25%). G12 BIS

ج. الإعفاءات والتخفيضات:

تشمل المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، الفرق المسرحية، الحرفيين التقليديين، المستفيدين من برامج دعم التشغيل مثل الوكالة الوطنية لدعم القروض المصغرة (ANGEM) والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، مع فترة إعفاء ضريبي مدتها 3 سنوات قابلة للتمديد إلى 6 سنوات في المناطق ذات الأولوية للتنمية. 2 سنتين إذا وضفت ثلاثة اشخاص بمدة غير محدودة

2. النظام الحقيقي (Régime Réel)

يطبق على المكلفين الذين يتجاوز دخلهم السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري، ويتعلق بالضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والتي تُحسب على أساس الربح الصافي المحقق خلال السنة المالية، بعد خصم التكاليف القابلة للطرح.

الربح الجبائي يُحسب كآتي:

الربح الجبائي = الربح المحاسبي + الأعباء غير القابلة للخصم - الأعباء القابلة للخصم

Bénéfice fiscal = Bénéfice comptable + Charges non déductibles – Charges déductibles

من أهم الأعباء القابلة للخصم:

خسائر السنوات الخمس السابقة.

30% من فائض القيمة الناتج عن التنازل عن استثمار أقل من 3 سنوات، و65% للاستثمارات الأقدم.

مصاريف الإشهار والكفالة والرعاية الرياضية: في حدود 10% من رقم الأعمال أو 10 ملايين دج.

قيمة الاهتلاك المخصصة للسيارات السياحية: في حدود 3.000.000 دج.

الأعباء غير القابلة للخصم:

نفقات المباني غير المستغلة.

الهدايا غير الإشهارية (أكثر من 500 دج). أو أكثر من 1000 وحدة

التبرعات باستثناء الإنسانية ضمن حدود 4.000.000 دج.

مصاريف الإطعام والإقامة والحفلات غير المبررة.

الغرامات والعقوبات.

الإيرادات الناتجة عن الاستغلال فقط تخضع للضريبة.

المعدلات المطبقة:

19%: أنشطة إنتاج السلع.

23%: أنشطة البناء، الأشغال العمومية، الري، السياحة، الحمامات (باستثناء وكالات السفر).

26%: باقي الأنشطة.

آجال دفع الضريبة:

التسبيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس.

التسبيق الثاني: من 15 ماي إلى 15 جوان.

التسبيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر.

رصيد التصفية: في أجل أقصاه 30 أفريل من السنة الموالية.

كل تسبيق يُقدَّر بـ 30% من الضريبة المستحقة على أرباح السنة السابقة.

ثانيًا: طريقة إعلام المكلف بالضريبة

- تقوم مفتشية الضرائب بإعداد إشعار بالدفع يوجّه إلى المكلف، ليتم دفعه لدى قباضة الضرائب المختصة إقليمياً، ويشمل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.
- يُرسل الإشعار سنوياً خلال شهر جانفي من السنة التالية لسنة النشاط.
- يقوم المكلف بملء نموذج G 50 وإيداعه قبل 1 ماي من سنة تحقق الدخل.
- في حال التأخير عن الدفع، تُفرض غرامة بنسبة 10% خلال الشهر الأول، وترتفع إلى 25% مهما طالت مدة التأخر.
- بعد الإيداع تُحوّل المعلومات إلى وثيقة إلكترونية (primatrice) تتضمن: الاسم، الرقم الجبائي، المبلغ المستحق، والغرامات.
- يقوم الميكروغرافي باحتساب الضريبة على الدخل انطلاقاً من هذه البيانات، ويصدر إشعاراً نهائياً بالدفع.

الفرع الثاني : مؤشري التحصيل الجبائي R1 و R2 على ضوء الإصلاحات الجبائية في مديرية

الضرائب - تبسة -

جدول رقم(11):التحصيل السنوي

الانحراف	التحصيل الفعلي السنوي	التقديرات السنوية	السنة	الوضعية
102	1152	1050	2018	قبل الرقمنة
-12	1208	1220	2019	
17	1237	1220	2020	
36	1199	1163	متوسط التحصيل	
61	1281	1220	2021	بعد الرقمنة
152	1282	1130	2022	
76	1296	1220	2023	
96	1286	1190	متوسط التحصيل	

المصدر :
اعتمادا
على
معلومات
مقدمة من

مديرية الضرائب -تبسة-

1 - قراءة وتحليل النتائج

من خلال تمعن الجدول رقم 01 نلاحظ في اغلب التقديرات السنوية متساوية تقدر ب 1220 مليار سنتيم ماعدا سنة 2018 و 2022، حيث ان التقديرات تخضع لدراسة من طرف المديرية المركزية أما في ما يخص التحصيل الفعلي فنلاحظ أنه في تزايد مستمر منذ سنة 2018 الى غاية 2023 و بنسب متفاوتة، حيث كانت في سنة 2018 ما يقارب 1152 ثم تزايدت الى ان وصل التحصيل 1208 مليار سنة 2019 ، ثم بلغت 1237 ثم وفي سنة 2021 وهي بداية الرقمنة و في تلك الفترة مر العالم بصورة عامة و قطاع الجباية بصورة خاصة بشلل إلا ان الاثر الايجابي للرقمنة ادى ما عليه من تغطية للتحصيل رغم الاعفاءات الكثيرة و الشلل الاقتصادي بصورة عامة حيث وصلت 1281 مليار الى 1282 الى 1296 مليار سنة على التوالي .

2-تحليل الانحرافات

- **الانحرافات الإيجابية:** كانت هناك انحرافات إيجابية في معظم السنوات، حيث تجاوز التحصيل الفعلي التقديرات. على سبيل المثال:
- **2018** التحصيل الفعلي (1152 مليار) < التقديرات (1050 مليار) → انحراف إيجابي (+102 مليار)
- **2022** التحصيل الفعلي (1282 مليار) < التقديرات (1130 مليار) → انحراف إيجابي (+152 مليار)
- **الانحرافات السلبية:** كانت هناك انحرافات سلبية طفيفة في بعض السنوات، مثل:
- **2019** التحصيل الفعلي (1208 مليار) > التقديرات (1220 مليار) → انحراف سلبي (-12 مليار)
- **تأثير الرقمنة**
- **قبل الرقمنة (2018-2020):** كان التحصيل الفعلي يتجاوز التقديرات في معظم السنوات، لكن بنسب متفاوتة. خلال جائحة كورونا (2020)، كان هناك شلل اقتصادي، لكن التحصيل الفعلي بلغ **1237** مليار، مما يعكس مرونة النظام الضريبي.
- **بعد الرقمنة (2021-2023):** (شهد التحصيل الفعلي زيادة ملحوظة، حيث بلغ **1281** مليار في **2021** ووصل إلى **1296** مليار في **2023**. هذا يعكس تأثير الرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل، رغم الإعفاءات الكثيرة والشلل الاقتصادي.

3-تحليل النتائج ودراسة المؤشرات

3-1-معدل تحقيق الأهداف مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R1

يعد أهم مؤشر لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة، ومن خلاله نستطيع قراءة جزئية لتطور التحصيل

$$R1 \frac{\text{التحصيل}}{\text{الهدف}} 100 X$$

جدول رقم (12): مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R1

الوضعية	السنة	مؤشر R1
---------	-------	---------

109.52	2018	قبل الرقمنة
99.02	2019	
101.39	2020	
105.00	2021	بعد الرقمنة
113.45	2022	
106.23	2023	

المصدر : اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب -تبسة-

قبل الرقمنة شهد المؤشر تذبذبًا ملحوظًا، حيث تجاوز التوقعات في 2018 (109.52%) لكنه انخفض في 2019 إلى أقل من الهدف (99.02%)، ثم عاد للارتفاع نسبيًا في 2020.

بعد الرقمنة (2021-2023) يظهر المؤشر تحسنًا واضحًا وثباتًا نسبيًا، حيث استمر في تجاوز الأهداف كل سنة، لاسيما في 2022 حين بلغ 113.45%.

هذا التحسن يعكس أثر الإصلاحات الجبائية والرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل وزيادة قدرة الإدارة الجبائية على مراقبة المكلفين بالضريبة.

- **معدل تطور التحصيل R2**: تطور مؤشر R2 خلال فترات التعديلات الضريبية الذي يمثل نسبة النمو في التحصيل لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن أن يأخذ الإشارة السالبة في حالة المبلغ المتحصل في السنة الماضية أكبر من المتحصل في السنة الحالية.

$$R^2 = \frac{\text{تحصيلات السنة } (N) - \text{تحصيلات السنة } (N-1)}{100}$$

تحصيلات السنة - (1)

نستنبط من خلال تحليل المؤشر R2 المتعلق بمعدل تطور التحصيل، أنه يسجل معدلات تطور مهمة من فترة تعديل ضريبي إلى أخرى حيث كانت في الفترات الأولى قبل الرقمنة (2018-2020)

جدول رقم (13): مؤشر الهدف السنوي للتحصيل R2

الوضعية	السنة	مؤشر R2
---------	-------	---------

/	2018	قبل الرقمنة
98.02	2019	
100.39	2020	
104.00	2021	بعد الرقمنة
107.07	2022	
105.23	2023	

المصدر : اعتمادا على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب -تبسة-

- خلال فترة ما قبل الرقمنة، كانت نسبة النمو محدودة ومتذبذبة، مع تسجيل تراجع في 2019 (98.02%) وتحسن طفيف في 2020.
- بعد الرقمنة، سُجل تحسن ملحوظ في 2021 (104%) نتيجة أولى خطوات التحول الرقمي وتوسيع نطاق الرقابة والتحصيل الإلكتروني.
- في 2022، رغم أن مؤشر R1 كان عالياً، فإن مؤشر R2 سجل شبه ركود (107.07%)، مما قد يُعزى إلى استقرار التحصيل عند مستوى مرتفع أو إلى ظروف اقتصادية استثنائية.
- في 2023، عاد المؤشر للارتفاع بـ 105.23%، وهو ما يُشير إلى فعالية الإصلاحات الجبائية والرقمنة بشكل تراكمي.

أظهرت نتائج تحليل مؤشري التحصيل R1 و R2 تطوراً إيجابياً ملحوظاً في أداء التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب - تبسة، خاصة بعد إدراج الإصلاحات الجبائية وتفعيل آليات الرقمنة بداية من سنة 2021.

فمن خلال مؤشر R1، تبين أن المديرية تمكنت، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، من تجاوز التقديرات السنوية للتحصيل بشكل منتظم، وهو ما يعكس فعالية التخطيط الضريبي وجودة آليات التحصيل الجديدة. أما فيما يخص مؤشر R2، فقد عرفت وتيرة نمو التحصيل تصاعداً معتبراً، رغم بعض التباطؤ المسجل في سنة 2022، الذي يمكن تفسيره بعوامل ظرفية أو استقرار نسبي في التحصيل.

وتبرز هذه المؤشرات أن الرقمنة والإصلاحات الجبائية الحديثة، كإدماج نظام المقاول الذاتي، وتوسيع الإعفاءات المحفزة، وتحسين إجراءات الامتثال الجبائي، قد ساهمت بشكل فعال في رفع المردودية الجبائية وتحقيق الأهداف المالية المسطرة.

كما تُظهر البيانات تحولاً تدريجياً نحو إدارة ضريبية أكثر كفاءة وشفافية، ما يعد مؤشراً إيجابياً على نجاح السياسات الجبائية الحديثة في الجزائر في تعزيز موارد الدولة، دون إثقال كاهل المكلفين.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار المنهجي الذي اعتمد في تنفيذ هذه الدراسة، والذي يشكل الأساس العلمي لفهم الخطوات التي اتبعتها في جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات البحث.

المطلب الاول: التحضيرات للدراسة الميدانية

تتناول هذه المنهجية تحديد المنهج البحثي المستخدم، وتوضيح مجتمع الدراسة وعينته، بالإضافة إلى عرض أدوات جمع البيانات وأسلوب المعالجة الإحصائية التي مكّنت من التوصل إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

في هذا السياق، تم تصميم استبيان مكون من محورين رئيسيين: الإصلاحات الجبائية والتحصيل الضريبي، حيث شمل الاستبيان مجموعة من الأسئلة المعدة بعناية لقياس آراء المشاركين حول تأثير الإصلاحات على فعالية التحصيل الضريبي. تم توزيع الاستبيان على عينة منتقاة من المختصين والمهتمين بالشأن الضريبي، وتم اختيار العينة بطريقة منهجية لضمان تمثيل مجتمع الدراسة بشكل مناسب.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام طرق تحليل إحصائية متنوعة لمعالجة بيانات الاستبيان، مثل التكرار، النسب المئوية، وتحليل الارتباط، بهدف اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية المتعلقة بتأثير الإصلاحات الجبائية على فعالية التحصيل. كما تم توضيح العلاقة بين المتغيرات النظرية من خلال ربط البيانات المجمعة مع الإطار النظري السابق.

يُعد هذا الجزء من الدراسة ضرورياً لتقييم مصداقية النتائج ومدى إمكانية تعميمها، فضلاً عن فهم كيفية اختبار العلاقة بين تقييم الأداء الضريبي وكفاءة التحصيل الضريبي، مما يضمن تحقيق أهداف البحث بدقة وموضوعية.

الفرع الاول: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في قطاع الضرائب بولاية تبسة، ويشمل هذا المجتمع مختلف الرتب والمناصب الوظيفية، مثل الإطارات، الأعوان التنفيذيين، رؤساء المصالح، التقنيين، والإداريين العاملين في مختلف مصالح مديرية الضرائب، كقسم التحصيل، قسم مراقبة الضرائب، قسم المنازعات، قسم التسجيل والطابع، وغيرها من الوحدات ذات الصلة.

تُعد هذه الفئة ذات أهمية كبيرة في موضوع الدراسة نظراً لانخراطها المباشر في تنفيذ السياسات الجبائية، وتطبيق آليات التحصيل، بالإضافة إلى ممارسة عمليات التقييم والمتابعة على أرض الواقع، مما يجعلها الأكثر قدرة على تقديم تقييم موضوعي ودقيق حول فعالية تقييم الأداء الضريبي وأثره في تحسين عملية التحصيل.

كما تتميز خصوصية مجتمع الدراسة بخبرته العملية المتراكمة في المجال الضريبي، وتعاملهم المستمر مع الأنظمة الجبائية التقليدية والإلكترونية، مما يجعل جمع البيانات منهم ضرورياً لفهم واقع الأداء الجبائي وآليات تطويره.

ويجدر بالذكر أن مجتمع الدراسة محدود نسبياً من حيث العدد، حيث يقتصر على موظفي مديرية الضرائب في ولاية واحدة، وهو ما يسهل من عملية توزيع الاستبيانات وجمع البيانات، ويعزز إمكانية الإشراف المباشر على مراحل البحث الميداني.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية (غير احتمالية)، حيث تم توزيع الاستبيان على مجموعة مختارة من موظفي مديرية الضرائب لولاية تبسة ممن تتوفر فيهم معايير محددة، أبرزها: الخبرة العملية في المجال الجبائي، الإلمام بالأنظمة الجبائية المعمول بها، والمشاركة الفعلية في عمليات التقييم والتحصيل داخل مصالح المديرية. وقد تم اللجوء إلى هذه الطريقة نظراً لحساسية وطبيعة الموضوع التي تتطلب آراء من أفراد ذوي خبرة وفهم عميق يمكنهم من تقديم بيانات دقيقة وذات دلالة علمية.

وقد تم اختيار هذه العينة بناءً على محدودية إمكانية تطبيق أساليب العينة العشوائية في بيئة مهنية مغلقة، بالإضافة إلى أن التوزيع العشوائي قد لا يضمن مشاركة الأشخاص المؤهلين للإجابة عن الأسئلة الفنية المتعلقة بالأداء الضريبي. وعليه، تعتبر العينة المختارة كافية من حيث العدد والتنوع الوظيفي لتمثيل مجتمع الدراسة وتحقيق أهداف البحث، كما تتيح توفر قاعدة بيانات مناسبة للتحليل الإحصائي من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم توزيع 52 استبياناً على موظفي مديرية الضرائب بولاية تبسة، وتم استرجاع 50 استبياناً صالحاً للتحليل، مما يشكل نسبة استرجاع عالية تعزز من مصداقية النتائج المستخلصة.

جدول رقم (14): تداول الاستبانة

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الغير مسترجعة
العدد	52	50	02
النسبة المئوية %	100%	96%	04%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الspss

الفرع الثالث: أدوات جمع البيانات

لضمان التحقق من صحة الفرضيات المطروحة وتعزيز تمثيلية البيانات ودقتها، تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات. وقد تم تصميم الاستبانة بناءً على الإطار النظري للدراسة، مع الاستعانة بالأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث لضمان شموليتها وملاءمتها.

كما حرص الباحث على إعداد الاستبانة بشكل يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها العلمية، بحيث تغطي المحاور الرئيسية المتعلقة بالإصلاحات الجباية وأساليب التحصيل الضريبي، مما مكن من جمع بيانات موضوعية تساعد في اختبار فرضيات البحث بدقة.

الفرع الرابع: إجراءات الدراسة

تم تنفيذ الدراسة وفقاً للإجراءات التالية:

1. إعداد نموذج الدراسة: تم تصميم نموذج الدراسة بما يتوافق مع أهداف البحث وفرضياته، مستنداً إلى الإطار النظري والأدبيات السابقة ذات الصلة.
2. تحديد عينة الدراسة: تم اختيار أفراد العينة من موظفي مديرية الضرائب لولاية تبسة بطريقة قصدية تضمن تمثيلاً مناسباً لمجتمع الدراسة.
3. توزيع الاستبيانات: تم توزيع 52 استبياناً على أفراد العينة، حيث تم جمعها بعد تعبئتها من قبل المشاركين.

بعد جمع الاستبيانات، تم ترميزها وتفرغها تمهيداً لتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وشملت عملية التحليل الإحصائي الخطوات التالية:

- اختبار صدق وثبات الاستبيان: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الاستبيان.
- تحليل البيانات: تم تطبيق أساليب إحصائية متنوعة، منها حساب التكرارات، النسب المئوية، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري.
- اختبار الفرضيات: تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي وتحليل الانحدار باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS الإصدار 28.

ساهمت هذه الإجراءات في ضمان دقة النتائج وتحقيق أهداف الدراسة بشكل علمي ومنهجي.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

تُعد أداة جمع البيانات من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدراسة العلمية لتحقيق أهدافها والوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة. وفي هذه الدراسة، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل موضوع البحث، نظراً لما يتميز به الاستبيان من قدرة على جمع كمية كبيرة من المعلومات في وقت قصير وبشكل منهجي ومنظم، كما يُمكن من قياس آراء وتصورات المشاركين حول موضوع البحث بموضوعية وشفافية.

الفرع الأول: محتوى أداة الدراسة

تم إعداد الاستبيان بناءً على الإطار النظري المفصل الذي تم عرضه في المبحث الأول، مع الاستناد إلى الدراسات السابقة والأبحاث العلمية المتعلقة بالإصلاحات الجبائية والتحصيل الضريبي. وقد تم تصميم الاستبيان بحيث يشمل المحاور الأساسية للدراسة، والتي تمثلت في محورين رئيسيين:

- **الإصلاحات الجبائية:** مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى قياس مدى تأثير الإصلاحات الضريبية الحديثة على شفافية النظام الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحسين صورة النظام، بالإضافة إلى تقييم تطوير نظم المعلومات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الضريبية.
- **التحصيل الضريبي:** شملت الأسئلة المتعلقة بفعالية أساليب التحصيل الحديثة، مثل الدفع الإلكتروني، وتوافر البدائل المرنة أمام المكلفين، بالإضافة إلى تقييم الإجراءات المتخذة لتحصيل المتأخرات الضريبية ومدى تأثيرها على الالتزام الضريبي.

الفرع الثاني: تصميم الاستبيان

اعتماداً على تصميم الاستبيان بشكل يتناسب مع طبيعة البحث وأهدافه العلمية، بحيث تكون الأسئلة واضحة ومباشرة، ومصاغة بلغة فنية مبسطة تسهل على المستجيب فهمها والإجابة عليها بدقة. وتم تقسيم الاستبيان إلى أجزاء منظمة، تضم بيانات شخصية في البداية لتحديد خصائص العينة، تليها أسئلة محورية تتعلق بمحاور البحث.

كما تم اختيار نمط الإجابة بطريقة استخدام مقياس ليكرت (Likert scale) بخمس درجات، مما يسمح للمشاركين بالتعبير عن درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم على العبارات الواردة، وبالتالي تسهيل عملية التحليل الكمي للإجابات واستخلاص النتائج.

الفرع الثالث: اختبار واهمية اداة الدراسة

1- اختبار أداة الدراسة

قبل توزيع الاستبيان على عينة الدراسة، خضع الاستبيان لمرحلة تجريبية (Pre-test) على عدد محدود من الموظفين المختصين للتأكد من وضوح الأسئلة وصلاحيه محتوى الاستبيان، وإجراء التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم.

بالإضافة إلى ذلك، تم قياس صدق وثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث أظهرت النتائج درجة عالية من الثبات، مما يدل على موثوقية الأداة وقدرتها على قياس المتغيرات المستهدفة بدقة.

2- أهمية أداة الدراسة

تكمن أهمية الاستبيان في قدرته على جمع بيانات موضوعية ومتنوعة من أفراد العينة المختارة، مما يتيح فرصة تحليل عميق للعلاقات بين المتغيرات البحثية واختبار الفرضيات المطروحة. كما أن اعتماد الاستبيان كأداة جمع بيانات يتيح إمكانية تعميم النتائج ضمن حدود مجتمع الدراسة، ويعزز من مصداقية البحث العلمي.

3- طريقة توزيع الاستبيان

تم توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة من موظفي مديرية الضرائب بولاية تبسة بطريقة مباشرة وغير مباشرة. شملت عملية التوزيع تقديم الاستبيان ورقياً لبعض المشاركين، وكذلك عبر البريد الإلكتروني للآخرين ممن يتوفر لديهم إمكانية الوصول الإلكتروني، بهدف تسهيل عملية جمع البيانات وتوسيع نطاق المشاركة. حيث تم لاعتماد على توضيح أهداف الدراسة وأهمية المشاركة لضمان استجابات صادقة وموثوقة، مع تقديم ضمانات سرية المعلومات وعدم استخدام البيانات إلا لأغراض البحث العلمي فقط. كما تم متابعة عملية جمع الاستبيانات بشكل دوري، لضمان استرجاع أكبر عدد ممكن من الاستبيانات المكتملة، وتقديم الدعم للمستجيبين في حال وجود أي استفسارات حول محتوى الأسئلة أو طريقة تعبئتها.

جدول رقم(15): توزيع الاستبيانات

نوع الاستبيان	الموزعة	المسترجعة	الملغاة	الاستبيان المقبول
استبيان ورقي	35	33	3	50
استبيان الكتروني	/	20	/	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة والمسترجعة.

الفرع الرابع : اختبار ثبات وصدق الاستبيان

استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي لقياس اراء ومواقف أصحاب المؤسسات الناشئة لمحتويات محاور الاستبيان.

جدول رقم (15): درجات مقياس ليكارت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على محمد سليمان المثنوي، **تقنيات ومناهج البحث العلمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر -2002، ص177.

ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارت تم حساب المدى ($5-1=4$). وهي العبارة عن الفرق ما بين اعلى وأدنى قيمة للمقياس. وللحصول على طول الخلية الصحيح هو تقسيم المدى على عدد فئات المقياس 5 أي $4/5=0.8$ بعد ذلك إضافة هذه القيمة الى اقل قيمة في المقياس وهي واحد، وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول كل خلية كما يلي:

جدول رقم (16): اختبار ثبات وصدق الاستبيان

عدد افراد العينة	طول الخلية	الاتجاه	الدلالة
الفئة الأولى	من 1 الى اقل من 1.80	غير موافق تماما	منخفض جدا
الفئة الثانية	من 1.80 الى اقل من 2.60	غير موافق	منخفض
الفئة الثالثة	من 2.60 الى اقل من 3.40	محايد	متوسط
الفئة الرابعة	من 3.40 الى اقل من 4.20	موافق	مرتفع
الفئة الخامسة	من 4.20 الى 5	موافق تماما	مرتفع جدا

مصدر محمد سليمان المثنوي، مرجع سابق ذكره، ص79.

جدول رقم (17): قيمة معامل ألف كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
الإصلاحات الجبائية	10	0,969
التحصيل الضريبي	10	0,977
كامل الاستمارة	20	0.973

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

يُبيّن الجدول رقم (17)، الذي يعرض قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان، أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات لمحور الإصلاحات الجبائية 0.969، وللتحصيل الضريبي 0.977، بينما سجلت الاستمارة ككل معاملاً قدره 0.973. وتشير هذه القيم المرتفعة إلى وجود اتساق داخلي قوي بين عبارات كل محور، مما يدل على جودة تصميم الاستبيان وملاءمته لقياس متغيرات الدراسة. وعليه، فإن النتائج المستخلصة من هذه الأداة يمكن اعتبارها موثوقة وقابلة للاعتماد في تحليل أثر الإصلاحات الجبائية على التحصيل الضريبي

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

للإجابة على الإشكالية المطروحة وجب تحليل معطيات الاستبيان الموجه لموظفي مديرية الضرائب - تبسة-، وذلك باعتماد برنامج التحليل الإحصائية للحزم الإحصائية، Spss

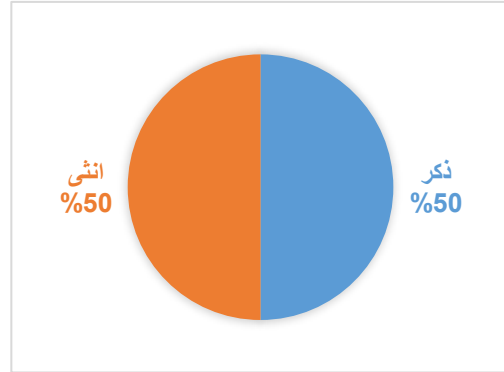
المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

1- حسب متغير الجنس: ينقسم متغير الجنس الى مستويان والجدول ادناه يوضح ذلك:

المتغير	الجنس	التكرار	النسب المئوية
	ذكر	25	50%

25	50%	أنثى
50	100%	المجموع

الشكل رقم(5): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
جدول رقم(18):



الدراسة حسب متغير
الجنس

توزيع أفراد عينة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

يُوضح الجدول رقم (18): "توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس"، أن العينة قد تمثلت بشكل متساوٍ بين الذكور والإناث، حيث بلغ عدد الذكور 25 فردًا بنسبة 50%، وهو نفس عدد الإناث ونسبته. ويُعتبر هذا التوزيع المتوازن مؤشرًا إيجابيًا في تصميم الدراسة، إذ يُسهم في ضمان تمثيل عادل لكلا الجنسين، ويعكس حيادية الباحثين في اختيار أفراد العينة، مما يُقلل من احتمالية التحيز القائم على النوع الاجتماعي.

كما أن هذا التوازن يُمكن من إجراء تحليلات مقارنة ذات دلالة إحصائية بين الجنسين فيما يتعلق بأرائهم أو مواقفهم تجاه محاور الدراسة، لا سيما محور الإصلاحات الجبائية ومحور التحصيل الضريبي، وهو ما قد يُسهم في رصد أي فروقات محتملة ذات طابع اجتماعي أو ثقافي تؤثر في فهم وتقدير السياسات الضريبية من منظور النوع الاجتماعي. وعليه، فإن الحفاظ على التوازن العددي بين الجنسين يعزّز من قوة النتائج العامة للدراسة ويُضفي عليها بعددًا شموليًا يُراعي التنوع داخل المجتمع محل الدراسة.

2- حسب متغير العمر: ينقسم متغير العمر الى اربعة مستويات والجدول ادناه يوضح ذلك:

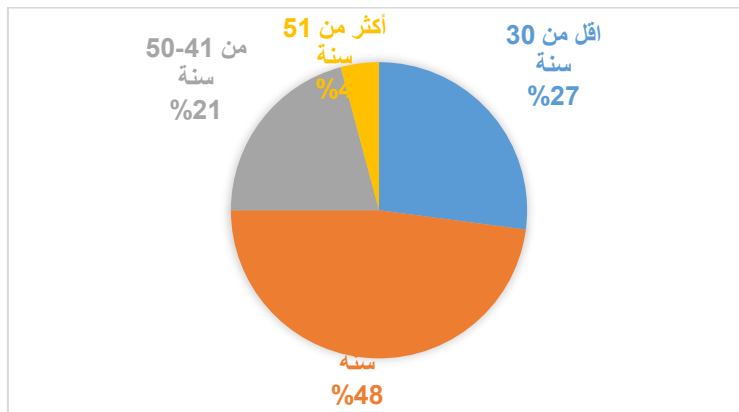
جدول رقم (19): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

المتغير	فئات العمر	التكرار	النسب المئوية
	اقل من 30 سنة	15	30.00%

من 31-40 سنة	23	46.00%
من 41-50 سنة	10	20.00%
أكثر من 51 سنة	02	4.00%
المجموع	50	100%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

الشكل رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

يُبين الجدول رقم (19) المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية، أن المشاركين في الدراسة يتوزعون على أربع فئات عمرية رئيسية، حيث تمثل الفئة العمرية من 31 إلى 40 سنة النسبة الأكبر من العينة بـ 46% (23 فرداً)، تليها فئة أقل من 30 سنة بنسبة 27% (15 فرداً)، ثم الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة بنسبة 20% (10 أفراد)، في حين سُجّلت أقل نسبة ضمن فئة أكثر من 51 سنة بنسبة 4% فردان فقط.

ويعكس هذا التوزيع تنوعاً ديمغرافياً ملحوظاً في بنية العينة، مما يوفّر بعداً زمنياً ومعرفياً مختلفاً في فهم موضوع الدراسة، حيث من المتوقع أن تختلف تصورات الأفراد وتقييمهم للإصلاحات الجبائية وفقاً لتجاربهم العملية وسنوات خبرتهم، والتي عادةً ما ترتبط بالفئة العمرية. إذ قد يُظهر الأفراد الأصغر سناً تفاعلاً مختلفاً مع السياسات الضريبية مقارنةً بمن هم أكثر خبرة أو أقدم في العمل الإداري أو المالي.

كما يلاحظ أن النسبة الأكبر تتركز في الفئة 31-40 سنة، وهي فئة غالباً ما تكون في ذروة النشاط المهني، ما يعزز من جدية المساهمات ومصداقية الإجابات في محاور الدراسة، خاصةً في ما

يتعلق بتقدير فعالية الإصلاحات الجبائية وأثرها على أداء التحصيل الضريبي. ومن جهة أخرى، فإن انخفاض تمثيل الفئة العمرية أكثر من 51 سنة يمكن أن يُعزى إلى طبيعة العينة المستهدفة أو ظروف الإحالة إلى التقاعد في المؤسسات المعنية، دون أن يؤثر ذلك على تمثيلية النتائج نظراً لتوازن بقية الفئات.

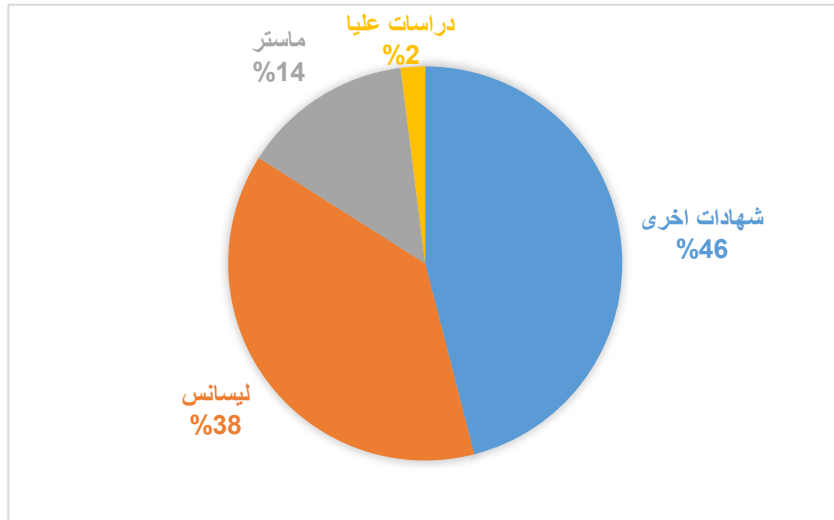
3- حسب متغير المستوى التعليمي: ينقسم متغير المستوى التعليمي الى اربعة مستويات والجدول ادناه يوضح ذلك:

جدول رقم (20) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

النسب المئوية	التكرار	فئات المستوى التعليمي	المتغير
46.00%	23	شهادات اخرى	
38.00%	19	ليسانس	
14.00%	07	ماستر	
02.00%	01	دراسات عليا	
100%	50	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

الشكل رقم (6) : توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

يوضح الجدول رقم (20) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، حيث تُظهر النتائج تنوعاً ملحوظاً في مستويات التحصيل العلمي بين المشاركين. فقد شكلت فئة حاملي شهادات أخرى النسبة الأكبر من العينة بـ 46% (23 فرداً)، تليها فئة حاملي شهادة الليسانس بنسبة 38% (19 فرداً)، ثم حاملي شهادة الماجستير بنسبة 14% (7 أفراد)، وأخيراً فئة الحاصلين على الدراسات العليا بنسبة 2% (فرد واحد).

يعكس هذا التوزيع التنوع في الخلفيات التعليمية للأفراد المشاركين، وهو ما قد يؤثر على مدى فهمهم وتقييمهم للإصلاحات الضريبية وكيفية تأثيرها على التحصيل الضريبي. فكلما ارتفع المستوى التعليمي، يُتوقع أن يكون لدى الفرد قدرة أكبر على استيعاب التفاصيل الفنية والاقتصادية للإصلاحات الضريبية، مما ينعكس على آراء أكثر دقة وعمقاً.

كما أن وجود نسبة كبيرة من المشاركين من حاملي شهادات "أخرى" يشير إلى أهمية الأخذ في الاعتبار الاختلاف في المسارات التعليمية والمهنية التي قد لا تكون بالضرورة أكاديمية تقليدية، لكنها تسهم بخبرات متنوعة قد تضيف قيمة نوعية إلى الدراسة. هذا التنوع يعزز من شمولية نتائج الدراسة ويتيح فهماً أوسع لأثر الإصلاحات الضريبية عبر مستويات تعليمية مختلفة.

4- حسب متغير سنوات الخبرة في المجال الضريبي: ينقسم متغير سنوات الخبرة في المجال

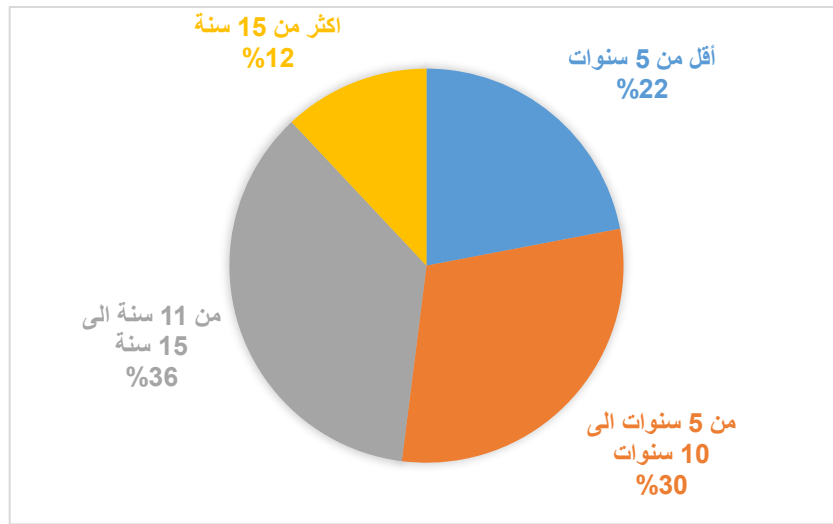
الضريبي الى اربعة مستويات والجدول ادناه يوضح ذلك:

جدول رقم (21): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في المجال الضريبي

النسب المئوية	التكرار	فئات سنوات الخبرة في المجال الضريبي	المتغير
22.00%	11	أقل من 5 سنوات	
30.00%	15	من 5 سنوات الى 10 سنوات	
36.00%	18	من 11 سنة الى 15 سنة	
12.00%	6	اكثر من 15 سنة	
100%	50	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

الشكل رقم (7) : توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في المجال الضريبي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

يوضح الجدول رقم (21) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في المجال الضريبي، حيث تبين أن أكثرية المشاركين تقع ضمن الفئة التي تمتلك خبرة بين 11 إلى 15 سنة بنسبة 36% (18 فرداً)، تليها الفئة التي تمتلك خبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 30% (15 فرداً)، ثم الفئة ذات الخبرة الأقل من 5 سنوات بنسبة 22% (11 فرداً)، وأخيراً الفئة التي تزيد خبرتها عن 15 سنة بنسبة 12% (6 أفراد).

يعكس هذا التوزيع تنوعاً جيداً في مستويات الخبرة المهنية لدى أفراد العينة، مما يتيح دراسة أكثر شمولية لأثر الإصلاحات الضريبية من منظور خبرات مختلفة، حيث من المتوقع أن تؤثر سنوات الخبرة بشكل مباشر على فهم الأفراد للسياسات الضريبية وتقييمهم لفاعلية إجراءات التحصيل. فالأفراد ذوو الخبرة الأكبر قد يمتلكون رؤية أكثر عمقاً واستشرافاً لمآلات الإصلاحات، بينما قد يعكس أصحاب الخبرة الأقل مواقف أكثر تجديدًا أو تأثرًا بالتغييرات الحديثة.

كما أن هذا التوزيع يضمن تنوعاً في وجهات النظر، ما يعزز من قدرة الدراسة على استخلاص استنتاجات دقيقة وموضوعية، ويسهم في تقديم توصيات تتناسب مع مستويات الخبرة المختلفة في القطاع الضريبي.

المطلب الثاني: اختبار النتائج ومناقشة الفرضيات

سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل استجابات الافراد قيد الدراسة نحو متغيرات الدراسة وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج spss28

أولاً: تحليل نتائج الدراسة

المحور الأول: وصف وتحليل المحور الأول المتغير (الإصلاحات الجبائية):

جدول رقم (22): نتائج المحور الأول الإصلاحات الجبائية

رقم العبارة	العبارات	ت	ت	ت	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	أدت التعديلات الأخيرة في الضريبة على الدخل الإجمالي إلى زيادة الشفافية والمساواة	17	18	7	5	3,82	1.190	4	موافق

موافق	7	1,186	3,68	4	4	9	20	13	ترى أن التعديلات الضريبية على ارباح الشركات قد أثرت بشكل إيجابي	2
موافق	6	1,249	3,52	5	5	11	17	12	أسهمت الإصلاحات الجبائية المعتمدة مؤخرًا في تقليص معدلات التهرب الضريبي بشكل ملحوظ.	3
موافق	5	1,084	3,74	2	5	10	20	13	تعتقد إلغاء الرسم على النشاط المهني خطوة إيجابية نحو تبسيط النظام الضريبي	4
موافق	6	1,089	3,72	3	3	11	21	12	ساهمت الإصلاحات الجبائية في تحسين الصورة العامة للنظام الضريبي	5
موافق	2	0.	4,12	1	2	5	24	18	ساعدت الإصلاحات على	6

		895							تطوير نظم المعلومات الجبائية	
موافق	3	1,077	3,94	3	4	0	29	14	أدت الإصلاحات إلى مراجعة أسس النظام الجزافي بشكل أكثر عدلا	7
موافق	1	0,904	4,14	1	1	8	20	20	عززت الإصلاحات الجبائية الشفافية في المعاملات الجبائية	8
موافق	8	0,776	3,64	1	3	12	31	3	أسهمت الإصلاحات الضريبية في تحسين العدالة الضريبية بين الأفراد والشركات	9
موافق	10	0,906	3,58	2	4	11	29	4	ساهمت الإصلاحات الضريبية الفعالة في تحسين التواصل بين الإدارة الضريبية	10

									والمكلفين بالضريبة
موافق	/	1.036	3.79						اجمالي البعد

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

يتناول المحور الأول موضوع الإصلاحات الجبائية من خلال 10 عبارات تقيس آراء أفراد العينة حول تأثير هذه الإصلاحات على النظام الضريبي. وفقاً للبيانات المعروضة في جدول النتائج، يتضح أن جميع العبارات حصلت على متوسطات حسابية تتراوح بين 3.52 و4.14، مما يشير إلى اتجاه عام "موافق" من قبل المشاركين تجاه تأثير الإصلاحات الجبائية المختلفة.

يُلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.14) تتعلق بـ"تعزيز الإصلاحات الجبائية للشفافية في المعاملات الجبائية"، وهو ما يشير إلى اعتقاد قوي لدى المشاركين بأن هذه الإصلاحات عززت من شفافية الإجراءات الضريبية، وهذا ما يدعم فرضية الدراسة حول تأثير الإصلاحات في تحسين الأداء الإداري للنظام الضريبي. تليها عبارة "تطوير نظم المعلومات الجبائية" بمتوسط 4.12، مما يدل على تقدير المشاركين للدور التقني الذي لعبته الإصلاحات في تحديث الأدوات والآليات الضريبية.

من جهة أخرى، العبارة التي سجلت أدنى متوسط (3.52) هي "أسهمت الإصلاحات الجبائية في تقليص معدلات التهرب الضريبي بشكل ملحوظ"، رغم كونها ضمن نطاق الموافقة، إلا أن متوسطها الأدنى نسبياً قد يعكس بعض التحفظ أو الاختلاف في الرأي حول فعالية الإصلاحات في الحد من التهرب الضريبي، وهو موضوع جوهري يحتاج إلى مزيد من البحث.

كما تظهر قيم الانحراف المعياري التي تراوحت بين 0.776 و1.249 أن هناك بعض التباين في آراء المشاركين، خاصةً حول العبارات المتعلقة بتأثير الإصلاحات على التهرب الضريبي والصورة العامة للنظام الضريبي، مما يعكس تنوع وجهات النظر.

بشكل عام، يُظهر المتوسط الإجمالي للمحور (3.79) مع انحراف معياري 1.036 أن عينة الدراسة تميل إلى تقييم الإصلاحات الجبائية بشكل إيجابي، معتبرةً إياها خطوات فعالة نحو تحسين النظام الضريبي من حيث الشفافية والعدالة والتواصل.

تدل نتائج هذا المحور على وجود اتفاق عام بين أفراد العينة حول الأثر الإيجابي للإصلاحات الجبائية على تحسين الأداء الضريبي، وتعزيز الشفافية والعدالة، وتطوير الأدوات الإدارية. مع ذلك، يشير تباين الردود إلى أهمية متابعة تقييم هذه الإصلاحات بعمق أكثر وخاصة فيما يتعلق بمحاربة التهرب الضريبي، لضمان تحقيق أهداف السياسة الضريبية بشكل مستدام.

المحور الثاني: وصف وتحليل المحور الأول المتغير (التحصيل الضريبي):

جدول رقم (23): نتائج المحور الثاني التحصيل الضريبي

رقم العبارة	العبارات	ت	ت	ت	ت	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
1	تساعد أساليب التحصيل الحديثة (مثل الدفع عبر الإنترنت) في تقليل الأعباء الإدارية وتحسين كفاءة التحصيل	9	23	14	2	2	3,70	0,953	9	موافق
2	توجد بدائل كافية ومرنة أمام المكلفين لاختيار طريقة السداد المناسبة	11	14	15	8	2	3,48	1,129	10	موافق
3	ساعدت طرق الدفع المباشر بفعالية في تسريع عملية	22	13	10	2	3	3,98	1,169	7	موافق

									التحصيل الضريبي	
موافق تماما	6	0,932	4,22	1	1	8	16	24	التحصيل الالكتروني يساهم بفعالية في تحسين الأداء	4
موافق	8	1,078	3,98	3	3	8	18	19	توجد حاجة مستمرة لتحديث اليات التحصيل الضريبي	5
موافق تماما	5	1,015	4,30	1	2	8	9	30	توفر الإدارة الجبائية الوسائل المالية لدعم عملية التحصيل	6
موافق تماما	1	0,544	4,70	3	4	2	11	37	اسهمت الإجراءات المتخذة مثل الغلق والحجز بشكل فعال في تحصيل المتأخرات الضريبية	7
موافق تماما	3	0,835	4,42	1	0	5	15	29	ساهم التصريح بالأقساط من تسهيل الالتزام	8

									الضريبي للمكلفين بالضريبة	
موافق تماما	2	0,762	4,52	0	1	5	11	33	أعتقد انه من الضروري إجراء المزيد من التعديلات في النظام الضريبي الحالي لتحقيق أهداف التحصيل الضريبي بشكل أكثر فعالية	9
موافق تماما	4	0,830	4,38	1	0	5	17	27	توجد صعوبات ميدانية تعيق فعالية التحصيل الضريبي	10
موافق	/	0.925	4.16						اجمالي البعد	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

يتناول المحور الثاني موضوع التحصيل الضريبي من خلال 10 عبارات تقيّم آراء المشاركين حول فعالية ومرونة أساليب وآليات التحصيل المستخدمة في النظام الضريبي. تشير النتائج إلى توجه إيجابي واضح، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية بين 3.48 و4.70، مع اتجاه عام "موافق" إلى "موافق تماماً" يعكس رضا المشاركين تجاه مستوى التحصيل الضريبي وفعالية الإجراءات المتخذة.

تُظهر العبارة رقم 7، التي تشير إلى أن "الإجراءات المتخذة مثل الغلق والحجز ساهمت بشكل فعال في تحصيل المتأخرات الضريبية"، أعلى متوسط حسابي (4.70) مع أدنى انحراف معياري

(0.544)، مما يعكس إجماعاً قوياً بين المشاركين على فعالية هذه الإجراءات الصارمة في تحصيل الضرائب المتأخرة.

كما تعكس العبارات المرتبطة بمرونة ووسائل التحصيل الحديثة مثل "التحصيل الإلكتروني" (المتوسط 4.22) و"توفر الإدارة الجبائية الوسائل المالية لدعم عملية التحصيل" (4.30) رضا عالٍ حول التطورات التقنية والإدارية التي ساهمت في تحسين الأداء الضريبي.

في المقابل، حصلت العبارة المتعلقة بوجود بدائل كافية ومرنة أمام المكلفين لاختيار طريقة السداد المناسبة على أدنى متوسط (3.48)، ما يشير إلى وجود بعض التحفظات أو الحاجة لتحسين الخيارات المتاحة للمكلفين لتعزيز التزامهم الضريبي.

تُظهر قيم الانحراف المعياري (بين 0.544 و 1.169) وجود بعض التباين في آراء المشاركين، خصوصاً في العبارات المتعلقة بأساليب التحصيل الحديثة وسهولة الالتزام، مما يعكس تنوع تجاربهم ومستوى رضاهم عن الأدوات المتاحة.

بشكل عام، يعكس المتوسط الإجمالي للمحور (4.16) مع انحراف معياري 0.925 توافقاً عاماً مع الفرضية القائلة بأن الإصلاحات والإجراءات الحديثة في التحصيل الضريبي تساهم في رفع كفاءة النظام وتحسين مستوى الالتزام.

تؤكد نتائج المحور الثاني على الدور الفعال للإجراءات والآليات الحديثة في تعزيز تحصيل الإيرادات الضريبية، خصوصاً الإجراءات القانونية مثل الغلق والحجز، بالإضافة إلى التحصيل الإلكتروني وتوفير الوسائل المالية اللازمة. كما تشير الحاجة الملحوظة لمزيد من المرونة في طرق السداد إلى فرص لتحسين النظام بما يلائم قدرات المكلفين. هذه النتائج تعزز أهمية استمرار تطوير وتحديث آليات التحصيل لضمان تحقيق أهداف السياسة الضريبية بكفاءة عالية.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى اختبار فرضيات الدراسة، من الفرضية الرئيسية ثم الفرضيات الفرعية وصولاً إلى تحليل النتائج وتفسيرها.

جدول رقم (24): اختبار معامل الارتباط بيرسون

محاور الاستبيان	ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة sig
-----------------	---------------	-------------------

0.00	0.959	الإصلاحات الجبائية
0.00	0.959	التحصيل الضريبي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

تحليل نتائج ارتباط بيرسون بين محاور الاستبيان

تشير نتائج اختبار ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة قوية جدًا بين محوري الاستبيان الرئيسيين، وهما الإصلاحات الجبائية والتحصيل الضريبي، حيث بلغ معامل الارتباط لكل منهما 0.959. يعكس هذا الرقم القرب الشديد من 1، مما يدل على وجود ارتباط إيجابي قوي ومباشر بين المتغيرين.

بمعنى آخر، تشير هذه النتيجة إلى أن التغييرات والتحسينات التي طرأت على الإصلاحات الجبائية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسين عمليات التحصيل الضريبي، مما يؤكد أن الإصلاحات التي تستهدف النظام الضريبي تؤدي إلى نتائج إيجابية ملموسة في كفاءة وفعالية تحصيل الضرائب.

كما يعزز هذا الارتباط المرتفع صحة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، والتي تفترض أن تطبيق الإصلاحات الجبائية بشكل فعال يُحدث تأثيرًا إيجابيًا على أداء التحصيل الضريبي، ويسهم في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية المنشودة.

باختصار، يمكن القول إن العلاقة القوية بين المحورين تعكس ترابطًا وظيفيًا واضحًا، مما يدعم أهمية التنسيق المستمر بين تطوير السياسات الجبائية وآليات التحصيل لتحقيق نظام ضريبي أكثر عدالة وفعالية.

أ- الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإصلاحات الجبائية وفعالية التحصيل الضريبي لمديرية الضرائب تبسة

جدول رقم (25): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	36,769	1	36,769	548,884	0.000 ^b
الخطأ	3,216	48	0,067		

			49	39,985	الإجمالي
المتغير	قيمة T	معامل	الخطأ	B	
	المحسوبة	(β)	المعياري		
الثابت	2,683-		0,187	0,501-	
التحصيل الضريبي	23,428	0,959	0,44	1,030	
معامل الارتباط. ($R= 0,959$)، معامل التحديد ($0,918$)،					
المتغير التابع: الإصلاحات الجبائية					

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

تحليل الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على أن "الإصلاحات الجبائية تؤثر على فعالية التحصيل الضريبي في النظام الضريبي". وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وقد أسفرت النتائج عن مؤشرات إحصائية قوية تدعم صحة الفرضية.

تشير نتائج معادلة الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 548.884، وهي قيمة كبيرة جدًا مقارنة بالقيم الجدولية الحرجة، وذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية ($Sig = 0.000$)، مما يعني وجود تأثير معنوي للإصلاحات الجبائية على التحصيل الضريبي.

كما أن معامل الارتباط $R = 0.959$ يعكس علاقة ارتباط قوية جدًا بين المتغيرين، بينما يدل معامل التحديد $R^2 = 0.918$ على أن نسبة 91.8% من التغيرات التي تطرأ على فعالية التحصيل الضريبي يمكن تفسيرها من خلال الإصلاحات الجبائية، وهي نسبة مرتفعة تؤكد القوة التفسيرية للنموذج.

أما على مستوى المعاملات الجزئية، فقد بلغ معامل الانحدار غير المعياري (B) لقيمة التحصيل الضريبي = 1.030، وهو دال إحصائيًا ($Sig = 0.000$) ويعني أن كل وحدة زيادة في الإصلاحات الجبائية تؤدي إلى زيادة بمقدار 1.030 في فعالية التحصيل الضريبي. كما بلغ معامل β القياسي = 0.959، وهو يعكس الأثر النسبي المرتفع للمتغير المستقل.

في المقابل، تشير قيمة الثابت ($B = -0.501$) إلى أن غياب الإصلاحات الجبائية قد يكون له تأثير سلبي على فعالية التحصيل، وهو ما يتوافق مع منطق التحليل الاقتصادي الذي يرى أن تحديث السياسات والآليات الجبائية يعد ركيزة أساسية في تحسين التحصيل الضريبي.

بناءً على ما سبق، يمكن الجزم بقبول الفرضية الرئيسية للدراسة، حيث أثبتت نتائج اختبار الانحدار وجود تأثير قوي ومعنوي للإصلاحات الجبائية على فعالية التحصيل الضريبي. وهو ما يعزز أهمية الاستمرار في تبني إصلاحات مدروسة تستند إلى احتياجات الميدان وتستهدف تطوير أدوات التحصيل، رفع مستويات الشفافية، وتوسيع القاعدة الضريبية.

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اصلاحات جبائية و تقرير التزام الضريبي من خلال تبسيط نظام وزيادة شفافية بمديرية ضرائب تبسة

جدول رقم (26):نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

متوسط الفرق	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية df	قيمة T	اختبار العينة
3,790	0,000	49	29,667	الإصلاحات الجبائية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

تحليل الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أن: "الإصلاحات الجبائية تساهم في تعزيز الالتزام الضريبي من خلال تبسيط النظام وزيادة الشفافية." ولاختبار صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-test)، بهدف مقارنة المتوسط الحسابي للعينة مع القيمة المحايدة (غالبًا 3) التي تعبر عن موقف "محايد" في مقياس ليكرت.

وقد أسفرت النتائج عن قيمة $T = 29.667$ بدرجة حرية ($df = 49$) ، وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $Sig = 0.000$ ، وهو أقل بكثير من المستوى المعتمد (0.05)، ما يدل على وجود فرق معنوي موجب بين المتوسط المحسوب للعينة والمتوسط النظري.

كما بلغ متوسط الاستجابات = 3.790 ، وهو أعلى من القيمة المحايدة، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة يتفقون على أن الإصلاحات الجبائية تُسهم فعليًا في تعزيز الالتزام الضريبي، من خلال التبسيط والإجراءات التي تزيد من الشفافية داخل النظام الجبائي.

انطلاقًا من هذه النتائج، يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى، حيث ثبت وجود اتفاق كبير بين آراء المبحوثين حول أثر الإصلاحات الجبائية في تحسين الالتزام الضريبي، وهو ما يُعزز فعالية هذه الإصلاحات كأداة للحد من التهرب وتحقيق عدالة أكبر في النظام الضريبي.

الفرضية الفرعية الثانية :يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أساسيات التحصيل الضريبي في تحسين كفاءة التحصيل و تقليل المتأخرات

جدول رقم (27):نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

متوسط الفرق	مستوى لدلالة Sig	درجات الحرية Df	قيمة T	اختبار العينة
4,168	0,000	49	35,028	التحصيل الضريبي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V28

تحليل الفرضية الفرعية الثانية

تفترض الفرضية الفرعية الثانية أن:"تطوير أساليب التحصيل الضريبي يؤدي إلى تحسين كفاءة التحصيل وتقليل المتأخرات".

ولاختبار صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-Test) ، وذلك لمقارنة متوسط استجابات العينة مع القيمة المرجعية المحايدة (3)، والتي تمثل عدم وجود أثر في مقياس ليكرت الخماسي.

أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة T المحسوبة بلغت 35.028 عند درجة حرية $df = 49$ ، وهي قيمة مرتفعة للغاية، وتشير إلى وجود فرق معنوي كبير بين المتوسط المحسوب والمتوسط المرجعي. وقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية $(Sig) = 0.000$ ، أي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على دلالة إحصائية قوية تؤكد أن النتائج ليست عشوائية، بل ذات معنى عملي.

أما متوسط الفرق (Mean Difference) فقد بلغ 4.168، وهو أعلى بوضوح من القيمة المحايدة، ويعكس اتفاقاً واسعاً بين أفراد العينة على أن تطوير أساليب التحصيل، سواء عبر الدفع الإلكتروني أو تنويع خيارات السداد أو تحديث إجراءات التحصيل، يساهم بشكل فعال في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتقليص المتأخرات.

بناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية، حيث أثبت التحليل الإحصائي أن تحسين وتحديث أساليب التحصيل له أثر ملموس في رفع كفاءة النظام الضريبي وتحقيق مزيد من الالتزام، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الإيرادات العامة للدولة ويقلل من حجم المتأخرات.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة الميدانية التي أنجزت على مستوى مديرية الضرائب لولاية تبسة، تبين أن هذه الأخيرة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والآليات المستندة إلى أدوات مختلفة، بهدف تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية وتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحسين فعالية التحصيل الضريبي. وقد تم اعتماد الاستبيان كأداة رئيسية لتحليل وتفسير نتائج الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي ".SPSS

وبناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج اعتماداً على اختبار فرضيات الدراسة، أن تحسين وتحديث أساليب التحصيل له أثر ملموس في رفع كفاءة النظام الضريبي وتحقيق مزيد من الالتزام.



الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع "أثر الإصلاحات الجبائية على التحصيل الضريبي"، لا يسعنا إلا أن نؤكد على الأهمية البالغة التي يكتسبها النظام الجبائي في تحقيق التوازنات المالية للدولة، وتوفير موارد كافية لتمويل المشاريع العمومية وتحقيق التنمية المستدامة. فالضريبة، باعتبارها المورد الأساسي للإيرادات الجبائية، تشكل أداة فعالة في يد الدولة لتوجيه الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أنها مؤشر على نجاعة السياسات الاقتصادية والإدارية المتبعة.

لقد توصلت الدراسة من خلال تحليل الجانب النظري ومناقشة المعطيات الميدانية إلى أن الإصلاحات الجبائية التي اعتمدها الجزائر، خاصة ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي، لم تكن مجرد تغيير في القوانين بل جاءت كرد فعل على إكراهات واقعية أبرزها تراجع العائدات البترولية، وتعقيد النظام الضريبي السابق، وانتشار ظواهر الغش والتهرب الضريبي. وقد شملت هذه الإصلاحات مختلف جوانب النظام الجبائي، منها تعديل معدلات الضرائب، توسيع الوعاء الضريبي، تبسيط إجراءات التحصيل، إدماج التكنولوجيا، وتفعيل الرقابة.

غير أن فعالية هذه الإصلاحات لم تكن دائماً بالمستوى المطلوب، حيث كشفت النتائج أن النجاح في رفع مستويات التحصيل الضريبي لا يرتبط فقط بتعديل القوانين أو تخفيض المعدلات، بل يستلزم مقارنة شاملة تأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية، ومدى نجاعة الإدارة الضريبية، ومستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين.

فالإدارة الجبائية تبقى حجر الأساس في إنجاح أي إصلاح، قصد تنفيذ التشريعات ومتابعة المكلفين وضمن احترام القوانين، وهو ما يستوجب تأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الشفافية، واعتماد الرقمنة كأداة مركزية في التحصيل والمتابعة.

كما أن العدالة الجبائية تعتبر ركيزة لا غنى عنها لتعزيز الامتثال الطوعي، فكلما شعر المواطن بأن النظام الضريبي عادل، وأن العبء الضريبي موزع بشكل منصف، كلما زادت ثقته في الإدارة واستعداده لأداء التزاماته الضريبية، وبالتالي فإن الإصلاح الجبائي لا يجب أن يُختزل في مجرد نصوص قانونية، بل هو مشروع إصلاحي شامل يقتضي التشارك بين مختلف الأطراف الفاعلة: الدولة، الإدارة، والمواطن.

1- اختبار الفرضيات

- يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية، حيث أثبت التحليل الإحصائي أن تحسين وتحديث أساليب التحصيل له أثر ملموس في رفع كفاءة النظام الضريبي وتحقيق مزيد من الالتزام، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الإيرادات العامة للدولة ويقلل من حجم المتأخرات.

- قبول الفرضية الفرعية الأولى، حيث ثبت وجود اتفاق كبير بين آراء المبحوثين حول أثر الإصلاحات الجبائية في تحسين الالتزام الضريبي، وهو ما يُعزز فعالية هذه الإصلاحات كأداة للحد من التهرب وتحقيق عدالة أكبر في النظام الضريبي.

2- نتائج الدراسة:

✓ تحقيق بعض الإصلاحات الجبائية نتائج إيجابية تمثلت في تبسيط النظام الضريبي وتقليص عدد الضرائب وتحسين آليات التحصيل.

✓ تباين أثر الإصلاحات على مختلف أنواع الضرائب؛ حيث لوحظ تحسن نسبي في مردودية بعض الضرائب المباشرة مقارنة بغير المباشرة.

✓ ضعف الإدارة الجبائية وغياب التكوين الكافي لدى أعوان الضرائب يحدّ من فعالية الإصلاحات.

✓ استمرار ظاهرة التهرب والغش الضريبي رغم الجهود التشريعية والتنظيمية، مما يُفقد الخزينة العمومية موارد معتبرة.

✓ نقص ثقافة الوعي الضريبي لدى المكلفين، مما يعزز الامتناع عن الدفع وعدم الالتزام بالتصريحات الجبائية.

✓ ضعف التنسيق بين مختلف المؤسسات الجبائية والمالية، مما يؤدي إلى تكرار بعض العمليات وغياب التكامل في قاعدة البيانات.

3- التوصيات:

▪ تعزيز الرقمنة وتعميم النظام المعلوماتي الجبائي على جميع المستويات، وربط قواعد البيانات بين المديرية الجبائية ومصالح الجمارك، السجل التجاري، ومصالح أملاك الدولة.

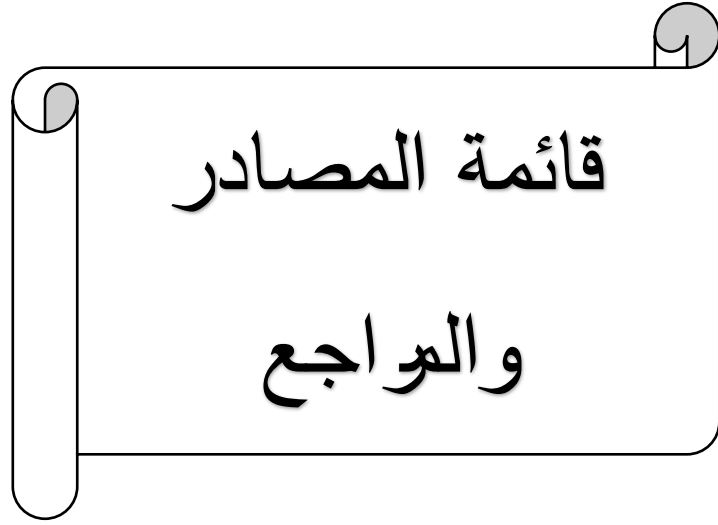
▪ إعادة النظر في التكوين المتخصص لأعوان الضرائب وتوفير برامج تكوينية مستمرة في الجبائية، المحاسبة، والتحقيق الجبائي.

الخاتمة

- التركيز على التحسيس والتوعية الضريبية، من خلال حملات إعلامية موجهة تشرح أهمية الضريبة ودورها في التنمية الوطنية.
- تبسيط وتوحيد الإجراءات الجبائية بما يتماشى مع مبدأ الشفافية وتقليل التكاليف الإدارية على المكلفين.
- إعادة النظر في السياسة الجبائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر تقديم تحفيزات و ضمانات واضحة تحفزها على التصريح الطوعي.
- دعم استقلالية الإدارة الجبائية وتحييدها عن التدخلات السياسية من أجل رفع كفاءتها ومصداقيتها.

4-افاق الدراسة:

- يتيح موضوع الدراسة الى افاق البحث مهمة للتنمية الاقتصادية محليا ووطنيا ومن اهمها:
- 1- أثر التحصيل الجبائي في خزينة البلديات بلدية تبسة نموذجا.
 - 2- دور مساهمة التحصيل الجبائي في نمو الاقتصاد الوطني.
 - 3- أثر الوعي الضريبي لدي المكلفين في تحسين التحصيل الجبائي.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.
- 2- عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
- 3- عمار السيد عبد الباسط نصر، الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم - دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2013.
- 4- د. لحسن دردوري، لقلطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مارس 2018.
- 5- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

أ- أطروحات دكتوراه

- 1- علي سمان، أثر الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة، أطروحة دكتوراه، جامعة علي محند أولحاج - البويرة، 2022-2023.
- 2- أحمد بريك، أثر النظام الجبائي على القوائم المالية المدمجة في مجمع الشركات في الجزائر - دراسة حالة مجمع كوندور، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، 2023-2024.
- 3- محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- 4- بوقلوع وداد، مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري - دراسة تحليلية للفترة 1992-2019، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة، 2021-2022.
- 5- محمد العلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015.
- 6- عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2015-2016.
- 7- شافعي عبدو، حتمية إصلاح النظام الجبائي في ظل النظام المحاسبي المالي - دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2023-2024.

قائمة المصادر والمراجع

8- أولاد سالم عبد الرؤوف، التهرب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2023-2024.

ب- مذكرات ماجستير

1- لابد أزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2011-2012.

2- رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي - دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.

3- مؤيد جميل محمد مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية - فلسطين، 2006.

4- داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2005-2006.

5- أحمد الحضر، دراسة مقارنة للضريبة والزكاة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

6- شبيطة هاني محمد حسن، حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية وضمانات المكلفين، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية - فلسطين، 2008.

ثالثا: المقالات العلمية

1- مقال يستعرض التدابير الجبائية الجديدة التي تم إدراجها في قانون المالية لسنة 2024، مع التركيز على دعم الاستثمار والحفاظ على القدرة الشرائية.

<https://www.aps.dz/ar/economie/155016-2024>

رابعا: المجالات

1- سالم محمد الشوابكة، "قرار تقدير ضريبة الدخل وطرق الطعن به"، مجلة الحقوق، مجلد 24، عدد 2، 2000.

2- عبد الرحيم لواج، فيصل بوزيان، وليد حمياني، "دور التدقيق الجبائي في الكشف عن الوعاء الضريبي الحقيقي"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 5، عدد 1، 2021.

3- بن محمد رابح، قتال عبد العزيز، "واقع التحصيل الضريبي في ظل برامج العصرية"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، عدد 2، جامعة العربي التبسي - تبسة، 2022.

4- محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري، "نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي"، مجلة الاستراتيجيات والتنمية، مجلد 10، عدد 5، 2020.

5- معزوز دليلة، مسقم مريم، "التحصيل الضريبي عن طريق الحجز"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، عدد 3، جامعة الجلفة، 2024.

قائمة المصادر والمراجع

- 6- مباركي محمد الصالح، "التحصيل الضريبي: واقع وآفاق"، مجلة الأحياء، عدد 29، جامعة الجزائر 1، 2021.
- 7- حجار مبروكة، "عصرنة الإدارة الجبائية وزيادة التحصيل"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 9، عدد 2، 2024.
- 8- سماعيل عيسى، "تطبيقات طرق التحصيل الضريبي"، مجلة القانون العقاري، عدد 15، جامعة الشلف، 2021.
- 9- خروبي هني، جيلالي عياد غلام الله، "إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، عدد 2، جامعة الشلف، 2022.
- 10- جمام محمود، "الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب، عدد 31، جامعة منتوري - قسنطينة، جوان 2009.

خامسا: أوامر والقوانين

- 1- المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.
- 2- قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 01، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لأمر رقم 03/94 المؤرخ في 31/12/1995، المتضمن قانون المالية، 1995 المادة 38 الفقرة 13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد، 87، الصادرة، بتاريخ، 1994/12/31.
- 3- تتضمن هذه الصفحة القوانين الجبائية المحدثة بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2024، بما في ذلك قانون الإجراءات الجبائية. <https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/actu-ar/2024>
- 4- وكالة الأنباء الجزائرية (APS) - جباية: أهم التدابير والإجراءات المقررة في 2024.
- 5- القرار الوزاري المشترك المتعلق بهيكلية مديريات الضرائب، الجريدة الرسمية العدد 20، المؤرخ في 21 فيفري 2009، المادة 60.

سادسا: مراجع اجنبية

- 1- Pr BIA Chabane، Management des risques fiscaux des entreprises exerçant dans un environnement fiscal algérien lié au cadre déclaratif، Option : Management des Entreprises ،diplôme de Magister، UNIVERSITÉ MOULOUD MAMMARI DE TIZI OUZOU.
- 2- Nathan Onwelumadu & Ven. Dr. JKJ Omanra 2021، Effect of Tax Reforms on Revenue Performance in Nigeria ،Revue internationale de recherche innovante en finance et économie 9(1):115-130، janvier-mars 2021 ،Publications O Seahi، 2021 ،ISSN : 2340-86X ،www.alipokorz.

- 3- Hayoula imane,Abdat Mourad, Evaluation of the Algerian tax system performance after tax reforms ,Management & Economics Research Journal,Vol. 05. No. 02 (2023).p04
- 4- Benkedidah Soufyane ‘The role of fiscal reforms and measures in enhancing tax revenue in Algeria ‘ ، <https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/886> ، المجلة الدولية ، P560. للافاق الاقتصادية المجلد 19 رقم 2 عام 2025 ، جامعة الشاذلي بن جديد الطرف



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
إختصاص محاسبة ومالية



إستبانة

تحية طيبة و بعد ...

السيد الفاضل السيدة الفاضلة؛ يسرني أن أوجه إليكم هذا الاستبيان الذي يُعد جزءاً من دراسة أكاديمية في إطار إعداد مذكرة ماستر في تخصص المالية والمحاسبة، والتي تتناول موضوع "أثر الإصلاحات الضريبية على التحصيل الضريبي". يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل تأثير الإصلاحات التي تم تنفيذها في النظام الضريبي على تحسين فعالية وكفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، مع التركيز على التعديلات التي شهدتها الضريبة الجرافية الوحيدة، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي.

نؤكد لكم أن جميع البيانات التي ستقدمها ستكون سرية ومستخدمة فقط لأغراض البحث الأكاديمي، ولن يتم الكشف عن هويتكم أو المعلومات الخاصة بكم في أي من مراحل الدراسة.

نشكركم على وقتكم ومساهمتم القيمة في هذا البحث.

تمت بإشراف الأستاذة فاطمة بنت المصطفى

من إعداد الطالبة مريم حليمة

ملاحظة : الاجابة من خلال وضع علامة (x) امام الاجابة المختارة .

معلومات شخصية

الجنس	ذكر	أنثى		
العمر	اقل من 30 سنة	من 31-40 سنة	من 41-50 سنة	اكثر من 51 سنة
المستوى التعليمي		ليسانس	ماستر	دراسات عليا

قائمة الملاحق

سنوات الخبرة في المجال الضريبي	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات الى 10 سنوات	من 11 سنة الى 15 سنة	اكثر من 15 سنة
--------------------------------	----------------	-------------------------	----------------------	----------------

المحور الاول: الإصلاحات الجبائية

الرقم	العبرة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	أدت التعديلات الأخيرة في الضريبة على الدخل الإجمالي إلى زيادة الشفافية والمساواة					
02	ترى أن التعديلات الضريبة على ارباح الشركات قد أثرت بشكل إيجابي					
03	أسهمت الإصلاحات الجبائية المعتمدة مؤخرا في تقليص معدلات التهرب الضريبي بشكل ملحوظ.					
04	تعتقد الغاء الرسم على النشاط المهني خطوة إيجابية نحو تبسيط النظام الضريبي					
05	ساهمت الاصلاحات الجبائية في تحسين الصورة العامة للنظام الضريبي					
06	ساعدت الاصلاحات على تطوير نظم المعلومات الجبائية					
07	أدت الاصلاحات إلى مراجعة أسس النظام الجزافي بشكل أكثر عدلا					
08	عززت الاصلاحات الجبائية الشفافية في المعاملات الجبائية					
09	أسهمت الاصلاحات الضريبية في تحسين العدالة الضريبية بين الأفراد والشركات					
10	ساهمت الإصلاحات الضريبية الفعالة في تحسين التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة					

قائمة الملاحق

+

المحور الثاني : التحصيل الضريبي						
الرقم	العبرة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تساعد أساليب التحصيل الحديثة (مثل الدفع عبر الإنترنت) في تقليل الأعباء الإدارية وتحسين كفاءة التحصيل					
02	توجد بدائل كافية ومرنة أمام المكلفين لاختيار طريقة السداد المناسبة					
03	ساعدت طرق الدفع المباشر بفعالية في تسريع عملية التحصيل الضريبي					
04	التحصيل الإلكتروني يساهم بفعالية في تحسين الأداء					
05	توجد حاجة مستمرة لتحديث اليات التحصيل الضريبي					
06	توفر الإدارة الجبائية الوسائل المالية لدعم عملية التحصيل					
07	اسهمت الإجراءات المتخذة مثل الغلق والحجز بشكل فعال في تحصيل المتأخرات الضريبية					
08	ساهم التصريح بالأقساط من تسهيل الالتزام الضريبي للمكلفين بالضريبة					
09	أعتقد انه من الضروري إجراء المزيد من التعديلات في النظام الضريبي الحالي لتحقيق أهداف التحصيل الضريبي بشكل أكثر فعالية					
10	توجد صعوبات ميدانية تعيق فعالية التحصيل الضريبي					

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02)

الأساتذة المحكمين	
مساعد أ	مقران علجية
استاذ محاضر ب	مسعودي عبد الرؤوف
	جمال مساعدي

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشاذلي بن جديد - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نهاية عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالطبع لمذكرة التخرج ماستر / تقارير التريص ليسانس

أنا الممضي أسفله الامتياز (ة):

المشرف على مذكرة التخرج: ماستر / تقرير تريص ليسانس للسنة الجامعية: 2025/2024

فئة ليسانس

عنوان التقرير بالتفصيل	الاختصاص	فريق العمل
		-1*
		-2*
		-3*
		-4*
		-5*

فئة الماستر

عنوان المذكرة بالتفصيل	الاختصاص	فريق العمل
آثر الإحلال الجبائيا مع التحليل الضميري ذات حالة ص 2 التميز للفترة ص 2023	دخالية ومالية	-1* مغزوع آييمت -2*

أوافق على تقديم المذكرة أو تقرير التريص وهذا بعد المراجعة الكاملة .

تاريخ الامضاء

2025/05/25

الامضاء

عبد تعريز قنار

اللقب والاسم للامتياز المشرف

جمال عبد العزير

الإدارة



عبد تعريز قنار
استاذ
جامعة العربي الشاذلي

قائمة الملاحق

2019/03/24 12:11

1732562531514.jpg



المادة الثانية: يهدف هذا التريص ال ضمان تطبيق الدراسات المعملية في القسم والمطابقة للبرنامج والمختبرات التعليمية في نيابة عمادة الكلية للدراسات و المسائل المرتبطة بالنشطة

تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة: التريص التطبيقي يجرى في مصلحة

الفترة من: 25/04/2020 الى 25/05/2020

المادة الرابعة: برنامج التريص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمساعدة تنفيذ التريص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل جهاب للمترىص يلبي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال التريص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المترىص مجموع المولفين في وجانه المحددة في النظام الداخلي وعليه بحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن تريضهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنخافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في ابناء تريض الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

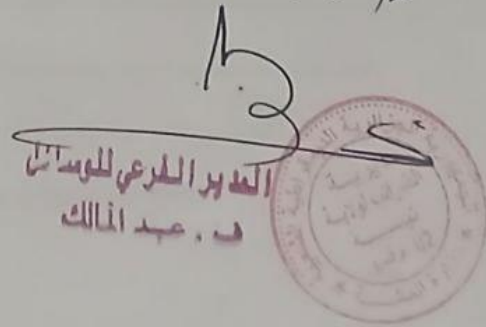
المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المترىص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل ونسبر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النخافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التريص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المترىصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم.

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكلل بالطلبة في حدود إمكاناتها وحسب جعل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجود والآن فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية اللل . المسكن . المطعم.

ادارة القسم

ادارة المؤسسة المستقبلية



FREQUENCIES VARIABLES= الجنس العمر المستوى_التعليمي
سنوات_الخبرة_في_المجال_الضريبي
/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		17-MAY-2025 21:47:55
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

قائمة الملاحق

Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.	
Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES= الجنس العمر المستوى_التعليمي سنوات_الخبرة_في_المجال_الضريبي /ORDER=ANALYSIS.	
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,03

Statistiques

		الجنس	العمر	المستوى التعليمي	سنوات الخبرة في المجال الضريبي
N	Valide	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	25	50,0	50,0	50,0
	انثى	25	50,0	50,0	100,0

قائمة الملاحق

Total	50	100,0	100,0	
-------	----	-------	-------	--

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	15	30,0	30,0	30,0
	من 31-40 سنة	23	46,0	46,0	76,0
	من 41-50 سنة	10	20,0	20,0	96,0
	أكثر من 51 سنة	2	4,0	4,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شهادات اخرى	23	46,0	46,0	46,0
	ليسانس	19	38,0	38,0	84,0
	ماجستير	7	14,0	14,0	98,0
	دراسات عليا	1	2,0	2,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

سنوات الخبرة في المجال الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	11	22,0	22,0	22,0
	من 5 سنوات الى 10 سنوات	15	30,0	30,0	52,0

قائمة الملاحق

من 11 سنة الى 15 سنة	18	36,0	36,0	88,0
اكثر من 15 سنة	6	12,0	12,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES= عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4
عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10

/STATISTICS=STDDEV MEAN

/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue	17-MAY-2025 22:05:46	
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50

قائمة الملاحق

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		<p>FREQUENCIES</p> <p>VARIABLES= 2 عبارة 1 عبارة 2</p> <p>7 عبارة 3 عبارة 4 عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7</p> <p>10 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10</p> <p>/STATISTICS=STDDEV</p> <p>MEAN</p> <p>/ORDER=ANALYSIS.</p>
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques

		أدت التعديلات الأخيرة في الضريبة على الدخل الإجمالي إلى زيادة الشفافية والمساواة	ترى أن التعديلات الضريبة على ارباح الشركات قد أثرت بشكل إيجابي	أسهمت الإصلاحات الجبائية المعتمدة مؤخرا في تقليص معدلات التهرب الضريبي بشكل ملحوظ.	تعتقد الغاء الرسم على النشاط المهني خطوة إيجابية نحو تبسيط النظام الضريبي
N	Valide	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		3,82	3,68	3,52	3,74
Ecart type		1,190	1,186	1,249	1,084

Statistiques

قائمة الملاحق

		ساهمت الاصلاحات الجبائية في تحسين الصورة العامة للنظام الضريبي	ساعدت الاصلاحات على تطوير نظم المعلومات الجبائية	أدت الاصلاحات إلى مراجعة أسس النظام الجزافي بشكل أكثر عدلا	عززت الاصلاحات الجبائية الشفافية في المعاملات الجبائية
N	Valide	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		3,72	4,12	3,94	4,14
Ecart type		1,089	,895	1,077	,904

Statistiques

		أسهمت الاصلاحات الضريبية في تحسين العدالة الضريبية بين الأفراد والشركات	ساهمت الاصلاحات الضريبية الفعالة في تحسين التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة
N	Valide	50	50
	Manquant	0	0
Moyenne		3,64	3,58
Ecart type		,776	,906

Table de fréquences

أدت التعديلات الأخيرة في الضريبة على الدخل الإجمالي إلى زيادة الشفافية والمساواة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6,0	6,0	6,0
	غير موافق	5	10,0	10,0	16,0
	محايد	7	14,0	14,0	30,0

قائمة الملاحق

اوافق	18	36,0	36,0	66,0
أوافق بشدة	17	34,0	34,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

ترى أن التعديلات الضريبية على ارباح الشركات قد أثرت بشكل إيجابي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	8,0	8,0	8,0
	غير موافق	4	8,0	8,0	16,0
	محايد	9	18,0	18,0	34,0
	اوافق	20	40,0	40,0	74,0
	أوافق بشدة	13	26,0	26,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

أسهمت الإصلاحات الجبائية المعتمدة مؤخرا في تقليص معدلات التهرب الضريبي بشكل ملحوظ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	5	10,0	10,0	20,0
	محايد	11	22,0	22,0	42,0
	اوافق	17	34,0	34,0	76,0
	أوافق بشدة	12	24,0	24,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

تعتقد إلغاء الرسم على النشاط المهني خطوة إيجابية نحو تبسيط النظام الضريبي

قائمة الملاحق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	4,0	4,0	4,0
	غير موافق	5	10,0	10,0	14,0
	محايد	10	20,0	20,0	34,0
	اوافق	20	40,0	40,0	74,0
	أوافق بشدة	13	26,0	26,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

ساهمت الاصلاحات الجبائية في تحسين الصورة العامة للنظام الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6,0	6,0	6,0
	غير موافق	3	6,0	6,0	12,0
	محايد	11	22,0	22,0	34,0
	اوافق	21	42,0	42,0	76,0
	أوافق بشدة	12	24,0	24,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

ساعدت الاصلاحات على تطوير نظم المعلومات الجبائية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	2	4,0	4,0	6,0
	محايد	5	10,0	10,0	16,0
	اوافق	24	48,0	48,0	64,0

قائمة الملاحق

أوافق بشدة	18	36,0	36,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

أدت الإصلاحات إلى مراجعة أسس النظام الجزائي بشكل أكثر عدلا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6,0	6,0	6,0
	غير موافق	4	8,0	8,0	14,0
	أوافق	29	58,0	58,0	72,0
	أوافق بشدة	14	28,0	28,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

عززت الإصلاحات الجبائية الشفافية في المعاملات الجبائية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	1	2,0	2,0	4,0
	محايد	8	16,0	16,0	20,0
	أوافق	20	40,0	40,0	60,0
	أوافق بشدة	20	40,0	40,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

أسهمت الإصلاحات الضريبية في تحسين العدالة الضريبية بين الأفراد والشركات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
--	--	-----------	-------------	--------------------	--------------------

قائمة الملاحق

Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	3	6,0	6,0	8,0
	محايد	12	24,0	24,0	32,0
	اوافق	31	62,0	62,0	94,0
	أوافق بشدة	3	6,0	6,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

ساهمت الإصلاحات الضريبية الفعالة في تحسين التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	4,0	4,0	4,0
	غير موافق	4	8,0	8,0	12,0
	محايد	11	22,0	22,0	34,0
	اوافق	29	58,0	58,0	92,0
	أوافق بشدة	4	8,0	8,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

FREQUENCIES VARIABLES= 14 عبارة 13 عبارة 12 عبارة 11 عبارة
 عبارة 15 عبارة 16 عبارة 17 عبارة 18 عبارة 19
 عبارة 20

/STATISTICS=STDDEV MEAN

/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

قائمة الملاحق

Remarques

Sortie obtenue		17-MAY-2025 22:25:21
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante
Observations utilisées		Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES= 11 عبارة 12 عبارة 13 عبارة 14 عبارة 15 عبارة 16 عبارة 17 عبارة 18 عبارة 19 عبارة 20 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

قائمة الملاحق

Statistiques

		تساعد أساليب التحصيل الحديثة (مثل الدفع عبر الإنترنت) في تقليل الأعباء الإدارية وتحسين كفاءة التحصيل	توجد بدائل كافية ومرنة أمام المكلفين لاختيار طريقة السداد المناسبة	ساعدت طرق الدفع المباشر بفعالية في تسريع عملية التحصيل الضريبي	التحصيل الإلكتروني يساهم بفعالية في تحسين الأداء
N	Valide	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		3,70	3,48	3,98	4,22
Ecart type		,953	1,129	1,169	,932

Statistiques

		توجد حاجة مستمرة لتحديث البيانات التحصيل الضريبي	توفر الإدارة الجبائية الوسائل المالية لدعم عملية التحصيل	اسهمت الإجراءات المتخذة مثل الغلق والحجز بشكل فعال في تحصيل المتأخرات الضريبية	ساهم التصريح بالأقساط من تسهيل الالتزام الضريبي للمكلفين بالضريبة
N	Valide	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		3,98	4,30	4,70	4,42
Ecart type		1,078	1,015	,544	,835

Statistiques

		أعتقد انه من الضروري إجراء المزيد من التعديلات في النظام الضريبي الحالي لتحقيق أهداف التحصيل الضريبي بشكل أكثر فعالية	توجد صعوبات ميدانية تعيق فعالية التحصيل الضريبي
N	Valide	50	50
	Manquant	0	0
Moyenne		4,52	4,38
Ecart type		,762	,830

قائمة الملاحق

Table de fréquences

تساعد أساليب التحصيل الحديثة (مثل الدفع عبر الإنترنت) في تقليل الأعباء الإدارية وتحسين كفاءة التحصيل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	4,0	4,0	4,0
	غير موافق	2	4,0	4,0	8,0
	محايد	14	28,0	28,0	36,0
	اوافق	23	46,0	46,0	82,0
	أوافق بشدة	9	18,0	18,0	100,0
	Total		50	100,0	100,0

توجد بدائل كافية ومرنة أمام المكلفين لاختيار طريقة السداد المناسبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	4,0	4,0	4,0
	غير موافق	8	16,0	16,0	20,0
	محايد	15	30,0	30,0	50,0
	اوافق	14	28,0	28,0	78,0
	أوافق بشدة	11	22,0	22,0	100,0
	Total		50	100,0	100,0

قائمة الملاحق

ساعدت طرق الدفع المباشر بفعالية في تسريع عملية التحصيل الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	6,0	6,0	6,0
	غير موافق	2	4,0	4,0	10,0
	محايد	10	20,0	20,0	30,0
	اوافق	13	26,0	26,0	56,0
	أوافق بشدة	22	44,0	44,0	100,0
	Total		50	100,0	100,0

التحصيل الالكتروني يساهم بفعالية في تحسين الأداء

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	1	2,0	2,0	4,0
	محايد	8	16,0	16,0	20,0
	اوافق	16	32,0	32,0	52,0
	أوافق بشدة	24	48,0	48,0	100,0
	Total		50	100,0	100,0

توجد حاجة مستمرة لتحديث اليات التحصيل الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	4,0	4,0	4,0
	غير موافق	3	6,0	6,0	10,0

قائمة الملاحق

محايد	8	16,0	16,0	26,0
اوافق	18	36,0	36,0	62,0
أوافق بشدة	19	38,0	38,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

توفر الإدارة الجبائية الوسائل المالية لدعم عملية التحصيل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	غير موافق	2	4,0	4,0	6,0
	محايد	8	16,0	16,0	22,0
	اوافق	9	18,0	18,0	40,0
	أوافق بشدة	30	60,0	60,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

اسهمت الإجراءات المتخذة مثل الغلق والحجز بشكل فعال في تحصيل المتأخرات الضريبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	4,0	4,0	4,0
	اوافق	11	22,0	22,0	26,0
	أوافق بشدة	37	74,0	74,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

ساهم التصريح بالأقساط من تسهيل الالتزام الضريبي للمكلفين بالضريبة

قائمة الملاحق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	محايد	5	10,0	10,0	12,0
	اوافق	15	30,0	30,0	42,0
	أوافق بشدة	29	58,0	58,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

أعتقد انه من الضروري إجراء المزيد من التعديلات في النظام الضريبي الحالي لتحقيق أهداف التحصيل الضريبي بشكل أكثر فعالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,0	2,0	2,0
	محايد	5	10,0	10,0	12,0
	اوافق	11	22,0	22,0	34,0
	أوافق بشدة	33	66,0	66,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

توجد صعوبات ميدانية تعيق فعالية التحصيل الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,0	2,0	2,0
	محايد	5	10,0	10,0	12,0
	اوافق	17	34,0	34,0	46,0
	أوافق بشدة	27	54,0	54,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

RELIABILITY

المحور_الاول عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4
عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		17-MAY-2025 23:01:38
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

قائمة الملاحق

Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES= المحور_الاول عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4 عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur 00:00:00,00
	Temps écoulé 00:00:00,04

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

قائمة الملاحق

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,969	11

RELIABILITY

/VARIABLES= 14 عبارة 13 عبارة 12 عبارة 11 عبارة 10 عبارة 9 عبارة 8 عبارة 7 عبارة 6 عبارة 5 عبارة 4 عبارة 3 عبارة 2 عبارة 19 عبارة

عبارة 20

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		17-MAY-2025 23:03:37
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>

قائمة الملاحق

	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		<p>RELIABILITY</p> <p>/VARIABLES= المحور_الثاني عبارة 11 عبارة 12 عبارة 13 عبارة 14 عبارة 15 عبارة 16 عبارة 17 عبارة 18 عبارة 19 عبارة 20</p> <p>/SCALE('ALL VARIABLES')</p> <p>ALL</p> <p>/MODEL=ALPHA.</p>
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,977	11

CORRELATIONS

/VARIABLES=المحور_الاول المحور_الثاني

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

قائمة الملاحق

Remarques

Sortie obtenue		17-MAY-2025 23:48:14
Commentaires		
Entrée	Données	E:مطروح اميمة مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante
Observations utilisées		Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES= المحور_الاول المحور_الثاني /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,13

Corrélations

قائمة الملاحق

الإصلاحات الجبائية	Corrélacion de Pearson	1	,959**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	50	50
التحصيل الضريبي	Corrélacion de Pearson	,959**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	50	50

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

CORRELATIONS

المحور_الاول عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4
عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		17-MAY-2025 23:49:46
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1

قائمة الملاحق

	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		<p>CORRELATIONS</p> <p>/VARIABLES= المحور_الاول عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4 عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10</p> <p>/PRINT=TWOTAIL NOSIG</p> <p>/MISSING=PAIRWISE.</p>
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,05
	Temps écoulé	00:00:00,04

المحور_الثاني BY المحور_الاول ONEWAY

/STATISTICS DESCRIPTIVES EFFECTS HOMOGENEITY
BROWNFORSYTHE WELCH

/MISSING ANALYSIS.

Unidirectionnel

Remarques

Sortie obtenue		17-MAY-2025 23:55:35
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante
Observations utilisées		Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations dépourvues de données manquantes dans les variables de l'analyse.
Syntaxe	<p>ONEWAY المحور_الاول BY المحور_الثاني</p> <p>/STATISTICS</p> <p>DESCRIPTIVES EFFECTS</p> <p>HOMOGENEITY</p> <p>BROWNFORSYTHE</p> <p>WELCH</p> <p>/MISSING ANALYSIS.</p>	

قائمة الملاحق

Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,09

المحور_الثاني BY المحور_الاول=MEANS TABLES

/CELLS=MEAN COUNT STDDEV.

Moyennes

Remarques

Sortie obtenue	17-MAY-2025 23:57:01	
Commentaires		
Entrée	Données	E:مطروح اميمة مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50

قائمة الملاحق

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Pour chaque variable dépendante d'une table, les valeurs manquantes définies par l'utilisateur pour les variables dépendantes et toutes les variables de regroupement sont traitées comme des valeurs manquantes.
	Observations utilisées	Les observations utilisées pour chaque table ne contiennent aucune valeur manquante dans une variable indépendante et les variables dépendantes n'ont pas toutes de valeurs manquantes.
Syntaxe		MEANS TABLES=المحور_الاول BY المحور_الثاني /CELLS=MEAN COUNT STDDEV.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,03

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT المحور_الاول

/METHOD=ENTER المحور_الثاني .

Régression

Remarques

Sortie obtenue		17-MAY-2025 23:58:03
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur des observations dépourvues de valeurs manquantes dans les variables utilisées.

قائمة الملاحق

Syntaxe		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT المحور_الاول /METHOD=ENTER المحور_الثاني.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,08
	Temps écoulé	00:00:00,08
	Mémoire requise	3360 octets
	Mémoire supplémentaire obligatoire pour les tracés résiduels	0 octets

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,959 ^a	,920	,918	,259

a. Prédicteurs : (Constante), التحصيل الضريبي

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	36,769	1	36,769	548,884	,000 ^b

قائمة الملاحق

de Student	3,216	48	,067		
Total	39,985	49			

a. Variable dépendante : الإصلاحات الجبائية

b. Prédicteurs : (Constante), التحصيل الضريبي

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,501	,187		-2,683	,010
	التحصيل الضريبي	1,030	,044	,959	23,428	,000

a. Variable dépendante : الإصلاحات الجبائية

T-TEST

/TESTVAL=0

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=المحور_الاول

/CRITERIA=CI(.95).

Test T

قائمة الملاحق

Remarques

Sortie obtenue		18-MAY-2025 00:08:55
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante
Observations utilisées		Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=المحور_الاول /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,03

Statistiques sur échantillon uniques

قائمة الملاحق

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الإصلاحات الجبائية	50	3,79	,903	,128

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
29,667	29,667	49	,000	3,790	3,53	4,05

T-TEST

/TESTVAL=0

/MISSING=ANALYSIS

المحور_الاول عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4
عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10

/CRITERIA=CI(.95).

Test T

Remarques

Sortie obtenue

18-MAY-2025 00:09:40

قائمة الملاحق

Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Gestion des valeurs manquantes	
Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.	
Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.	
Syntaxe		
T-TEST		
/TESTVAL=0		
/MISSING=ANALYSIS		
/VARIABLES= المحور_الاول		
عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4 عبارة 5		
عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9		
عبارة 10		
/CRITERIA=CI(.95).		
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,04

T-TEST

/TESTVAL=0

/MISSING=ANALYSIS

قائمة الملاحق

/VARIABLES=المحور_الثاني

/CRITERIA=CI(.95).

Test T

Remarques

Sortie obtenue		18-MAY-2025 00:14:12
Commentaires		
Entrée	Données	E:مطروح اميمة مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.

قائمة الملاحق

Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=المحور_الثاني /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
التحصيل الضريبي	50	4,17	,841	,119

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % % Inférieur
التحصيل الضريبي	35,028	49	,000	4,168	3,93

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

Intervalle de confiance de la différence à 95 %

Supérieur

التحصيل الضريبي	4,41
-----------------	------

DATASET ACTIVATE Jeu_de_données1.

SAVE OUTFILE='E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav'
/COMPRESSED.

Votre période d'utilisation temporaire de IBM SPSS Statistics va expirer dans 3879 jours.

GET

FILE='E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav'.

DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.

RELIABILITY

/VARIABLES=المحور_الاول المحور_الثاني

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

قائمة الملاحق

Sortie obtenue		18-MAY-2025 00:37:04
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Entrée de la matrice	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES= المحور_الاول المحور_الثاني /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.	
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,03

[Jeu_de_données1] E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

RELIABILITY

المحور_الاول عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4
عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

قائمة الملاحق

Remarques

Sortie obtenue		18-MAY-2025 00:38:50
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES= المحور_الاول عبارة 1 عبارة 2 عبارة 3 عبارة 4 عبارة 5 عبارة 6 عبارة 7 عبارة 8 عبارة 9 عبارة 10 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,07

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,969	11

RELIABILITY

المحور_الثاني عبارة 11 عبارة 12 عبارة 13 عبارة 14
عبارة 15 عبارة 16 عبارة 17 عبارة 18 عبارة 19
عبارة 20

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		18-MAY-2025 00:39:43
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	50
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.

قائمة الملاحق

Syntaxe		RELIABILITY
		/VARIABLES= المحور_الثاني
		عبارة 11 عبارة 12 عبارة 13 عبارة 14
		عبارة 15 عبارة 16 عبارة 17 عبارة 18
		عبارة 19
		عبارة 20
		/SCALE('ALL VARIABLES')
		ALL
		/MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,08

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

قائمة الملاحق

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,977	11

FREQUENCIES VARIABLES= الجنس العمر المستوى_التعليمي
سنوات_الخبرة_في_المجال_الضريبي
/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		18-MAY-2025 00:40:03
Commentaires		
Entrée	Données	E:\مطروح اميمة\مطروح اميمة.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

قائمة الملاحق

Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.	
Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES= الجنس العمر المستوى_التعليمي سنوات_الخبرة_في_المجال_الضريبي /ORDER=ANALYSIS.	
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,00

Statistiques

		الجنس	العمر	المستوى التعليمي	سنوات الخبرة في المجال الضريبي
N	Valide	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	25	50,0	50,0	50,0
	انثى	25	50,0	50,0	100,0

قائمة الملاحق

Total	50	100,0	100,0	
-------	----	-------	-------	--

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	15	30,0	30,0	30,0
	من 31-40 سنة	23	46,0	46,0	76,0
	من 41-50 سنة	10	20,0	20,0	96,0
	أكثر من 51 سنة	2	4,0	4,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شهادات اخرى	23	46,0	46,0	46,0
	ليسانس	19	38,0	38,0	84,0
	ماجستير	7	14,0	14,0	98,0
	دراسات عليا	1	2,0	2,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

سنوات الخبرة في المجال الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	11	22,0	22,0	22,0
	من 5 سنوات الى 10 سنوات	15	30,0	30,0	52,0

قائمة الملاحق

من 11 سنة الى 15 سنة	18	36,0	36,0	88,0
اكثر من 15 سنة	6	12,0	12,0	100,0
Total	50	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق
